جامعة ابن خلدون –تيارت-
كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة تخرج تدخل ضمن نيل شهادة الماستر

تخصص :محاسبة وجباية معمقة

اثر الجباية العادية على المستوى العام للاسعار

دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990–2020

إعداد الطالبة
- فارس حبيبة
- غالي عتيقة

الأستاذ المشرف
د-عقبي لخضر

إسم و لقب الأستاذ	الدرجة العلمية	الصفة
د- بن الحاج جلول ياسين	أستاذ محاضر "أ"	رئيسا
د- عقبي لخضر	أستاذ محاضر "أ"	مقرراومشرفاً
د- عبد الهادي مختار	أستاذ محاضر "أ"	مناقشا
د- روتال عبد القادر	أستاذ محاضر "أ"	مناقشا

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ ...../...../.....

السنة الجامعية 2022/2021

الشكر والتقدير

نحمد الله عز وجل الذي من علينا بفضله ووفقنا لإتمام هذا البحث

فله الحمد أولا وأخيرا ملئ السماوات والأرض وما بينهما وصل اللهم وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين أما بعد فنتقدم بالشكر إلى الأستاذ "عقبي لخضر" على نصائحه وتوجيهاته لنا طيل فترة البحث ونظير جميل صبره وحسن تواضعه معنا كما نتقدم بالشكر أيضا إلى كل أساتذتنا الكرام اعضاء اللجنة المناقشة وعلى موافقتهم مناقشة هذا العمل وكل الشكر والعرفان الى كل من قدم لنا يد العون من قريب أو من بعيد

إهـــــــــــــداء

يرفع اهل الذين امنو بالعلم درجات، سبحان الله الذي بنوره اهتدينا وبفضله استغنيناوفي كفيه أصبحنا و أمسينا أنت الأول فلا شيء قبلك وأنت الأخر فالا شيء بعدك.

أهدي ثمرة جهدي إلى:

إليك يا قطرة الماء الندية وطلعة الشمس البهية، إلى الينبوع الصافي الساطع الذي يملأ ويضيء لي طريقي بحبها يا من أجلك واصلت مشوار دراستي يا من حضنت بدفء حضنك إلى صاحبة القلب الحنون أمي الغالية الحبيبة.

إليك يا صاحب الهمة العالية إلى من حماني وشقا وسقاني، إلى من تعب من أجل تربيتي ورعايتي، إلى الذي أفنى عمره من أجلنا ويكفيني اسمه لأعزه وأعتز به أبي العزيز الغالي.

إلى أخوي: عابد رفيق دربي و محمد النذير الذي اعتبره ولدي

كما أني أهديها

إلى زوجي الغالي على قلبي

إلى رفيقة دربي التي كانت نعم الصديقة والأخت : "إيمان."

إلى الأستاذ الدكتور"عقبي لخضر" الذي مد لي يد العون والمساعدة في إنجاز هذا البحث.

إلى صديقتي التي شاركتني في كل خطوة خطتها معي لانشاء هذة المذكرة : سميرة

إلى كل من نساهم قلمي ولم ينساهم قلمي.

إلى كل الأهل والأقارب والأصدقاء

حبيبة

إهـــــــــــــداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى أما بعد الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى

مهداة إلى من

انجبتني وربتني وانارت دربي واعانتني برضاها و بالصلوات والدعوات الى اغلى واعز انسان في هذا الوجود امي حبيبتي رحمة الله عليها

الى مثلي الاعلى في الحياة الى من احمل اسمه بكل افتخار الى من علمني درب الكفاح وانار لي درب الفلاح ويسر لي سبيل النجاح ابي الغالي

الى كل من شاركني طفولتي إخوتي وأخواتي وإلى كل صديقاتي

وأسأل الله العلي القدير أن يكون علما نافعا ينتفع به.

عتيقة

الفهرس

البسملة

كلمة شكر و تقدير

إهداء

مقدّمـــــة. ..... أ–هـ

مقدمه عامة..... أ

الفصل الأول:عموميات حول الجباية العادية. 6

تمهيـــــد 7

المبحث الأول : مدخل مفاهيمي حول الجباية..... 8

المطلب الأول : ماهية الجباية ونشأتها 8

المطلب الثاني: أنواع وأهمية ومبادئ الجباية 12

المطلب الثالث :اهداف الجباية وأثرها 18

المبحث الثانـي: مدخل مفاهيمي للجباية العادية 20

المطلب الأوّل :الجباية العادية اهدافها وخصائصها 20

المطلب الثانـي : مكونات الجباية العادية (الضرائب، الرسوم، الاتاوة).....24

المطلب الثالث : تصنيفات الجباية العادية 28

المبحث الثالث :تنظيم الفني للجباية العادية.....31

المطلب الأول : طرق تحديد الوعاء الضريبي 31

المطلب الثانـــي: طرق تحصيل الضريبية 34

المطلب الثالث: المشاكل الناجمة عن التنظيم الفني للضريبة 37

خلاصة الفصل: 41

الفصل الثاني:المستوى العام للأسعار 42

تمهيد: 43

المبحث الأول :مدخل مفاهيمي للمستوى العام للأسعار 44

المطلب الأول :مفهوم مستوى الأسعار وطرق حسابه 44

المطلب الثاني: أنواع الأرقام القياسية 46

المطلب الثالث: انواع الارقام القياسية للأسعار 52

المبحث الثاني:المستوى العام للأسعار في النظريات الاقتصادية 55

المطلب الاول: المستوى العام للأسعار في النظرية الكلاسيكية 55

المطلب الثاني: المستوى العام للاسعار في النظرية الكنزية 59

المطلب الثالث :المستوى العام للأسعار في النظرية المعاصرة(النقديون) 62

المبحث الثالث: المستوىالعاملللأسعارفيالجزائر خلال الفترة 1990_2020 64

المطلب الاول: منهجيةمؤشراسعارالاستهلاك 64

المطلب الثاني : تطور المؤشر العام للاستهلاك في الجزائر خلال الفترة1990–2020 67

خلاصة الفصل 72

الفصل الثالث:داراسة قياسية لأثر الجباية العادية على المستوى العام للاسعار في الجزائر خلال الفترة (1990–2020) 73

تمهيد : 74

المبحث الأول: الاطار النظري حول الاقتصاد القياسي. 75

المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد القياسي والارتباط وانواعه 75

المطلب الثاني : اختبار المعنوية. 78

المطلب الثالث :اختبار الترابط ومعامل الارتباط وتقديره.....80

المبحث الثاني : بناء نموذج قياسي لأثر الجباية على المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة (1990م– 2020م).....86

المطلب الأول : تحديد متغيرات الدراسة ودراسة الاستقرارية 86

المطلب الثاني : دراسة استقرارية سلسلة الجباية العادية "FN".....90

المبحث الثالث : تقدير النموذج واختبار المعنوية 96

المطلب الأول : تحديد درجة التباطؤ (درجة التأخر للنموذج) وتقدير الشكل العام للنموذج.....96

المطلب الثاني :تقدير النموذج 98

المطلب الثالث :دراسة صلاحية نموذج ال "VAR".....102

خلاصة الفصل.....104

خاتمــة 105

قائمة المصادر والمراجع.....108

قائمة الملاحق 115

الملخص : 141

قائمة الأشكال

و الجداول.

قائمة المنحنيات والأشكال

رقم	منحنى والشكل	صفحة
01	منحنى الطلب الكلي في النظرية الكنزية	61
02	منحنى العرض الكلي في النظرية الكنزية	61
03	منحنى التوازن في النظرية المعاصرة	62
04	منحنى تطور المؤشر العام للاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2020	68
05	التطور الشهري للتغير مؤشر اسعار الاستهلاك من جانفي 2020 الى ديسمبر 2020	71
06	تغيرات سلسلة FP	87
07	تغيرات سلسلة FN	90
08	تغيرات سلسلة TD	92
09	تغيرات سلسلة TVA	94

قائمة الجداول

رقم	الجدول	صفحة
01	اقساط المقدرة للضريبة على ارباح الشركات IBS	35
02	تطور المؤشر العام للاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2020	67
03	التطور العالمي لمؤشر اسعار الاستهلاك 2011- 2020	70
04	التطور الشهري لمؤشر اسعار الاستهلاك من جانفي 2020 الى ديسمبر 2020	71
05	اختبار الترابط بين الأخطاء Durbin- watson	85
06	اختبار الجذر الأحادي للسلسلة سلسلة المستوى العام للأسعار CPI	88
07	اختبار الجذر الأحادي للسلسلة سلسلةالجباية العاديةFN	91
08	اختبار الجذر الأحادي للسلسلة سلسلة الرسوم الجمركية TD	93-92
09	اختبار الجذر الأحادي للسلسلة سلسلة الرسم على القيمة المضافة TVA	95-94

مقدّمـــــة

مقدمة

تعتبر الميزانية العامة للدولة المرآة العاكسة للسياسة المالية والاقتصادية المتبعة من طرف الدولة، إذ تبين هذه الأخيرة الإيرادات والنفقات العامة للدولة، فهي تمثل اليوم الوثيقة الأساسية لدراسة المالية العامة في أية دولة من دول إذ أنها تشمل مختلف بنود الإنفاق العام بالإضافة إلى أنها تبين لنا كيفية حصول الدولة على مختلف الإيرادات العامة لتغطية النفقات، حيث تنقسم الإيرادات العامة للجزائر إلى قسمين، قسم خاص بالموارد العادية تعتبر فيه الجباية العادية أهم مصارها حيث تتكون من مختلف الضرائب والرسوم التي تفرضها الدولة الجزائرية كغيرها من الدول لتمويل نفقاتها العامة، أما القسم الثاني فهو يضم الجباية البترولية، إلا أن الجزائر كانت تهتم أكثر بالجباية البترولية التي كانت تمثل الممول الرئيسي لخزينة الدولة على حساب الجباية العادية، ومع إنهيار أسعار البترول والأزمة التي تعرضت لها الدول في الثمنينات وتكررت سنة 2014 التي تأثرت من خلالها ميزانية الدولة كثيرا مما أدى الجزائر إلى إتخاذ قرار الإصلاح والقيام ببعض الإصلاحات التي كانت تهدف وراء التخفيف من الإعتماد على الجباية البترولية كمصدر أول لإيراداتها من خلال رد الإعتبار لدور الجباية العادية عن طريق إعادة النظر في سياستها الضريبية وتعد الجباية العادية إحدى أدوات السياسة المالية للدولة إذ تلعب دورا أساسيا ومهما في البرامج التي تضعها الدولة، كما يمتد دورها للتأثير في تخصيص الموارد وضبط الإستهلاك وتحقيق الإستقرار الإقتصادي، كما تحتاج الجزائر كغيرها من الدول العالم في وضع ميزانيتها إلى الجباية التي تعتبر مصدر أساسي لمواردها وأهمها الجباية البترولية والجباية العادية المتكونة أساسا من الضرائب التي تضمن للدولة تغطية النفقات والأعباء ذات المنفعة العامة، وتعتبر الجباية العادية المتمثلة في مختلف الضرائب والرسوم خاصة يعد الإصلاح أهم مصادر تمويل الميزانية العامة، وذلك لما لها من تأثيرات مباشرة وفعالة في دعم الإيرادات العامة من جهة، وتمويل النفقات العامة من جهة أخرى وهذا ما يجعلها أهم مصدر من مصادر الميزانية العامة. وكون الجباية العادية تساهم بشكل كبير في الميزانية العامة للدولة فهي التي تؤثر على القدرة الشرائية من خلال زيادة الأعباء .

1- الإشكالية الرئيسية:

مما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التي تدور حول:

- ما مدى تأثير الجباية العادية على المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة (1990م- 2020م) ؟

- وفي ظل هذه الإشكالية الرئيسية وإنطلاقا من السؤال الجوهري السابق وحتى نتمكن من الإحاطة بجوانب الموضوع يتبادر في الذهن مجموعة من الأسئلة الفرعية والتي يمكن صياغتها على النحو التالي:

1- ما المقصود بالجباية العادية؟ وماهي مكوناتها؟

2- عما يعبر المستوى العام للأسعار وكيف يتم حسابه؟ وما اهم مراحل تطوره؟

3- كيف يمكن للمستوى العام للأسعار الإستجابة لتأثيرات الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة (1990- 2020) ؟

2- فرضيات البحث:

للإجابة عن التساؤلات الفرعية قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

1- الجباية العادية هي مختلف الضرائب والرسوم التي تفرضها الدولة على أفرادها وتتكون في النظام الضريبي الجزائري من ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة.

2- يعبر المستوى العام للأسعار عن متوسط تغير أسعار السلع والخدمات لبلد ما خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.

3- يتأثر المستوى العام للأسعار عكسيا بمكونات الجباية العادية.

3- أسباب إختيار الموضوع:

هناك مبررات موضوعية وأخرى شخصية دفعتنا للبحث في هذا الموضوع والتي تتمثل في ما يلي:

1- أهمية الجباية العادية ومكانتها في الإقتصاد الجزائري ووجوب الإهتمام بها أكثر نظرا لأهميتها كمورد أساسي في تمويل الميزانية العامة.

2- إختيار فترة دراسة من (1990 إلى 2020) راجع إلى أن هذه الفترة عرفت تغيرات جوهرية وواضحة سواء على مستوى الجباية العادية أو على مستوى السياسات أخرى وإنعكاس ذلك على المستوى العام للأسعار.

3- رغبتنا في إجراء دراسة قياسية للعلاقة بين إثنين من أهم المتغيرات المتعلقة بالإقتصاد الوطني وصياغة تلك المتغيرات للحصول على أفضل النتائج.

4- نقص البحوث الخاصة بالجباية العادية وكذلك المستوى العام للأسعار.

5- ميولنا الشخصي لهذا الموضوع من أجل تعميق المعارف في مجال الجباية.

4- أهمية الدراسة:

تكمن هذه الدراسة في المساهمة وإثراء الدراسات حول الجباية العادية المطبقة في الجزائر بمختلف مؤثراتها، والتعرف على أثرها على المستوى العام للأسعار في الجزائر والتعرف على مختلف التغيرات التي يمكنها التأثر و التأثير على الجباية العادية، إلا أن إختيار هذه الدراسة فرض أساسي مفاده أن الجباية العادية لوحدها كفيلة بالتأثير على المستوى العام للأسعار خلال فترة الدراسة.

5- أهداف الدراسة:

تهدف دراستنا إلى بلوغ عدة أهداف أهمها ما يلي:

1- تحليل وتتبع تطور المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال فترة (1990- 2020).

2- إبراز موقع الجباية العادية ومكانتها في تمويل الميزانية العامة.

3- تسليط الضوء على الجباية العادية من خلال التطرق لإطارها المفاهيمي.

4- تقييم أداء الجباية العادية وأثرها على المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال فترة الدراسة المعتمدة.

5- إبراز أهمية الأدوات والأساليب القياسية في البحث العلمي، ودور النماذج القياسية والاقتصادية في تحليل وتفسير العلاقة بين متغيري الدراسة.

6- أدوات الدراسة:

تم الإعتماد في دراستنا على مجموعة من الأدوات منها التقارير والدراسات التي تصدر عن الهيئات الرسمية الوطنية والدولية الملائمة للتحليل، ومجموعة من القوانين والتشريعات المتعلقة بموضوع الدراسة وخلال فترة الدراسة إضافة إلى مجموعة من الكتب والمقالات والمجلات وبعض الرسائل الجامعية، وعدد من مواقع الانترنت كما تمت بالاستعانة ببرنامج Eviews 10 .

7- حدود الدراسة:

– **الحدود المكانية:** تمثلت في دراسة حالة الجزائر

– **الحدود الزمنية:** يتجلى الإطار الزماني للدراسة في المدة المحصورة بين (1990- 2020) .

8– منهج البحث: من اجل الوصول إلى إجابة مقنعة، وإختبار صحة الفرضيات تم الاعتماد على:

– **المنهج الوصفي:** لإحتواء البحث على الجانب النظري الذي يتطلب توظيف التعاريف وسرد الأفكار والمفاهيم المتعلقة بالجباية العادية والمستوى العام للأسعار.

– **المنهج الإستقرائي:** بإستخدام المنهج الإستقرائي كضرورة للدراسة إعتمادا على الإقتصاد القيامي وبرنامج Eviews 10 قمنا بدراسة مكانة الجباية العادية ومدى تأثيرها على المستوى العام للأسعار خلال تحيل وتقييم الأداء وهذا عن طريق تحليل الإحصائيات والمعطيات.

9– صعوبات البحث:

كون أي بحث لا يخلو من الصعوبات، واجهتنا بعضا منها حيث تجلت في نقص المراجع، وإختلاف الأرقام الإحصائية وعدم تجانسها في المصادر.

10– هيكل وخطة البحث:

لمعالجة الإشكالية الرئيسية للبحث قسمنا الموضوع إلى ثلاث فصول:

– الفصل الأول خصصناه في عموميات حول الجباية العادية، حيث قمنا في المبحث الأول بالتعرض لمدخل مفاهيمي للجباية، بينما خصصنا المبحث الثاني لدراسة المدخل المفاهيمي للجباية العادية، إضافة إلى التنظيم الفني للجباية العادية في المبحث الثالث.

– أما الفصل الثاني خصصناه كمدخل عام للمستوى العام للأسعار حيث شمل مدخل مفاهيمي للمستوى العام للأسعار في المبحث الأول، المستوى العام للأسعار في النظريات في المبحث الثاني، وتناولنا المستوى العام للأسعار في الجزائر في المبحث الثالث.

– أما الفصل الثالث فخصصناه للجانب التطبيقي من البحث، وذلك بدراسة قياسية لأثر الجباية العادية على المستوى العام للأسعار (1990م- 2020م)، إذ إشتمل المبحث الأول في الإطار النظري حول الإقتصاد القياسي، كما تناولنا في المبحث الثاني بناء نموذج قياسي لأثر الجباية على المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة (1990- 2020)

- أما المبحث الثالث فقد تمثل في تقديم النموذج وإختبار المعنوية.

الفصل الأول:

عموميات حول

الجباية.

تمهيد:

تعتمد كل دولة على مجموعة من مصادر التمويل منها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي وتعد الجباية واحدة من أهم المرتكزات التي تعتمد عليها الدولة.

تحتل دراسة الجباية الجزء الأكبر من أبحاث ودراسات علم المالية العامة، وبذلك أصبحت تشتغل في الزمن الحديث الأهمية النسبية الأولى بين مختلف مصادر الإيرادات العامة، فالجباية تمثل أحسن وسيلة للتمويل في الأوقات العادية، وهي من أهم موارد تمويل الخزينة العمومية للدولة، وذلك بهدف الوصول إلى الرفاهية والرخاء وتحقيق اقتصاد متكامل.

إن الجزائر كغيرها من الدول تعتمد على الجباية العادية كمصدر أساسي في تمويل نفقاتها وبالتالي فالجباية العادية تحتل مكانة بارزة ضمن الإيرادات العامة الأخرى، حيث تتمثل في مختلف الضرائب والرسوم التي يدفعها الأشخاص والتي تمس النشاط الاقتصادي والاجتماعي، والتي تحكمها قوانين معينة، كقانون الضرائب المباشرة وغير المباشرة...

وقد اعتبرت الضرائب مصدرا أساسيا لتمويل خزينة الدولة قصد تغطية النفقات العامة، ووسيلة حالية مهمة في يد الدولة تستخدمها لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وإعادة توزيع الدخل وتحقيق العدالة بين طبقات المجتمع، وتنسيق الأهداف لكي لا يحدث فرض الضريبة اثار غير مرغوب فيها. وعليه قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث هي:

المبحث 01:مدخل مفاهيمي حول الجباية.

المبحث 02: مدخل مفاهيمي للجباية العادية.

المبحث 03: التقسيمات العامة للجباية العادية.

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي حول الجباية.

لقد تطورت الجباية عبر تطور النظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية كما تعتبر المصدر الأساسي الذي تستند إليه الدولة في تسديد نفقاتها.

المطلب الأول: ماهية الجباية ونشأتها.

في سبيل توفير الإيرادات لميزانيتها العامة، والتي توجه لتغطية نفقات الاحتياجات العامة لأفراد المجتمع، فإن الدولة تعتمد على مجموعة من الوسائل التي تضمن لها التمويل اللازم لاحتياجاتها وعلى رأس هذه الوسائل الجباية.

أولا: مفهوم الجباية.

1- تعريف الجباية: تعرف الجباية على أنها:

ذلك النظام التشريعي الموضوع حيز التطبيق لضمان إجراءات من أجل تحصيل الإيرادات لتغطية نفقات الدولة بصفة مباشرة، إذ تحتل مكانة بارزة نظرا لثباتها وإلزاميتها وتتمثل الجباية العامة أساسا في الجباية العادية والجباية البترولية.[1]

ذلك النظام التشريعي الموضوع حيز التطبيق لضمان الإيرادات لتغطية النفقات الخاصة بالدولة.

"اقتطاعات نقدية تفرضها الدولة على الأفراد والمؤسسات لتغطية نفقاتها المتنوعة وتأخذ غالبا شكل الضرائب والرسوم[2]".

وهي تحصيل ضريبي ونعني به جلب الشيء والحصول عليه.

ويقصد بالجباية مجمل الاقتطاعات الإجبارية المطبقة على مداخيل الأفراد وأرباح المؤسسات المؤدات لفائدة الدولة وإداراتها العمومية من أجل تمويل المشاريع لخدمة الصالح العام.[3]

[1] : محمد سعيد فرهود،**مبادئ المالية العامة**، الجزء الأول، منشورات جامعة حلب، سوريا، 1979، ص151.

[2]:ميران محمد، **محاضرات في الجباية المعمقة للمؤسسة**،كلية العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل، الجزائر، 2017، ص05.

[3]:محمد عباس محرزي، **مدخل إلى الجباية والضرائب**، دار الخدمات التجارية والجمركية والاستثمارات، الجزائر، 2010، ص05.

" وهي عبارة عن اقتطاعات نقدية جبرية نهائية دون مقابل وفقا لقواعد قانونية تفرضها الدولة على الأفراد والمؤسسات حسب قدراتهم التكليفية من أجل تغطية أعباء الدولة والجماعات المحلية". [1]

ومنه يمكن القول ان الجباية هي عبارة عن إيرادات محصلة من طرف الدولة تفرض على مجموعة من والمؤسسات والأنشطة بموجب قوانين وتشريعات وتحصيل من قبل مكلفين دون مقابل لتغطية النفقات العامة، تتكون من الضريبة، الرسم، الرسم شبه جبائي، الإتاوة والحقوق الجمركية.

ثانيا: نشأة الجباية: لقد تطورت عبر مرحلتين أساسيتين: [2]

أ- قبل القرن 18:

شهدت هذه الفترة ظهور الإمبراطورية الرومانية والدولة الفارسية ثم الإسلامية، حيث كانت الضرائب في عهد الإمبراطورية الرومانية ودولة الفرس تفرض على المنتوج الفلاحي وعلى السلع والخدمات التجارية وتدفع بشكل بدائي محتشم، كذلك فرضنا ضرائب على الأشخاص حسب سنهم، ومنهم من دفع ضريبة في شكل سخرة يؤديها للدولة في الصالح العام كبناء الجسور أو شق الطرقات.

كان جزء كبير من مداخيل الضريبة يوجه لتمويل الحروب بين الدول ولم يكن لها أي دور اقتصادي أو اجتماعي، وامام قيام الدولة الإسلامية في القرن السابع عشر ظهرت الزكاة كبديل لتلك الضرائب باعتبارها عبادة روحية وركنا من أركان الإسلام.

إن هذه الضريبة إن صح اعتبارها كذلك تفرض على الأموال والزروع والحيوانات والمعادن وفق شروط محددة وفي أوقات معينة وبنسب مختلفة اختلاف حجم الثروة، أما غير المسلمين الذين هم تحت راية دولة إسلامية فقد فرضت عليهم الجزية التي تقطع من أموالهم والخراج على ممتلكاتهم العقارية وذلك لقاء خدمة الدولة لهم من حماية وخدمات إجتماعية، وأهم ما يميز الجباية الإسلامية أن الهدف من فرضها كان اقتصادي واجتماعي.

[1]:خلاصي رضا، **النظام الجبائي الجزائري الحديث**، الجزء الأول، الطبعة الثالثة، دار هومة، الجزائر، 2012 ص12.

[2]:عدون أحمد، **تحليل الجباية العادية في الاقتصاد الجزائري**، دراسة قياسية للفترة 1976-2005،أطروحة دكتوره،جامعة الجزائر 2006-2007، ص05.

ب- بعد القرن 18:

عرف القرن الثامن عشر ظهور الثورة الصناعية في إنجلترا وقيام الثورة الفرنسية، وظهور النظام الليبيرالي الذي عرف ظهور مدارس اقتصادية متعددة ومفكرين جدد، خاصة منهم الطبيعيون الذين انتقدوا تعدد الضرائب واقترحوا ضريبة واحدة على الدخل الصافي تكون عبارة عن نسبة، وبالتالي تحترم مبدأ العدالة في تحمل الأعباء، كذلك اقترحوا فرض ضريبة على المنتوج الفلاحي لأنهم اعتبروا الفلاحة المصدر الوحيد والمتجدد للثروة، من بين هؤلاء يمكن ذكر فرونسوا كيناي الذي وافقه كل من دافيد ريكاردو وأدم سميث في هذا الفكر.[1]

هناك من اقترح فرض ضرائب تصاعدية حتى تكون أكثر عدالة وطالب بإدخال رؤوس الأموال وعوامل الإنتاج ضمن مجال فرض هذه الضريبة ومن هؤلاء جون هوبسون، أما من انتسبوا المدرسة الكلاسيكية وعلى رأسهم ألفريد مارشال فقد اعتبروا أن السوق هو الذي يحدد الضريبة وليس الدولة، بعكس الكثير الذي اعتبروا تدخل الدولة ضروريا لتأمين التوازن الاقتصادي وبالتالي التوزيع العادل للثروة وضمان التشغيل باستخدام الضرائب كوسيلة كذلك.

ثالثا: خصائص الجباية:

للجباية مجموعة من الخصائص التي تميزها، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:[2]

1-الجباية بدون مقابل:

يقوم المكلف بدفع الضريبة دون أن يحصل على نفع خاص يعود عليه وحده مقابل أداته للضريبة ويدفع المكلف الضريبة مساهمة منه كعضو داخل مجتمع في تحمل الأعباء العامة.

وهذا ما يعني أن دافعي الضرائب يستفيدون مما تقدم الدولة من خدمات عامة تتفق عليها الدولة من إيرادات هذه الضرائب، لكن ما يحصل إلى الفرد من هذه الخدمات ليس بالضرورة أن يعادل مقدار ما يدفعه من ضرائب بل هناك أفراد في المجتمع يحصلون على خدمات ذاتها دون أن يدفعوا أية ضريبة، بمعنى اخر لا يوجد التزام بين الضريبة المدفوعة والخدمة المقدمة من قبل الدولة ولا تتضمن أي مقابل مباشر من قبل الدولة.

---

[1]:عدون أحمد، **تحليل الجباية العادية في الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية للفترة 1976-2005**، مرجع سابق، ص06.

[2]:زينب حسين عوض الله، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، لبنان، 1994، ص66.

2-الجباية تدفع بصورة نهائية:

بمعنى أن الدولة تلتزم برد قيمتها للمكلفين أو يدفع أي فوائد عنها ولا يحق المطالبة بها وتدفع بصورة نهائية ولا رجعية فيها حتى وإن كانت أكثر من قيمتها. فهي تقطع دون احتمال إعادتها لأصحابها في مدة معينة.

3-الجباية ذات طابع (اقتطاع) نقدي:

كانت الضريبة في النظم الاقتصادية القديمة تفرض وتحصل على في صورة عينية وهذا تماشيا مع طبيعة الاقتصاديات والمبادلات العينية وعدم انتشا واستخدام النقود عكس ما هو عليه الان حيث أصبحت النقود وسيلة وأداة التعامل الأساسية الأكثر شيوعا وسيطرة مما استوجب بطبيعة الحال أن تدفع الضريبة في شكل نقدي باعتبار أن كافة المعاملات سواء في القطاع العام أو الخاص تتم بصورة نقدية.

وأيضا الضريبة التزام يفرض أساسا في صورة نقدية تستهدف ثروة ودخل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين.[1]

4-إلزامية (إجبارية) الجباية:

بمعنى أن هذا الإجبار القانوني وليس معنوي يستمد مصدره من القانون وليس إدارة الأفراد أو الدولة وبناء عليه يكون الفرد مجبرا على دفع الضريبة دون أخذ رغبة استعداده للدفع في اعتبار عكس الرسوم التي تكون اختيارية ويكون للدولة في حالة الامتناع عن أدائها حق اللجوء إلى التنفيذ الجبري للحصول على مقدار الضريبة.

وتعرف أيضا انها تفرض من قبل السلعة العامة بأسلوب أمري، أي دون رجوع إلى موافقة الأفراد بذلك، وإن إصدار ضريبة أو تعديلها يكون بقانون يفسر حقيقة تداخل الفن القانوني والفن المالي في رفض الضريبة.[2]

5-الجباية سنوية:

نرى أن هذه الضريبة تكون على الإيرادات في السنة المالية، مما يتناسب مع مبدأ السنوي حيث أنهمن المتعارف أنه عليه بأن الدورة المالية غالبا ما تكون سنة.

[1]:محمد طاقة، هدى العزاوي، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2007، ص ص90-91.

[2]:زينب حسين عوض الله، **مبادئ المالية العامة**، مرجع سابق، ص66.

6-المساهمة في تحقيق النفع العام:

حيث تعتبر في الفكر الاقتصادي الحديث وسيلة للتأثير على المتغيرات الاقتصادية والمساهمة وتحقيق أهداف المجتمع.[1]

7-مكانة الجباية:

أي أنها تكون خاضعة إليها جميع الدخول في الدولة بغض النظر عن جنسية المكلف كما أنه يخضع للضريبة كل شخص في الدولة يمارس نشاطا.

ويستند هذا إلى التبعية الاقتصادية وليست السياسة، أي ان الدخل المأتى داخل حدود الدول بصرف النظر عن جنسيته يعتبر خاضعا للضريبة في هذه الدولة.

8-الضريبة تمكن الدولة من تحقيق أهدافها:

تعد الضريبة من أهم مصادر الإيرادات العامة على الإطلاق، ولذا فإنها تمكن الدولة من تحقيق أهدافها ويشمل الهدف الدائم والرئيسي لأنه يوفر للدولة الموارد التي تحتاجها لمواجهة نفقاتها والتي تحقق منافع عامة للمجتمع، كما أنها تحقق التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين حقوق الأفراد وحقوق الخزينة العامة.[2]

المطلب الثاني: أنواع وأهمية ومبادئ الجباية.

أولا: أنواع الجباية: تتمثل الإيرادات الضريبية في الجباية العادية والجباية البترولية.

1-الجباية العادية:

1-1مفهوم الجباية العادية: تتمثل الجباية العاديةفي مختلف الضرائب التي تحصلها الدولة من الأشخاص، سواء كانوا طبيعيين أو معنويين لتمويل ميزانية الدولة، والجباية العادية كغيرها من الإيرادات تجعلها أكثر قابلية لتمويل الميزانية العامة، سواء بالنسبة للأفراد باعتبارها تمثل المورد الأكثر استقرار وسيادة لها.[3]

---

[1]:زينب حسين عوض الله، **مبادئ المالية العامة**،مرجع نفسه، ص66.

[2]:سوزي عدلي ناشد، **المالية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، مصر، 2003 ،ص115.

[3]:سمير بن عمور، **إشكالية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية لتمويل ميزانية الدولة**، مذكرة ماجستير، جامعة البليدة الجزائر، 2006، ص37.

1-2مكونات الجباية العادية: تتكون الجباية العادية: [1]

الضرائب المباشرة: والتي تضم إيرادات الضرائب والرسوم التالية:

الضرائب التي تستهدف الدخل، والمتمثلة أساسا في الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركة.

حقوق التسجيل والطابع: بالنسبة لحقوق التسجيل فهي الضرائب المدفوعة للدولة لقاء عملية تسجيل العقود المختلفة، وخصوصا العقود الرسمية القضائية المتضمنة للقرارات النهائية للعقود الإدارية وعقود نقل الملكية وحق الانتفاع بالمنقولات، أو العقارات والتنازل عن حقوق الإيجار وحقوق التأسيس.

أما حقوق الطابع فتتمثل في الرسوم المفروضة على التداول والمعاملات والمدفوعات في شكل الطوابع الجبائية أو الدمغة.

الضرائب غير المباشرة: وتضم الرسم على القيمة المضافة، الضرائب غير المباشرة على منتجات معينة كالرسوم الثابتة والقيمة على استهلاك منتجات الكحول مثلا بالإضافة إلى الرسم الداخلي على الإستهلاك الخاص بمنتجات التبغ والكبريت والرسوم الجمركية.

ثانيا: الجباية البترولية:

1-مفهوم الجباية البترولية:

تعد الجباية البترولية وسيلة لتدخل الدولة في النشاط البترولي فهي نظام الاقتطاعات المفروضة من قبل الدولة على المؤسسات التي تعمل في هذا المجال ويمكن تعريفها على أنها: "اقتطاع أو ضريبة تفرض على المؤسسات أو الشركات البترولية على أساس نسبة معينة تطبق على سعر البيع بالنسبة للبرميل[2]".

إن الضرائب البترولية يمكن تكييفها على أساس أنها مقابل الترخيص من قبل الدولة لاستغلال باطن الأرض.

---

[1]:بوزيدة حميد، **النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي**، أطروحة دكتوره، غير منشورة، جامعة الجزائر،2005-2006،ص126.

[2]:هدى كريم، **الجباية البترولية وأهميتها في الاقتصاد الجزائري في ظل الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات**، مذكرة ماجيستير، جامعة الجزائر 2008-2009، ص12.

2-مكونات الجباية البترولية: تتكون الجباية البترولية من نوعين من الضرائب بحسب مراحل العملية الإنتاجية:[1]

الضرائب المفروضة في مرحلة البحث: في هذه المرحلة لا وجود لأثر أو الربح، لكن هناك العديد من الدول التي تقوم بفرض الضرائب على الشركات، من أجل السماح لها من الاستفادة من رقعة التنقيب فيها، وتميز هذه المرحلة ضريبتين:

ضريبة حق الدخول: يمنح التصريح بالبحث بعد مناقصة للمستفيد الذي يعطي أكبر، وتقدر قيمة هذه الضريبة بملايين الدولارات.

ضريبة حق الايجار: هذه الضريبة يدفعها صاحب التصريح بحسب المساحة التي استفاد منها، ونجد هنا ثلاثة طرق للدفع:

- الدفع الوحيد أي دفع قيمة الايجار دفعة واحدة عند استلام المستفيد لتصريح البحث.
- الدفع حسب المساحة المستغلة سنويا.
- الدفع حسب المساحة لكن لفترات مختلفة.

الضرائب المفروضة في مرحلة الاستغلال: ونجد في هذه المرحلة الضرائب التالية:

ضريبة حق الدخول في الإنتاج: ويتم دفع هذه الضريبة على شكل دفعات موزعة على أساس الكميات المنتجة في رقعة البحث، فإذا كانت الكمية المنتجة كبيرة كانت قيمة الضريبة كبيرة والعكس صحيح وتحدد الضريبة بوضع سقف الإنتاج اليومي.

حق الإيجار في مرحلة الاستغلال: يدفع الإيجار بنفس الطريقة التي يدفع بها في مرحلة البحث إلا أن قيمته تكون أكبر مما يفسر المساحات الصغيرة التي تمنح للشركات في مرحلة الاستغلال أو متزايد بحسب سقف الإنتاج اليومي كما أن قيمة الإيجار السنوي تطرح من حساب الإتاوة باعتبارها تكلفة من تكاليف الإنتاج.

[1]:سمير عمور، **اشكالية احلال الجباية العادية محل الجباية البترولية لتمويل ميزانية الدولة**، مرجعسبق ذكره ،ص ص 60-61.

الاتاوة: تدفع الإتاوة شهريا للوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات، وتعد على أساس كميات المحروقات المنتجة والمحسوبة بعد عمليات المعالجة على مستوى الحقل نقطة القياس، وتستثني من حسابها كميات المحروقات التي تكون:[1]

- إما مستهلكة لاحتياجات الإنتاج المباشرة.
- إما ضائعة قبل نقطة القياس.
- إما اعيد إدماجها في أحد أو العديد من الأماكن شريطة أن تكون هذه الأماكن ضمن نفس العقد.

وتدفع الاتاوة بصفة نقدية أو عينية بحسب رغبة الحكومات وإذا لم يحدد هذه الأخيرة طريقة الدفع فغالبا ما تكون نقدا، ويختلف معدل الإتاوة من دولة إلى أخرى فبعض الدول تطبق معدلات مختلفة لكل نوع من المحروقات وهناك من تأخذ بمعدل تصاعدي بحسب كمية الإنتاج المستخرجة يوميا.

كما أن هناك إختلاف في تحديد الموقع الذي تحسب عنده الإتاوة:

على رأس البئر: وعنده تحسب قيمة المحروقات بسعر البيع مطروحا منه تكاليف الإنتاج والنقل.

انطلاق الحقل: تطرح من سعر البيع تكاليف النقل فقط.

نقطة بيع: غالبا ما تكون نقطة البيع هي ميناء التصدير.

الضريبة على الدخل: استخدمت الدول المستهلكة نظام الضريبة على الرباح الصناعية والتجارية لحساب الضريبة على الدخل في قطاع المحروقات، أما الدول المنتجة والتي يعتمد دخلها الوطني على المداخيل البترولية فقد تبنت نظاما جبائيا خاصا بالمحروقات حيث عملت بمعدل 50 بالمئة.

ثانيا: أهمية الجباية.

- تكتسي دراسة النظم الضريبية أهمية بالغة كونها تلقى اهتماما من طرف مجموعة من كبيرة من الأطراف، تشمل مسؤولي الدولة وقطاع الأعمال المحلي والأجنبي ودارسي الضرائب وأفراد القطاع العائلي.[2]

---

[1]:المادة 26 من قانون المحروقات رقم 05-07 المؤرخ في 28-04-2005 الجريدة الرسمية، العدد 50، الصادرة في 19-07-2005.

[2]:ناصر مراد، **فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص18.

- حيث يهتم المسؤولون الحكوميون بتأثير المتغيرات الجبائية على مستوى العمالة والادخار والاستثمار، وتأثير كل هذه النظم على حجم الحصيلة الجبائية التي تحتاجها الدولة لتمويل النفقات العامة ومدى تحقيق العدالة في توزيع الدخول.
- كما يهتم هؤلاء المسؤولون بعقد المعاهدات الجبائية الدولية التي تتجنب الازدواج الضريبي ودراسة التنسيق الضريبي الدولي لإقامة التجمعات الاقتصادية من أجل تشجيع معدلات النمو الاقتصادي وزيادة سرعته وكذلك دراسة مدى تأثير اتفاقيات التجارة الحرة وتخفيض معدلات الضرائب الجمركية على المتغيرات الاقتصادية الكلية للمجتمع.
- بينما يهتم رجال الأعمال الوطنيون والأجانب بتأثير التغيرات الجبائية على مستويات أرباحهم ومن ثم الحافز نحو الاستثمار، وعلا كيفية الاستفادة من الحوافز الجبائية التي تقدمها الدولة، أما بالنسبة لدارسي الضرائب وباحثيها فإن هذه الدراسة تمكنهم من تقسيم النظم ومعرفة مدى نجاحها في تحقيق أهدافها والبحث على كيفية تحسين فعاليتها بينما يهتم أفراد القطاع العائلي بتأثير هذه النظم على مستوياتهم المعيشية وعلى مدخراتهم ومن ثم على مدى رغبتهم في زيادة أو تخفيف ساعات عملهم.
- من خلال ما سبق يتضح لنا أن مجال اهتمام دراسة النظم الجبائية جد واسع مما يدل على أهميتها سواء على المستوى الكلي أو الجزئي.

ثالثا: مبادئ الجباية.

حتى يكون النظام الجبائي نظاما عادلا وسليما، لابد يأخذ بعين الاعتبار مجموعة من المبادئ أو القواعد الأساسية والتي تتمثل فيما يلي:[1]

1–مبدأ العدالة والمساواة: تعني ضرورة توزيع الأعباء الضريبية بين أفراد المجتمع وفقا لمقدرتهم التكليفية أي حسب الدخل الذي يتمتع به مع ضرورة إعطاء أصحاب الدخول المنخفضة من أداة الضريبة والأعباء العائلية بما يناسب ومستوى المعيشة وتتحقق هذه العدالة بأن تكون الضريبة عامة بحيث تشمل كافة الأموال والأفراد بدون استثناء وأن يكون عبء ضريبي واحد بالنسبة للجميع.

2–مبدأ اليقين (الوضوح): ويقصد بها أن تكون الضريبة محددة على سبيل اليقين دون غموض، ذلك إنه من الأهمية بإمكان أن يعرف المكلف بالضريبة التزاماته، من حيث سعر الضريبة، وعائها، موعد دفعها،

[1]:طاقة محمد، العزاوي هدى، **اقتصاديات المالية العامة**، مرجع سابق، ص90.

طريقة تحصيلها وكل ما يتعلق من إجراءات إدارية، وهذا ما يتطلب وضوح التشريعات المالية والجبائية لمنع ظاهرة التهرب الضريبي.

3-مبدأ الملائمة: وتعني القاعدة كل ضريبة يجب أن تجبر في أنسب الأوقات وبالأسلوب الأنسب للمكلف حتى تتجنب إزعاجه ويكون التكليف سهلا عليه فأنسب الأوقات لدفع الضريبة هي وقت حصول المكلف بها على دخله ومن هذا بعد الحصول عليه وبالطريقة التي تتناسب مع طبيعة المادة الخاضعة للضريبة كطريقة الحجز عند () بالنسبة للمترتبات والأجور ودخل الأوراق المالية والتحصيل المباشر وبالنسبة للأرباح.[1]

4-مبدأ الاقتصاد: تقضي هذه القاعدة بأنه يجب على الدولة أن تختار طريقة الجباية التي تكلفها أقل النفقات، أي رفع كفاءة الجهاز الضريبي حتى يكون الفرق ما يدفعه للمول وبين ما يدخل لخزينة الدولة أقل مما يمكن، وفي العصر الحديث، أصحبت الدولة تتحمل نفقات كبيرة في سبيل تحصيل الضرائب ومحاربة التهرب الضريبي (مراقبة الممولين)، ولهذا لم تفرض الضرائب على الدخل الزراعي في كثير من الدول بسبب ارتفاع نفقات الجباية.[2]

5-مبدأ الثبات: ويقصد بها ألا تتغير حصيلة الضرائب تبعا للتغيرات التي تطرأ على الحياة الاقتصادية، وخصوصا في أوقات الكساد وذلك أن حصيلة الضريبة تزداد عادة في أوقات الرخاء بسبب ازدياد الدخول والإنتاج، بينما نجد أن حصيلة الضريبة تقل عادة في أوقات لكساد مما يعرض السلطات العامة لمضايقات مالية كبيرة بالنسبة لمسؤولياتها التي تزداد في هذه الأوقات.

6-مبدأ المرونة: ويقصد بها أن يكون تغير الدخل مصحوبا من الناحية الزمنية وقدر الإمكان بتغير في الحصيلة الضريبية في نفس الاتجاه، وبمعنى اخر فالضريبة المرنة هي التي تزداد حصيلتها نتيجة لازدياد معدلات مع عدم انكماش وعائها ومن ثم إلى انخفاض حصيلتها.[3]

---

[1]:العلي فليح عادل، **المالية العامة والتشريع المالي الضريبي**، الطبعة الأولى، دار الحامد، الأردن، 2007، ص97.

[2]:سلامة سلمان سلامة، **الإدارة المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار المعتز، الأردن، 2015، ص ص 111، 112.

[3]: العلي فليح، **المالية العامة والتشريع المالي الضريبي**، مرجع سابق، ص97.

المطلب الثالث: أهداف الجباية وأثرها.

1-أهداف الجباية: تتمثل أهداف الجباية فيما يلي:[1]

الهدف المالي: هو الهدف التقليدي للضريبة حيث تستعملها الدولة لتمويل خزينتها وتسديد نفقاتها المختلفة.

الهدف الاقتصادي: حيث تسعى الدولة من خلالها إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وحماية المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خارجية المنافسة[2]، ومعالجة مشكلة التضخم والانكماش، ففي حالة التضخم يرفع معدل الضريبة ويوسع مجال فرضها بغرض امتصاص الكتلة النقدية الزائدة، وفي حالة توسيع الاستثمارات، إضافة إلى كونها تتحكم في مجمعات الاقتصاد الكلي من استثمار، إنتاج، استهلاك، استيراد، تصدير...الخ، فإذا زادت أرادت الدولة الحد من مشكلة البطالة وتوفير فرص العمل حيث تخفض معدل الضريبة وتزيد من الإعفاءات وتفسح المجال للاستثمار، وبالتالي توسع سوق عرض فرص العمل.

الهدف الاجتماعي: حيث تسعى للتقليل من الفوارق الاجتماعية الموجودة بين مختلف طبقات المجتمع وتحقيق العدالة الاجتماعية وهذا ما نلاحظ من خلال الضريبة التصاعدية بالشرائح فهي تراعي مصالح الدخول المنخفضة، على عكس الطريقة النسبية التي تراعي مصالح الدخول المرتفعة ولأجل أن تكون أكثر ملائمة وعدالة فإن الأنظمة الجبائية الحديثة تلجأ إلى التصاعدية بالشرائح.

الهدف السياسي: حيث تستعمل الضريبة لحماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية وذلك بفرض ضرائب ورسوم جمركية على السلع المستوردة، كما أن الدولة تستطيع أن تعبر عن موقفها السياسي اتجاه الدول الأخرى، إذ تعمل على فرض رسوم جمركية متنوعة وعالية على سلع الدول المخالفة لها سياسيا وتقوم بالعكس مع سلع الدول الموافقة لها سياسيا.

[1]:رضا خلاصي، **نظام الجبائي الجزائري الحديث**، مرجع سبق ذكره، ص21.

[2]Hbert G Scarlrtt, Tax Policy and Economic Growth in Jamaica, Bank of Jamaica, November 2011, P04.

2–أثر الجباية: تحظى الجباية بأهمية بالغة في البلد والتي تكمن في الأثر الذي يمكن أن تسببه على المتغيرات الجزئية والكلية والتي يمكن حصرها في الأثار التالية:[1]

2–1أثر الجباية على المؤشرات الاقتصادية الجزئية: الجباية يمكن أن تكون لها أثار جد معتبرة على المكلف سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا، فالضريبة تؤثر على ميل الأفراد للادخار كما تؤثر على استراتيجية التمويل والاستثمار بالمؤسسة إذ تلعب دور المحفز، الموجه، المشطب للاستثمار داخل المؤسسة.

2–2أثر الجباية على المؤشرات الاقتصادية الكلية: الجباية تعد أداة تعديل اقتصادي واجتماعي تنظم فرض الضرائب والرسوم لصالح الدولة والجماعات المحلية فهي أداة لتدخل الدولة في المجال الاقتصادي قصد تحقيق أهداف سياسية واقتصادية من خلال التخصص الأمثل للموارد الاقتصادية ومعالجة بعض المشاكل الاقتصادية نتيجة الاثار المعتبرة التي تحدثها الضرائب على المستويين الجزئي والكلي، نجد العناية التي توليها مختلف الدول لنظامها الضريبي الذي يخضع الأفراد والمؤسسات وكذلك لسياستها الضريبية إذ هي جزء من سياسة اقتصادية متكاملة.

[1]:بختاش راضية، **الجباية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي، دراسة اقتصادية وقياسية**، حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2006، ص03.

المبحث الثاني: مدخل مفاهيمي للجباية العادية.

تعتبر الجباية العادية أهم صورة الإيرادات العامة التي تقوم بتغطية النفقات العامة، وتعد أداة لتوجيه سلوكيات المجتمع والنشاطات الاقتصادية وضمان الاستقرار السياسي.

تلعب الإيرادات الجبائية أو الضريبة دورا هاما في تمويل الميزانية العامة للدولة، كما تستخدم في رفع الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية وتوجيه الموارد الاقتصادية لاستغلالها إضافة إلى ذلك اعتبارها وسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.

وعليه سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى ماهية الجباية العادية خصائصها وأهدافها.

المطلب الأول: الجباية العادية أهدافها وخصائصها.

تعتبر الجباية أو الضريبة من أهم مصادر الإيرادات التي تعتمد عليها الدولة في تمويل نفقاتها وعليه سنحاول من خلال هذا المبحث إعطاء تعاريف مختلفة حول الضرائب والرسوم.

أولا: ماهية الجباية العادية

1-تعريف الجباية العادية:

تمثل الجباية العادية مجموعة الأحكام التي يقوم عليها النظام الضريبي وكذا القواعد التي تنظم العلاقة بين الخاضعين للضريبة والإدارة الجبائية، وهي تمثل أيضا مجموع الاقتطاعات الاجبارية المفروضة من طرف الدولة والتي تضم الضرائب، الرسوم، الاتاوات والمساهمات الاجتماعية.[1]

وهي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة سنويا بصورة دورية كالضرائب والرسوم.[2]

2-أهداف الجباية العادية:

لقد تغيرت أهداف الضريبة بتغير الظروف المحيطة بها، ومنذ بروز الدولة في مهمة الحارس الدركي كان للضريبة هدف وحيد يتمثل في الهدف المالي ولكن مع تطور الدولة إلى كونها المسؤولة عن تحقيق الرخاء

[1]:بن خزناجي أمينة، **دراسة لتطور الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)**، **مجلة العلوم الإدارية والمالية**، المجلد 2، العدد 02، 2018، ص92.

[2]:مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد المالي**، دار الجامعة الجديدة للنشر، اسكندرية، مصر، 1999، ص117.

العام، إضافة إلى تدخلها في الحياة الاقتصادية، وزيادة نشاطاتها بشكل فعال ما أدى إلى تطور أهداف الضريبة من هدف مالي إلى هدف اجتماعي، اقتصادي وسياسي.

2-1الهدف المالي: يعتبر الهدف المالي من بين الأهداف الرئيسية للضريبة من حيث أن هذه الأخيرة تسمح بتوفير الموارد المالية اللازمة لتمويل خزينة الدولة وهذا التمكن من وفاء بالتزاماتها وتسديد النفقات التي عليها.[1]

ويتوقف تحقيق الهدف المالي للضريبة بتوفير عدة شروط يمكن تلخيصها في:

- **الإنتاجية**: هي أن تعود الضريبة بأكثر حصيلة صافية أي بعد خصم جميع نفقاتها.
- **الثبات**:وهي الضريبة التي تتأثر حصيلتها بالتغيرات التي تحدث على مستوى النشاط الاقتصادي.
- **المرونة**: وهي الضريبة التي تؤدي زيادة سعرها إلى انكماش وعائها فتزيد حصيلتها نتيجة لزيادة سعرها.
- **الحياد**: وهي الضريبة التي يكون هدفها مقتصرا على الهدف المالي فقط دون أن تتأثر على الأفراد أو الممولين ودون التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

2-2الهدف الاقتصادي: يمكن أن تحدث الضريبة أثر اقتصاديا من حيث أنها أداة في يد الدولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ففي حالة التضخم تقوم الدولة برفع نسبة الضرائب مما يؤدي إلى امتصاص فائض السيولة النقدية، أما في حالة الانكماش فقد تمنح الدولة بعض الإعفاءات أو تخفيض نسبة الضرائب على بعض الأنشطة بغرض رفع الادخار وبالتالي توسيع الاستثمار ما يؤدي إلى تنشيط الحركة الاقتصادية، كما لا يتسنى فضل الضرائب في تشجيع الصناعات المحلية من المنافسة الخارجية إلى جانب معالجة العجز في ميزان المدفوعات من خلال فرض الضرائب جمركية مرتفعة على الاستيراد أو إعفاء الصادرات كليا أو جزئيا. استعمال حصيلة الضرائب المفروضة على أصحاب الدخول المرتفعة لتمويل النفقات الحكومية مما يعمل على زيادة الاستهلاك وبالتالي يعمل على رفع الطلب الكي وهذا من أجل تحقيق التشغيل الكامل.[2]

[1]:حميد بوزيدة،**جباية المؤسسات**،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،2005،ص ص 12-13.

[2]:ناصر مراد، **فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص ص 40-55.

2-3الهدف الاجتماعي: تسعى الدولة وراء فرض الضريبة إلى تحقيق بعض الأهداف الاجتماعية كالحد من بعض العادات غير المرغوب فيها في المجتمع كالتدخين والمشروبات الكحولية لتقوم برفع معدل الضريبة عليها.[1]

إن فرض الضريبة التصاعدية على أصحاب الدخول المرتفعة وأصحاب الشركات يحد من الطبقية الاجتماعية، كما ان حصيلة هذه الضرائب توجه لتغطية النفقات العامة وخدمات الصحة، التعليم، الأمن... الخ، والأكثر استفادة من هذه الخدمات هم ذوي الدخول المتدنية وبهذا تكون الدولة عادت توزيع الثروة على المواطنين وهناك شيء أخر تهدف إليه الضريبة وهو زيادة القدرة الشرائية لأصحاب ذات الاستهلاك الواسع، الخبز والحليب، وسعيا من الدولة لتخفيف من أزمة السكن فقد تقوم بمنح إعفاء على مداخيل الكراء أو التخفيف من الضريبي لها.

2-4الهدف السياسي: تستعمل الضريبة لحماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الخارجية وذلك بفرض ضرائب ورسوم جمركية على السلع المستوردة كما أن الدولة تستطيع أن تعبر موقفها السياسي اتجاه الدول الأخرى أن تعمل على الرسوم الجمركية متنوعة وعالية على سلع الدول المخالفة لها سياسيا وتقوم بالعكس مع الدول المرافقة لها سياسيا.

3-خصائص الجباية العادية:

تتميز الجباية العادية بالخصائص التالية:[2]

3-1ضريبة على شكل نقدي: قديما كانت الضريبة تحصل على شكل عيني أو في صورة تقديم خدمات وهذا نتيجة للظروف الاقتصادية التي كانت موجودة آنذاك، ولكن نظرا لعدم التزام الضريبة العينية لقاعدة العدالة وظهور النقود كأداة للتعامل فكان لابد أن تجبر الضريبة بصورة نقدية.

إن فرض الضريبة وتحصيلها بصورة نقدية لا يعني بشكل مطلق عدم إمكانية تحصيلها في صورة عينية، كل ما في الأمر أن هذه العملية لا تتم إلا في نطاق ضيقا وفي الظروف الاستثنائية، حالة الحروب مثلا أو في حالات التي تكون فيها الدولة في فترة انتقالية من النظام الاشتراكي إلى النظام الليبيرالي وبالتالي وموازاة مع

[1]:ايمن حداد، عمريني أرشيد،**المحاسبة الضريبية**، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2010، ص315.

[2]:محمد عباس محرزي،**اقتصاديات الجباية والضرائب**، مرجع سبق ذكره، ص ص15-16.

السياسة الاقتصادية الجديدة فإنه ترغب في توسيع دائرة ملكيتها، واضافة إلى هذا فإن تحصيلها بشكل نقدي يسهل على الدولة عملية جبايتها.

3–2 ضريبة ذات طابع إجباري: لقد اعتبر الاقتصادي Paul Marie Gandmentالضريبة على أنها شكل سيادة الدولة وبذلك يكون المكلف مجبرا على تأدية الضريبة إلى الهيئات المخولة بذلك فتخلف الشخص عن أدائها يجعل الإدارة الجبائية تمارس تعسفها والذي يظهر في شكل تهريب بسيط وفي حالة رفضه عن أدائها بصفة نهائية تفرض عليه عقوبات تصل حد الاكراه البدني.

3–3 ضريبة اقتطاع نهائي: إن مفهوم الضريبة يختلف عن مفهوم القرض من حيث أن هذا الأخير يعود إلى صاحبه، أما الضريبة غير قابلة للاسترجاع خلال مدة زمنية بل تدفع إلى مصلحة الضرائب بصفة نهائية لا رجعة فيها.

3–4 ضريبة دون مقابل: يقوم المكلف بدفع الضريبة، دون أن يحصل على منفعة خاصة تعويضها لما دفعه ولكن وبصفته فرد من أفراد المجتمع فإنه يتمتع وينتفع بالخدمات التي تسخرها الدولة بمواطنيها بمعنى أن هذه الخدمات لا تقدم سله بشكل منفرد بل للشعب كافة.

3–5 ضريبة تفرض على من قبل جهة مخولة (الدولة): إن الجهة المخولة بتأسيس الضريبة هي الدولة أو احدى الهيئات الرسمية فالضريبة لا تفرض ولا تعدل ولا تلغى ولا تحصل إلا بموجب نص قانوني أي أن لا ضريبة إلا بقانون وفي الدول التي تتمتع بالحياة البرلمانية فإنه لا يتم فرض الضريبة بشكلها النهائي إلا بموافقة البرلمان عليها.

3–6 ضريبة موجهة لتغطية النفقات العامة: تعتبر هذه الخاصية من البديهيات باعتبار أن الغرض الأساسي من وراء دفع الضريبة هو تغطية النفقات العامة وهذا ما يعني أنه لا يجوز توجيه حصيلة الضرائب لتغطية شيء معين بذاته.

المطلب الثاني: مكونات الجباية العادية.

تشمل مكونات الجباية العادية كل من الضرائب والرسوم.

أولا: الضرائب: في هذا الفرع سنقدم مختلف العناصر المرتبطة بالضرائب كتعريفها وقواعدها والتنظيم الفني لها.

1–تعريف الضريبة: هي اقتطاع مالي إلزامي ونهائي دون مقابل تحدده الدولة ودون مقابل بغرض تحقيق أهداف عامة.[1]

2–قواعد الضريبة: تتمثل قواعد الضريبة في أربعة وهي:

قاعدة العدالة (المساواة): يجب أن تحقق القاعدة الضريبية أساسا فكرة العدالة والمساواة بين المكلفين بدفع الضريبة كي يتحقق لهم الشعور بالأمان والثقة والاطمئنان، وبالتالي يتلقى النظام الضريبي قبولا منهم، فالعدالة هي المعاملة المتساوية للأفراد المتشابهين في الظروف المتعلقة بالموارد الضريبية عند فرض الضرائب مما يعني وجوب عدم المساواة في المعاملة بين الأفراد المختلفة ظروفهم فالمشرع لا تعنيه الظروف الشخصية للمكلف بالدفع.

قاعدة اليقين: بقصد بهذه القاعدة أن تكون الضريبة واضحة المعالم من مختلف جوانب القيمة، ميعاد الدفع، الجهة الإدارية المختصة بالتحصيل، طرق الطعن الإداري والقضائي يؤدي إلى احترام هذه القاعدة وضوح التزامات الممول اتجاه الخزينة العامة من جهة وقيام الجهة الإدارية المختصة بالتقييد بالقانون وعدم التعسف في استعمال السلطة.

قاعدة الملائمة في الدفع: تهدف هذه القاعدة إلى إقامة نظام جبائي يستند إلى إقامة علاقة تنافرية بين الدولة ودافع الضريبة وذلك من خلال تحديد ميعاد الدفع بما يتلاءم ويتناسب مع القدرة المالية للمكلف كما تكون مباشرة بعد جني المحصول، أو عند المصدر بالنسبة للضريبة على الدخل، أو اعتماد نظام التقسيط في الدفع...الخ.

---

[1]:محمد الصغير يعلي ويسري أبو علاء، **المالية العامة**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص65.

قاعدة الاقتصاد: يراد بهذه القاعدة أن ما يصرف من نفقات وتكاليف من أجل تحصيل الضريبة يجب أن تكون ضئيلة ومتدنية إلى أقصى حد ممكن، وهكذا فإن إقامة أجهزة إدارية ضخمة وتوظيف عدد كبير من الموظفين الجباة مخالف لقاعدة الاقتصاد، إذ لا خير في ضريبة تكلف جزءا كبيرا من حصيلتها.[1]

3-التنظيم الفني للضرائب: يهتم التنظيم الضريبي بمختلف العمليات الضرورية لغرض الضريبة وذلك من خلال تحديد وتقدير وعاء الضريبة ثم طريقة حساب الضريبة وأخيرا عملية تحصيل قيمة الضريبة، ويمكن التنظيم الضريبي الفني الجيد في اتخاذ أفضل الأساليب بالنسبة لجميع العمليات السابقة وفي هذا المجال سنحاول إبراز تلك الأساليب الفعالة في العناصر التالية:

الوعاء الضريبي: يقصد بمصطلح وعاء الضريبة العنصر أو الموضوع الذي عليه زاول عمل يقوم به المشرع عند تنظيم الضرائب هو اختيار الوعاء الذي تفرض عليه الضرائب.

الوعاء الضريبي هو النسبة التي تقطع من المبلغ وذلك بتطبيق المعدل المحدد لهذا الوعاء بموجب القانون ويفرض هذا المعدل بشكل نسبي.

معدل الضريبة: بعد أن ينتهي المشرع من حل مشكلة سعر الضريبة (أي معدلها)، ويقصد بمعدل الضريبة: سعر الضريبة على وعائها أي مبلغ الضريبة في علاقته رأس المال المفروضة عليه الضرائب، وذلك بعد إتمام إجراءات التحديد للوعاء والسعر وخصم الكفاءات المالية المعيشية أو العائلية وغيرها، وجرت العادة أن الضريبة يتحدد مبلغها وأن يترتب في ذمة الممول بمجرد الإنتهاء من تقريرها وحسابها حيث يعتبر هذا بمثابة قرار ترتيبها في ذمة المكلف ودون الحاجة إلى صدور قرار خاص بالالتزام.

أساليب التحصيل الضريبي: هناك العديد من الاعتبارات والمتغيرات التي لابد من أخذها في الحسبان عند اختيار أسلوب التحصيل لكل ضريبة على حدى فالخزينة يعينها الحصول على الأموال اللازمة لتنفيذ اعتمادات الميزانية في الوقت المناسب دون إبطاء.

لقد كان من الطبيعي إذ أن تعدد أساليب التحصيل تتلاءم مع كل هذه الاعتبارات المتباينة وتلك المحددات المختلفة وفيها لغرض بإيجاز لأهم تلك الأساليب:

التوريد المباشر: تعتبر هذه الطريقة أبسط الطرق وأكثرها شيوعا في الوقت الحالي حيث يقوم الممول بسداد قيمة الضريبة المستحقة المباشرة إلى الإدارة.

[1] محمد الصغير يعلي ويسري أبو علاء، **المالية العامة**، مرجع سبق ذكره، ص65.

الأقساط المقدمة: وفقا لهذه الطريقة يقوم الممول بدفع أقساط دورية خلال السنة المالية طبقا لإقرار يقدمه عن دخله المتوقع وإما أن تكون كل شهر أو ثلاثة أشهر أو في نهاية السنة أو حسب قيمة الضريبة المستحقة عند السنة السابقة وتنطوي هذه الطريقة على ميزة كبرى في تزود الخزينة العامة بسيل متدفق من الإيرادات على مدار السنة كالضريبة على الدخل الإجمالي IRG.

الحجز عند المنبع: قد تلجئ الإدارة الضريبية بصدد تحصيل بعض الضرائب إلى طريقة الحجز من المنبع بأن تلزم شخصا ثالثا تربطه بالممول الحقيقي علاقة دين أو تعدية، الحجز قيمة الضريبة المستحقة وتوريدها للخزينة العامة، وتتميز هذه الطريقة بتسيير العمل على الإدارة الضريبية وتقليل النفقات الجبائية والحد من التهريب وقد تعاب هذه لا يكون على علم تام بقوانين الضرائب يقضي إما إلى ضياع بعض حقوق الخزينة العامة والاستقطاع الضريبي.

ثانيا: الرسوم

1–تعريف الرسم: تعتبر الرسوم من الإيرادات العامة التي تدخل خزينة الدول بصفة دورية ومنتظمة حيث تستخدم حصيلتها في تمويل النشاط المالي، وتحقيق المنافع العامة وتحصل الدولة على إيراداتها من الرسوم كمقابل للخدمات التي تؤديها مرافقها العامة للأفراد من خلال النشاط العام الذي وجد المرفق أصلا للقيام به.

يعرف الرسم بأنه مبلغ نقدي يدفعه للفرد جبر إلى الدولة أو إلى الدولة أو مؤسساتها العمومية مقابل منفعة خاصة يحصل عليها الفرد إلى جانب منفعة عامة تعود على المجتمع ككل.[1]

ويتميز الرسم بالخصائص التالية:

- **عنصر الجبر:** إن الشخص لا يدفع الرسوم إلا بمناسبة حصوله على خدمة معينة من الدول والقاعدة أن الشخص حر أن يطلب الخدمة أو لا يطلبها.
- **عنصر الخدمة الخاصة:** يرتبط الرسم بخدمة أو منفعة خاصة تعود على دافعه:[2]

2–قواعد تقدير الرسم: هناك قاعدة أصلية تحكم تقدير الدولة للرسوم التي تحصلها من الأفراد ومقتضاها وجوب توزيع تكلفة الخدمة المحصل عنها من الرسم بين الفرد والمجتمع على قدر استفادة كل منها من

[1]: محمدعباس محرزي، **اقتصاديات الجباية والضرائب**، مرجع سبق ذكره ،ص 161.

[2]: حسين مصطفى حسين، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص39.

منفعها، فالرسم يحقق نفعا خاصا لطالب الخدمة يقترن بنفع عام يعود على المجتمع، غير أن الدولة كثيرا ما تخرج عن هذه القاعدة نظرا لأن وضعها موضع التطبيق يصطدم أحيانا بعدد العقبات، لعل أهمها صعوبة تقدير النفع العام الذي يعود على طالب الخدمة، بالإضافة إلى هذه العوامل هناك عوامل أخرى تأخذها الدولة في الاعتبار وهي بصدد تقدير الرسوم وهي كالاتي:[1]

الحالة الأولى: مراعاة التناسب بين نفقة الخدمة المؤداة وبين الرسم المقابل لها:

وتستند هذه القاعدة أساسا إلى أن الهدف الأساسي من المرافق العامة هو تقديم الخدمات اللازمة لأشخاص وليس تحقيق الربح، أي أن الهدف منها ليس هدفا ماليا.

الحالة الثانية: أن يكون مبلغ الرسم أكبر من نفقة الخدمة المقابلة له: ويتعلق الأمر ببعض أنواع الخدمات ويكون الهدف منها هو تحقيق غرض مالي وتغذية الخزينة العامة بإيرادات منتظمة، وفي مثل هذه الحالات تعتمد الدولة لتقدير الرسوم على نحو يفوق تكاليف الخدمات المقررة عنها، ومثال ذلك تعتمد الدولة من رسوم مرتفعة من الأفراد الذين يطلبون بعض الخدمات الترفيهية مثل: الاستحمام في بعض الشواطئ الخاصة.

ثالثا: الإتاوة: وتعرف بأنها مبلغ من المال يدفعه الأفراد الذين يمتلكون العقارات جراء استفادتهم من المشاريع العامة التي تقوم بها الدولة.

[1]:قطاف نبيل، **دور الضرائب والرسوم في تمويل البلديات**، دراسة ميدانية بلدية بسكرة للفترة (2000-2006)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2008 ،ص ص31-32.

المطلب الثالث: تصنيفات الجباية العادية.

يتم تصنيف الضرائب حسب عدة معايير إلى:[1]

- التصنيف حسب معيار تحمل العبء الضريبي (الضرائب المباشرة، الضرائب غير مباشرة).
- التصنيف حسب معيار وعاء الضريبة الوحيدة والضريبة المتعددة.
- التصنيف حسب معيار معدل أو سعر الضريبة (الضريبة النسبية، الضريبة التصاعدية).
- التصنيف حسب معيار الواقعة المنشأة (الضرائب على رأس المال، الضرائب على الدخل، الضرائب على الاستهلاك).

أولا: تصنيف الضرائب حسب معيار تحمل العبء الضريبي: تنقسم الضرائب حسب هذا المعيار إلى:

1-الضرائب المباشرة: تقتضي ضرورة اقتطاع مباشر يمس دخل الأفراد او المؤسسات التي كانت بحوزتهم، حيث يتحملها المكلف نفسه ولا يستطيع نقل عبئها إلى غيرة.

مزايا الضرائب المباشرة:

- تمتاز بالثبات النسبي لحصيلتها.
- تستجيب لمتطلبات العدالة في توزيع العبء الضريبي.
- تتمتع حصيلتها بالمرونة ولاسيما في أوقات التقلبات الاقتصادية.

عيوب الضرائب المباشرة:

- تفرض على عدد محدود من الأفراد، وبالتالي حصيلتها تكون منخفضة (تحصيلها يكون نهاية السنة الضريبية).
- تزيد من ظاهرة التهرب الضريبي لأن الأفراد يعرفون العبء الملقى على عاتقهم.

مزايا الضرائب غير المباشرة:

- وفرة حصيلتها كما أنها تغذي الخزينة العامة بشكل دوري ومستمر طوال السنة.
- عدم شعور الأفراد بعبئها لأنها تدمج غالبا في سعر السلع والخدمات.

[1]:عبد الكريم بريشي، **دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني**، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1988-2011، أطروحة دكتوره، تخصص، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة تلمسان، الجزائر،2014، ص ص 104-106.

- سهولة تحصيلها، إذ لا تتطلب إجراءات إدارية معقدة ولا خبرات.

عيوب الضرائب الغير مباشرة:

- عدم مراعاة مبدأ العدالة الضريبية بين الأفراد.
- لا تستجيب لمتطلبات القواعد الضريبية مثل الملاءمة في الدفع واليقين.
- انخفاض حصيلتها خاصة أوقات الكساد، إذ تنخفض أوقات السلع والخدمات.

ثانيا: تصنيف الضرائب حسب معيار وعاء الضريبة: تنقسم الضرائب حسب هذا المعيار إلى:

1–الضريبة الوحيدة: يقوم نظام هذه ضريبة واحدة تفرض على موضوع واحد، أي وعائها واحد بصفة أساسية إلى جوارها بعض الضرائب الأخرى قليلة الأهمية.

2–الضريبة المتعددة: تتمثل في فرض ضرائب مختلفة على المكلفين على كل نوع من أنواع الإيرادات على أساس مصدرها.

ثالثا: التصنيف حسب معيار معدل او سعر الضريبة: تصنف الضريبة حسب هذا المعيار إلى:

1–الضريبة النسبية: يقصد بها النسبة المئوية الثابتة للاقتطاع الذي يفرض على المادة الخاضعة للضريبة ولا يتغير بتغير قيمتها، أي أن قيمتها تبقى ثابتة حتى في حالة ارتفاع أو انخفاض الوعاء الضريبي.

2–الضريبة التصاعدية: هي نسب مئوية تختلف باختلاف مبلغ المادة، وتكون عادة على شكل أجزاء وكل جزء يخضع لنسبة معينة، وتتصاعد هذه النسبة كلما كانت القيمة الضريبية أكبر، وتصبح نسبة ثابتة عند مستوى معين.

رابعا: التصنيف حسب معيار الواقعة المنشأة: تنقسم إلى الضرائب حسب هذا المعيار:

1–الضرائب على رأس المال: هي الضرائب التي تفرض على رأس المال المنتج، أي المستخدم في العملية الإنتاجية، ورأس المال يعبر عن مجموع الأموال المستثمرة في تلك العملية شريطة أن تكون لها قيمة نقدية ويمتلكها الشخص المعني بالضريبة.

2–الضرائب على الدخل: هي ضريبة تفرض على دخول الأشخاص الطبيعيين (الضريبة على الدخل الإجمالي)، والمعنويين (الضريبة على أرباح الشركات)، وهي تتميز بالثبات والاستمرارية.

3-الضرائب على الاستهلاك (الإنفاق): هي ضرائب تفرض على الأشخاص بمجرد شرائهم الشلع والخدمات أي ان الواقعة المنشأة للضريبة هي الاستهلاك، أو هي تلك الضرائب تفرض على الأشخاص أثناء استعمالهم لدخولهم في شتى الأوجه المرتبطة بحصولهم على السلع والخدمات الاستهلاكية.[1]

[1]:حميد بوزيدة،**جباية المؤسسات**،مرجع سبق ذكره، ص 08.

المبحث الثالث: التنظيم الفني للجباية العادية.

عن تعبئة القطاع الجبائي تطرح ثلاث إشكاليات أساسية حيث تتمثل الأولى في معرفة مدى امتداد القطاع الجبائي وهي إشكالية الوعاء، والثانية في الكيفية التي يتم بها تحديد مبلغ الاقتطاع الجبائي وهي إشكالية تصفية، وأما الثالثة والأخيرة فتتمثل في طرق دفع الضريبة وهي إشكالية التحصيل وتجدر الملاحظة أن إشكالية التحصيل لها بعد إداري أي ترتبط بأليات عمل إدارة الضرائب في حين ان إشكالية الوعاء واشكالية التصفية أو نسبة الاقتطاع هي إشكالية ذات بعد اقتصادي واجتماعي إضافة إلى البعد الإداري.

المطلب الأول: طرق تحديد الوعاء الضريبي.

يمكن تعريف الوعاء الضريبي Tax Base بأنَّه القاعدة التي تضم المبلغ الإجماليّ أو القيمة الإجماليّة للدخل، الممتلكات، الأصول، الاستهلاك، المعاملات وأي نشاط اقتصاديّ آخر خاضع للضريبة من قبل مصلحة الضرائب في دولة أو منطقة معينة، وغالبًا ما يُذكر بأنَّ الوعاء الضريبي الضيق غير فعّال، بينما الوعاء الضريبي الواسع يقلل من تكاليف إدارة الضرائب ويسمح بجمع المزيد من الإيرادات بمعدلات أقل، ويتم استخدام الوعاء الضريبيّ لحساب إجمالي الالتزامات الضريبية، ويختلف معدل الضريبة المفروض على الجهة بناءً على نوع الضريبة وحجم القاعدة أو الوعاء الضريبي، ويمكن شرح طريقة احتساب الوعاء الضريبيّ من خلال المعادلة التي تتمثل في أنَّ الوعاء الضريبيّ يساوي الالتزامات الضريبية مقسومةً على معدل الضريبة.

يعرف الوعاء الضريبي على أنه الموضوع الذي تفرض عليه الضريبة، أو المادة التي تفرض عليها الضريبة.[1]

يعتمد تقدير الضريبة على اسلوبين هما: التقدير الكيفي، والتقدير الكمي.

أولا: التقدير الكيفي للوعاء الضريبي:

يقصد به التعرف على قيمة المادة الخاضعة للضريبة وهذا بعد خصم مبلغ العناصر التي حددها المشرع للوقوف على المقدرة التكليفية الحقيقية للممولين.

وطالما ان الضريبة أصبحت تفرض على الأموال وليس الأشخاص وذلك تماشيا مع المقدرة التكليفية للمكلف فإنه يجب التفريق بين فكرتين عينية الضريبة وشخصيتها، فالضريبة العينية هي التي تفرض على

[1]: عادل العلي، **المالية العامة والقانون المالي والضريبي**، الطبعة الثانية ،اثراء للنشر والتوزيع،عمان ،الاردن ،2011،ص 30.

الأموال دون النظر إلى المركز الشخصي أو العائلي أو حتى الاجتماعي للمكلف، أما الضريبة الشخصية فإنها تفرض على المال ولكن مع مراعاة المركز الشخصي للمكلف وذلك بإدخال مجموعة من العوامل تسمح بتشخيص الضريبة على نحو يحقق العدالة والمساواة، وباستخدام معيار العينية أو الشخصية أو هما معا، يمكن تحديد حدود المادة الخاضعة للضريبة عن طريق استبعاد الثروة او الدخل الذي يخرج عن نطاق تطبيق الضريبة ومن ثم يتم تحديد المادة الخاضعة للضريبة تحديدا كيفيا.[1]

ثانيا: التقدير الكمي للوعاء الضريبي.

توجد عدة طرق للتقدير الكمي للمادة الخاضعة للضريبة والتي تتمثل في:

1–الطريقة المباشرة: وتنقسم إلى:

أ– **طريقة المصادر الخارجية:** تبعا لهذه الطريقة تفرض الضريبة استنادا على مؤشرات أو أدلة خارجية يحددها المشرع، وقد تكون أو لا تكون هذه الأدلة ذات صلة وارتباط وثيق بوعاء الضريبة مثل: الدخل أو الثروة، القيمة الإيجارية للدار، أو ساحة البناء...

وأن ما يميز هذه الطريقة في تحديد الوعاء وتقدير الضريبة الواجب دفعها إلى الإدارة الضريبية هو وساطتها وسهولتها وانخفاض تكلفة جبايتها.

كما يصبح التهرب منها ضعيف الاحتمال إلا أن ما يؤخذ عنها سهو ابتعادها عن الدقة لتجاهلها للظروف ...والاجتماعية لدافع الضريبة، أضف إلى ذلك أنها تبتعد سعن التقدير الدقيق إلى حد ما وذلك لعدم مراعاتها تغير الظروف الاقتصادية من رخاء وكساد، وهذا يعني عدم مرونة حصيلتها، وتستخدم هذه الطريقة في الكثير من الأنشطة الضريبية.

ب– **طريقة التقدير الجزافي:** يتم استخدام هذه الطريقة سفي حالة عدم تقديم إقرارات من المكلفين أو تقديمها أو إصدارها في حالة عدم الثقة في مكوناتها لأسباب أهمها: عدم وجود نظام محاسبي يمكن الاعتماد عليه في مراجعة البيانات الواردة في الإقرارات الضريبية، مما يعطي دليلا على عدم صحة البيانات، ولقد حولت الأنظمة الضريبية الإدارات التنفيذية باستخدام

---

[1]:ولد عبد الله صدفن، **الضرائب والتنمية دراسة لدور الضرائب في تمويل الميزانية العامة لموريتانيا**،مذكرة ماجستير، تخصص المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2001–2002 ص 38.

طرق جزافية لتحديد الوعاء الضريبي مع ترك الحرية لاختيار الطريقة المناسبة للوصول لوعاء الضريبة.[1]

2- الطريقة المباشرة: يعتمد التقدير المباشر على تصريحات المكلف، شخص آخر أو الإدارة الضريبية.

أ- **التقدير بواسطة المكلف:** تشكل هذه الطريقة في التقدير نوعا من أنواع التعاون بين المكلف والإدارة الضريبة إذ أن هذه الطريقة تلزم المكلف بمقتضاها بإيداع تصريحه يتضمن نتائج هذه الأخيرة حق الرقابة والتحقق من صحة ما ورد في التصريح أو تعديله إذا كان مبنيا على الغش، ويعتبر تصريح المكلف بتقدير المادة الخاضعة، أفضل أسلوب في التقدير لأنه يقترب من العدالة والحقيقة لكون المكلف هو أدرى بمداخيله والثروة التي يمتلكها، وكذلك يمكن الإدارة الضريبية تعديل المحتوى.[2]

ب- **التقدير باعتماد التقارير من الغير:** تبعا لهذه الطريقة تستند الإدارة الضريبية في تقديرها لوعاء الضريبة إلى تقارير مقدمة من قبل طرف أخر غير الممول: ومثال ذلك الإبلاغ الذي يقدمه المستأجر إلى الإدارة الضريبية عن مبلغ الإيجار المدفوع إلى المؤجر أو التقرير الذي تقدمه الشركات إلى الإدارة الضريبية عن مقدار الأرباح الموزعة لدى المساهمين، وأن أهم ما ينسب إلى هذه الطريقة هو دقة المعلومات المقدمة إلى الإدارة الضريبية وذلك لعدم وجود مصلحة لمقدم التقرير في الإدلاء بمعلومات غير حقيقية تقود إلى التهرب الضريبي من قبل دافع الضريبية، بالإضافة إلى ذلك يمكن استخدام التقدير بهذه الطريقة كوسيلة للمطابقة مع التقدير الجزافي في ومع التقدير بالاعتماد على تقرير الممول نفسه.[3]

ت- **التقدير بالاعتماد الإدارة الضريبية:** يمكن من خلال الطريقة قيام الإدارة الضريبية بتقدير الوعاء الضريبي للممول بتقسيمها، وذلك عن طريق القيام بالتحريات اللازمة وجع وجمع البيانات ومناقشة الممول والتفتيش على دفاتره للتوصل إلى تقدير دقيق وحقيقي، ولا شك أن التقدير بواسطة الإدارة الضريبية بقرب التقدير إلى حد ما من المصداقية إذا أحسن رجال الإدارة الضريبية الدقة في التحري بالإضافة إلى حسن النية والكفاءة في العمل، وتتميز هذه الطريقة بأنها تتعرف على الظروف العائلية والمالية الحقيقية لعمل الممول وبالتالي فهي فرصة

---

[1]:عزمي أحمد يوسف خطاب، **الضرائب ومحاسبتها**، الطبعة الأولى، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009 ،ص49.

[2]:عبد الكريم بريشي، **دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني**، مرجع سبق ذكره ، ص 110.

[3]:علي خليل، سليمان اللوزي، **المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع الأردن، 2013، ص199.

لصلح إعفاءات لكل من يستحق ذلك، إلا أنها في نفس الوقت ونظرا لكثرة التدخل في شؤون الممول إداريا وماليا يكون لها رد فعل سيء من الممول وقد يتفنن في أسلوب التهرب، أو إعطاء بيانات مخبر صادقة، كما أن السلطات الواسعة الممنوحة لرجال الإدارة الضريبية قد تجعلهم يتصفون في استخدام هذه السلطات بقصد أو بدون قصد ولذلك أعطت معظم التشريعات الضريبية في مثل هذا الأسلوب الحق للممول بالنظام من التقدير لتحقيق التوازن بين حق الدولة وحق الممول.[1]

المطلب الثاني: طرق تحصيل الضريبة.

قبل التطرق إلى تحصيل الضريبة يبج الإشارة إلى تصفية الضريبة وهي تعد المرحلة الثانية للتنظيم الفني بعد مرحلة تحديد الوعاء الضريبي، حيث تهدف تصفية الضريبة إلى تحديد مبلغ أو مقدار الدين الضريبي من خلال تطبيق سعر أو معدل الضريبة على المادة الخاضعة للضريبة، وبتطبيق سعر أو معدل الضريبة على المادة الخاضعة للضريبة يمكن حساب مبلغ الضريبة المستحقة.[2]

بعد تحديد وعاء الضريبة وتصفيتها يجب تحصيلها أو جبايتها، حيث تعتبر مرحلة التحصيل المرحلة الأخيرة من المراحل التي تمر بها الضريبة، وهي تعتبر مهمة لأن الإخفاق في تحصيل الضريبة يعتبر ضياع لكل الجهود، والتكاليف التي أنفقت من أجل جباية الضريبة، وكذا الإخفاق في التحصيل يقود إلى حدوث عجز في الإيرادات ويحول دون تنفيذ الميزانية.

يمكن تعريف التحصيل الضريبي بأنه مجموعة من العمليات والإجراءات التي تؤدي إلى نقل بين الضريبة من ذمة المكلف بالضريبة إلى الخزينة العمومية وفقا للقواعد القانونية والضريبة المطبقة في هذا الإطار.[3]

يتم تحصيل الضريبة من خلال ثلاث طرق هي:

[1]:احمد عبد السميع علام، **المالية العامة**،الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2012 ،ص133.

[2]:عبد المجيد قدي، **دراسات في علم الضرائب**، الطبعة الأولى، دار رضوان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص53.

[3]:محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة**، مرجع سبق ذكره، ص256.

أولا: التوريد المباشر: هو أن يلتزم المكلف بالضريبة يدفعها إلى الإدارة الضريبية من تلقاء نفسه دون مطالبة الإدارة بأدائها في محل إقامته.[1] وهذه الطريقة تعد أكثر تعد الأكثر شيوعا حيث تعتبر القاعدة العامة بحيث يسدد المكلف أو من يمثله قانونيا مبلغ الضريبة إلى جهة التحصيل أي قباضة الضرائب.

ثانيا: الأقساط المقدمة: عبارة عن تسديد الحقوق الضريبية من خلال تقسيطها إلى ثلاث دفعات في الغالب والرابعة للتسوية النهائية بالزيادة أو التخفيض، وهذه الأقساط محددة المدة والمبلغ، وهذا الأسلوب يلاءم فعلا المقدرة التكليفية للمكلف من حيث التسيير، تخفيض العبء الضريبي، ومن حيث ضمان تزويد الخزينة بالإيرادات عبر فترات زمنية خلال السنة.[2]

ففي الجزائر تدفع IBS الضريبة على أرباح الشركات الخاصة بنظام الدفع التلقائي وفق طريقة الأقساط المؤقتة التسبيقات وذلك النحو التالي:

القسط الأول يدفع بين 02/20 إلى N/03/20.

القسط الثاني يدفع بين 05/20 إلى N/06/20.

القسط الثالث يدفع بين 10/20 إلى N/11/20.

قيمة كل قسط هي 30% من IBS السنة N-1 المحققة وإن تعذر ذلك تعتمد على السنة المالية التي تسبقها N-2 والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (01): الاقساط المقدمة للضريبة على ارباح الشركات IBS

التسبيق	قاعدة الاعتماد
التسبيق الأول	**N-2**
التسبيق الثاني والثالث	**N-1**
	N-1 إذا أودع التصريح بالنتائج للسنة الماضية قبل نهاية أجال الدفع للتسبيق الأول.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على محاضرات في الجباية للأستاذ حراق مصباح، للسنة الثالثة ليسانس الإدارة المالية، 2016.

[1]: سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2009، ص 202.

[2]: بوزيد سفيان، **عوائد التحصيل الجبائي ومساهمته في الميزانية العامة للدولة**، أطروحة دكتوراه ،في علوم التسيير، تخصص مالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان 2015-2016، ص152.

فيما يخص المؤسسات المنشأة حديثا يساوي كل تسبيق 30% من الضريبة المحسوبة على 5% من رأس المال الاجتماعي للشركة.

تتم بعدها (بعد دفع الأقساط) تسوية IBS من خلال الوضعيات التالية:

1- الوضعية الأولى: مجموع الأقساط= مبلغ IBS الحقيقية، لا يوجد تعديل.

2- الوضعية الثانية: مجموع الأقساط< مبلغ IBS الحقيقية، هناك تسوية في IBS، هذه الوضعية تعطي تكملة لIBS ، أي الشركة دائنة لإدارة الضرائب بمبلغ الفارق + هذا الفارق في الدفع أما يتم طرحه في الأقساط المقبلة للسنوات المقبلة، أو استرجاعه في حالة التوقف عن النشاط.

ثالثا: الحجز من المنبع:

حسب هذه الطريقة يلزم القانون جهة معينة أو شخصا معين بتحصيل الضريبة من الممول وتوريده إلى الخزينة العامة وتتميز هذه الطريقة من طرق التحصيل ب:[1]

- سهولة وسرعة التحصيل.
- استحالة التهرب من الضريبة، حيث تحصل قبل حصول الممول نفسه على المادة الخاضعة للضريبة.
- لا يشعر الممول بوقع الضريبة، وفي أغلب الأحيان يجهل مقدارها.
- انخفاض النفقات الجبائية في ظل هذه الطريقة، خاصة وأن الشخص المكلف بتحصيل الضريبة وتوريدها للخزينة لا يتقاضى في الغالب أجرا نظير ذلك.

في الجزائر يطبق الاقتطاع من المنبع في الحالات التالية:

- المبالغ المدفوعة كأجرة مقابل نشاط منجز في الجزائر من خلال ممارسة مهنة غير تجارية.
- حواصل حقوق المؤلف المقبوضة من قبل الملحقين.
- المبالغ المدفوعة كعلاوات عن الخدمة المقدمة أو المستعملة في الجزائر.
- إيرادات الديون، الودائع الكفالات.
- المرتبات والأجور
- حواصل الأسهم والسندات المسجلة في التسعيرة الرسمية لبورصة القيم المنقولة.

[1]:حميد بوزيدة،**جباية المؤسسات**،مرجع سبق ذكره، ص37.

تتم مرحلة تحديد الوعاء الضريبي ومرحلة تحديد مبلغ الاقتطاع الجبائي على مستوى مفتشية الضرائب، أما مرحلة التحصيل على مستوى قباضة الضرائب.

المطلب الثالث: المشاكل الناجمة عن التنظيم الفني للضريبة.

يقصد بها المشكلات التي يجب على المشرع أخذها بالحسبان عندما يكون بصدد إقرار القواعد الفنية للضريبة، من ربط وتصفية وتحصيل، وتتمثل أهم هذه المشكلات في كل من الازدواج الضريبي والتهرب الضريبي.

أولا: الازدواج الضريبي: من المشاكل الناتجة عن ضعف الإدارة الضريبية للإزدواج الضريبي، لذا سنحاول توضيحه من خلال ما يلي:

1-تعريف الازدواج الضريبي:

يعرف على أنه خضوع نفس الشخص لنفس الضريبة أكثر من مرة عن نفس المصدر وخلال نفس الفترة الضريبية.[1]

ويعرف أيضا أنه فرض الضريبة أكثر من مرة عن نفس المكلف وعلى نفس المال الخاضع للضريبة.[2]يمكن أن نصنف الازدواج الضريبي الازدواج الضريبي إلى صنفين هما: من حيث النطاق المكاني ومن حيث قصد المشرع فنجد:

الازدواج الضريبي من حيث النطاق المكاني: ينقسم إلى قسمين هما:[3]

الازدواج الضريبي الداخلي: يحصل نتيجة تعدد السلطات المالية داخل حدود الدولة (السلطة المركزية والسلطة المحلية) وتؤدي ممارسة كل من هذه السلطات حقوقها الضريبية إلى تعدد سريان نفس الضريبة على نفس المادة وعن نفس الفترة ذاتها وبالنسبة لنفس الشخص.

الازدواج الضريبي الدولي: يحصل نتيجة ممارسة كل دولة على حدى حقوق سيادتها الضريبية، كأن تكون هناك شركة مركزها الرئيسي في دولة ولها فروع في دول أخرى، فتقوم الدولة التي يوجد فيها المركز الرئيسي

[1]:محمد الطاقة، هدى العزاوي،**اقتصاديات المالية العامة**،مرجع سبق ذكره، ص115.

[2]:جهاد سعيد خصاونة، **علم المالية العامة والتشريع الضريبي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص253.

[3]:محمد الطاقة، هدى العزاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص117.

بفرض الضريبة على دخل الشركة بما فيه دخول فروعها في الخارج لأن الشركة تحصل بنسبة هذه الدول، كما تقوم كل دولة يوجد فيها فرع لهذه الشركة بفرض ضريبة على دخل الفرع الذي يمارس النشاط فيها.

الازدواج الضريبي من حيث قصد المشرع: وحسب هذا النوع نجد:[1]

الازدواج المقصود: وهو ذلك الازدواج الذي يتعمد المشرع تحقيقه وحدوثه وذلك لعدة أسباب منها:

- لزيادة حصيلة الضرائب، وبالتالي الحصول على إيرادات أكثر لمواجهة العجز في الميزانية العامة.
- الرغبة في إخفاء معدل (سعر) الضريبة المفروضة بتوزيعها على ضريبتين أو أكثر عن نفس النوع.
- تحقيق أكبر قدر من العدالة الضريبية ومراعات المقدرة التكليفية بفرض ضريبة عامة إلى الدخل إلى جانب الضرائب المفروضة على فروع الدخل.

الازدواج غير المقصود: يعتبر الازدواج الضريبي غير مقصود، إذا كان المشرع الضريبي لم يقصد ولم يتعمد إحداثه، وغالبا ما يكون الازدواج الضريبي الدولي غير مقصود، والسبب في ذلك هو استقلال كل دولة بتشريعاēا الضريبية عن تشريعات الدول الأخرى.

2-سبل معالجة الازدواج الضريبي: يتم معالجة الازدواج الضريبي من خلال قيام الدولة بعدم فرض الضرائب إلا على الأموال الواقعة على أراضيها وما يتحقق داخل حدودها من أرباح، أو أنه في حالة استداد سلطاēا الجبائية إلى الخارج، أن تقوم بخصم من ضرائبها يدفع من ضرائب عن نفس الأموال والأرباح في الخارج، كما يتم معالجة الازدواج الضريبي من خلال الاتفاقيات الدولية التي من نشأēا أن تحقق أو تلغي حدة التعدد الضريبي الدولي، وقد تكون هذه الاتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف بين هيئات دولية، تلزم الدولة الموقعة عليها لمعالجة التعدد الضريبي الدولي بصفته شكل عائقا أمام حرية تنقل رؤوس الأموال بين مختلف الدول.[2]

ثانيا: التهرب الضريبي.

من المشاكل الناتجة عن ضعف تحصيل الضريبة نجد التهرب الضريبي، لذا سنتطرق على مفهومه وسبل معالجته

[1]:جهاد سعيدة خصاونة،**علم المالية العامة والتشريع الضريبي**،مرجع سبق ذكره، ص ص261-262.

[2]:شريف محمد، **السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي**، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2009-2010، ص ص 53-54.

1-تعريف التهرب الضريبي:

لقد اختلف الفقهاء والباحثون في تعريف التهرب الضريبي، وإن كنا نؤيد التعريف الشامل بأن التهرب الضريبي ظاهرة اقتصادية وضريبية خطيرة، تتمثل في محاولة المكلف التخلص كليا أو جزئيا من العبء الضريبي المكلف به، وذلك من خلال إتباع أساليب وأعمال تخالف روح القانون، وبالتالي عدم قيام المكلف بدفع الضريبة أو الوفاء بالتزامه كليا أو جزئيا اتجاه الدوائر المالية، مما يؤثر في حصيلة الخزينة العامة وذلك باستخدام طرق ووسائل مشروعة وغير مشروعة.[1]

يكون التهرب الضريبي مشروعا والذي يمكن تسميته بالتجنب الضريبي في حالتين:[2]

حالة الاستفادة من الثغرات القانونية التي يتضمنها التشريع الضريبي، كأن يفرض المشرع ضريبة على أرباح الأسهم فتعمد الشركات إلى توزيع الأرباح في صورة مقابل حضور جلسات الجمعيات العمومية للشركة، ولتلاقي ذلك تقوم بعض التشريعات كالتشريع الفرنسي بإخضاع مقابل حضور الجلسات للضريبة أيضا، أو أن يلجأ الأفراد لهبة أموالهم بغية التخلص من الضريبة.

عدول الأفراد عن شراء السلعة التي تفرض عليها ضريبة مرتفعة أو الانصراف عن ممارسة استغلال معين لأن الضريبة على دخله أكثر ارتفاعا منها على الدخول الأخرى.

أما التهرب غير المشروع فهو التهرب الذي يتضمن غشا أو احتيالا يلجأ إليه المكلف بالضريبة للتخلص منها، ومن صوره محاولة المكلف التهرب من تحديد دين الضريبة عن طريق الامتناع عن تقديم الإقرار، أو أن يتخلص من جزء من الضريبة عندما يقدم إقرار لا يتفق مع حقيقة الواقع. وفي مجال الضريبة الجمركية صورة إدخال السلع المستوردة خفية، أو أن يذكر قيمة للسلع المستوردة أقل من قيمتها الحقيقية، وهذا ما يمكن تسميته أيضا بالغش الضريبي.

[1]:أحمد عبد السميع علام، **المالية العامة**،مرجع سبق ذكره، ص133.

[2]:عفيف عبد الحميد، **فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة ماجيستير في علوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف1، الجزائر 2013-2014، ص19.

2-مكافحة التهرب الضريبي:

إن للتهرب الضريبي أثار ضارة من عدة جوانب لذلك تعمل الدولة على مكافحة هذه الظاهرة وذلك على المستوى الوطني والدولي ويتم من خلاله معالجة أسبابه كما يلي:[1]

- تحسين فعالية النظام الجبائي وذلك من خلال تبسيط النظام الضريبي وإرساء نظام ضريبي عادل وتحسين التشريع الضريبي.
- تحسين الجهاز الاداري الضريبي حيث يجب توفر إدارة ضريبية تمتاز بدرجة عالية من الكفاءة سواء من حيث التطبيق أو التنظيم.
- تحسين العلاقة بين الإدارة والمكلف وذلك لكسب ثقة المكلف والذي يكون ثمرة لعلاقة حسنة مع الإدارة من خلال نشر الوعي الضريبي وتكوين وإعلام المكلف وتحسين العلاقات الإنسانية.
- تحسين الرقابة الجبائية وذلك نظرا لطبيعة النظام الضريبي الذي يعتمد على التصريحات المقدمة من طرف المكلفين والتي قد لا تعكس الحقيقة، لذلك تقوم الإدارة الجبائية بعدة أشكال الرقابة الجبائية قصد الكشف عن مختلف المخالفات المرتكبة.
- أهمية التعاون الدولي في مكافحة التهرب الضريبي ويتم ذلك عن طريق عقد اتفاقيات دولية لمكافحة التهرب الضريبي.

[1]:ناصر مراد،**فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق**،مرجع سبق ذكره،ص ص40-55.

خلاصة الفصل الاول

من خلال دراستنا لهذا الفصل تبين لنا أن الجزائر كغيرها من الدول تحتاج في وضع ميزانيتها الى الموارد الجبائية، أهمها الجباية العادية والجباية البترولية التي تلعب دورا أساسيا وفعال في تمويل الميزانية العامة للدولة، وذلك من أجل الرفع من حصيلة الإيرادات الجبائية لتغطية نفقاتها العامة، حيث تساهم الجباية العادية بنسبة أكثر من 40% في الإيرادات العامة، وتعد هذه الأخيرة أداة هامة من أدوات المالية الرئيسية التي تستخدمها الدولة من أجل تحقيق أهدافها السياسية والمالية والاجتماعية والاقتصادية والتنموية.

تقسم الجباية العادية الى عدة انواع من الضرائب وهذا حسب و هذا حسب المعيار المستعمل، فنجد الضرائب على الاشخاص و الضرائب على الاموال، الضرائب الوحيدة و الضرائب المتعددة، الضرائب المباشرة و الضرائب غير المباشرة، و يمتاز كل منها بعدة مزايا كما أنها ال تخلو من العيوب، و يختلف تطبيقها من دولة إلى أخرى، كل حسب أهدافها المخططة التي تسعى الدولة لتحقيقها.

لتنظيم الجباية العادية تقوم الدولة بوضع عدة قوانين فنية و المتعلقة بطرق تحديد الوعاء الضريبي،و تحديد سعر الضريبة،وعلى الدولة رفع الوعي الضريبي لدى المكلف بالضريبية بإعتبار الجباية العادية مورد مهم لإيرادات العامة و نظرا لأهميتها في ميزانية الدولة و تأثيرها على الاقتصاد الوطني.

الفصل الثاني

المستوى العام للأسعار

تمهيد:

يعد المستوى العام للأسعار مؤشرا رئيسيا وهاما بالنسبة للاقتصاديين حيث تتم مراقبته وحسابه خلال فترات زمنية متقاربة ومتسابقة لتحديد السياسة الاقتصادية الملائمة والتي يمكن من بلوغ الأهداف المسطرة خاصة فيما يخص تحسين المستوى المعيشي.

وتقاس التغيرات في المستوى العام للأسعار بالأرقام القياسية للأسعار بالإستعانة بمجموعة من المؤشرات خلال فترة زمنية معينة وبغرض الإلمام بالجانب النظري إرتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للمستوى العام للأسعار

المبحث الثاني: المستوى العام للأسعار في النظريات الإقتصادية

المبحث الثالث: المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة (1990- 2020)

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للمستوى العام للأسعار

يشير المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الى متوسط عام للاسعار السائدة لمجموعة رئيسية من السلع ويعتبر استقرار الاسعار احد الاهداف الرئيسية للسياسة النقدية ومن خلال هذا المبحث سنتطرق الى مفهوم المستوى العام للأسعار.

المطلب الأول: مفهوم المستوى العام للأسعار وطريقة حسابه.

1-تعريف المستوى العام للأسعار:

مما سبق يمكن النظر إلى المستوى العام للأسعار على أنه متوسط أسعار سلعة من سلعة والخدمات التي يمكن التعويل عليها لقياس ومعرفة مستو التغير في القدرة الشرائية للمستهلكين في فترة زمنية معينة وفي حالات معينة، وبالتالي يمكن التطرق إلى تعريف المستوى العام للأسعار كآلتي:

يقصد بالمستوى العام للأسعار أسعار جميع السلع والخدمات التي تدخل في المعاملات سواء كانت سلع وخدمات استهلاكية أو إنتاجية وبصفة عامة فإن المستوى العام لأسعار جميع المفردات التي تدخل حجم المعاملات.[1]

يعرف المستوى العام للأسعار بأنه المتوسط الترجيحي لأسعار مجموعة من السلع والخدمات المستخدمة أو المستهلكة في بلد ما.[2]

ويفسر الارتفاع في المستوى للأسعار بالتضخم الذي يعرف كالآتي:

الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار لفترة طويلة، هذا المفهوم يقضي أن يكون الارتفاع العام للأسعار للسلع والخدمات وبقاء أسعار بقية السلع والخدمات ثابتة أو تكون منخفضة.

التضخم في معناه البسيط هو الارتفاع العام المستمر في الأسعار أو هو ارتفاع المستوى العام لأسعار السلع والخدمات مع انخفاض القدرة الشرائية لوحدة النقد مما يعني أن الوحدة النقدية في ظل حالة التضخم تكون

[1]:فائزة لعراف، **قياس أثر التغير في معدل الاحتياطي الإجباري على تطور المستوى العام للأسعار**، مجلة أفاق للعلوم، جامعة المسيلة، المجلد 06، العدد 02، 2012، ص 232.

[2]: خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، الطبعة 09، دار وائل للنشر، الأردن 2008، ص 250.

قادرة على شراء قدر أقل مما كانت تشتريه قبل التضخم وبالتالي يمكننا القول إن التضخم هو التناقص في قيمة القوة الشرائية للنقود.

2–طريقة حساب المستوى العام للأسعار:

يعتمد في الغالب قياس التغير في المستوى العام للأسعار على عدة من المؤشرات أهمها:[1]

تلك التي تطرأ المستويات العامة للأسعار من طرف الديوان الوطني للإحصائيات ONS، بواسطة مؤشر أسعار الاستهلاك IPC، من خلال مسح استهلاك عينة من 12150 أسرة موزعة على كامل التراب الوطني وتتكون فئة السكان المرجعية في قياسه من جميع الأسر الجزائرية باختلاف أحجامها والفئات الاجتماعية أو المهنية، وتتكون سلة المؤشر من أحجامها والفئات الاجتماعية أو المهنية، وتتكون سلة المؤشر من 261 صنف و791 مادة تم تحديدهم على عدة معايير تخص نفقات الأسر الجزائرية حيث يتم تصنيف السلع والخدمات المستهدفة في مجموعات فرعية ومواد حسب توصيات منظمة الأمم المتحدة في نظام الحسابات الوطنية لسنة 1970.

تعتبر سنة الأساس 2001 والسنة المرجعية للحسابات (–100) هي سنة 2001، يحسب المؤشر كل شهر ويعتبر المتوسط السنوي للمؤشرات الشهرية مؤشر عام لمستوى أسعار الاستهلاك في الجزائر على صيغة لاسبير التي تعتمد في قياس التغير في الأسعار في الشهر باعتبار أن الكميات المستهلكة من طرف الأسر الجزائرية هي نفسها المستهلكة في سنة بحيث يتم ترجيح كل سلعة حسب وزنها مجموع النفقات الاستهلاكية في تلك السنة وعليه يتم حساب مؤشر أسعار الاستهلاك للشهر n باعتبار سنة الأساس سنة 2010 بالصيغة التالية:

$$IPCn2001 = \left(\frac{\sum Wi}{\sum i(Wi)}\right) \cdot \left(\frac{PIn}{Pi\ 2010}\right)$$

IPC: المستوى العام للأسعار خلال سنة n معينة.

2010: سنة الأساس.

Wi: وزن الصنف i.

[1]:هتهات السعيد، بختي إبراهيم،**دراسة قياسية تنبؤية لظاهرة التضخم في الجزائر**، مجلة الدراسات والمحاسبية والإدارية، جامعة ورقلة، المجلد 07، العدد 02، ديسمبر 2020، ص ص 233 _234.

Pi: السعر الجاري المتوسط لشهر n للصنف i.

Pi 2010: سعر الأساس (متوسط السعر في سنة 2010 لصنف i.

ويتم حساب المؤشر الوطني بنفس الطريقة المستخدمة في مراقبة الأسعار في 17 مدينة وقرية تمثل التراب الوطني موزعة على 5 نواحي حسب المناطق الجغرافية من خلال مسح النفقات الاستهلاكية كما يلي:

- ناحية الجزائر: ولاية الجزائر، البليدة، تيزي وزو، بجاية، (باغيلة).
- ناحية وهران: وهران، تلمسان، معسكر، حمام بوحجر (سعيدة).
- ناحية قسنطينة: قسنطينة، باتنة، سكرة الفرارة (ميلة).
- ملحقة عنابة: عنابة، سكيكدة، قالمة، بسباس، الطارف.
- ناحية ورقلة: ورقلة.

المطلب الثاني: الأرقام القياسية.

تعتبر الأرقام القياسية من الأدوات الأكثر شيوعا في الاستخدام لقياس معدلات التغير في المتغيرات والظواهر الاقتصادية المختلفة وهي كثير ما تستعمل لوصف التغير في الأسعار أو الكميات أو القيمة مع الزمن.

أولا: تعريف الأرقام القياسية Index:

ينظر بالأرقام القياسية من وجهة نظر مختلفة وكل يعرفها حسب وجهة نظره ومن بين التعاريف نذكر:

الأرقام القياسية عبارة عن مؤشرات إحصائية تستعمل لقياس تطور سعر أو كمية أو مادة أو عدة مواد بين فترتين زمنيتين مختلفتين بين مجموعتين أو بين مكانين.[1]

الرقم القياسي هو مؤشر يتنبأ لبيان وقياس التغيرات النسبية التي تطرأ على ظاهرة أو متغير ما في مجموعة من الظواهر المعينة بالنسبة لأساس محدد قد يكون الزمن أو المكان.[2] وبمعنى آخر هو مقياس احصائي لتعبير عن المستوى العام في رقم أو متغير أو مجموعة من المتغيرات بالنسبة للزمن أو بالنسبة لمنطقة جغرافية إلى أخرى وعليه تعتبر الأرقام القياسية أساسا علميا سليما لقياس التغيرات في نواحي أو ظواهر متعددة سواء كانت ظواهر اقتصادية أو اجتماعية أو تربوية...الخ.

[1]: إسماعيل محمد بن قانة، **الإحصاء الوصفي والحيوي**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011،ص 108.

[2]: إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، **مبادئ علم الإحصاء**، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص339.

هو أداة إحصائية تستخدم لقياس التغيرات في مجموعة البيانات عن ظاهرة معينة مع مثيلتها في زمن سابق ولاحق.

فترة الأساس (p_0) أو (Base year) وفترة المقارنة (P_1) أو (Comparative year) أو في مكانين أو أكثر أحدهما مكان الأساس (Base Place) والأخر في مكان المقارنة (ComparativePlace).[1]

يمكن تعريف الأرقام القياسية بأنها أرقام نسبة تقييم التغير بين قيمتين من قيم الظاهرة فإن كان لدينا سلسلة من القيم يمكن حساب التغير النسبي لكل قيمة من قيم الظاهرة بالنسبة إلى قيم معينة تستخدم كأساس للمقارنة.

ثانيا: أنواع الأرقام القياسية:

هناك عدة أنواع من الأرقام القياسية نذكر منها: الأرقام القياسية البسيطة، الأرقام القياسية المرجحة.

1-الأرقام القياسية البسيطة (Simple Price Index Number):

وهو عبارة عن مجموعة أسعار السلع في سنة المقارنة P_nمقسوم على مجموع السلع في سنة الأساس P_0ويشار إليه بالصيغة التالية:[2]

$$L = \frac{\sum Pn}{\sum Po} \times 100$$

حيث:

P_n: سنة المقارنة.

P_0: سنة الأساس.

[1]:وليد إسماعيل سيفو، عبد أحمد أبو بكر، غالب عوض الرفاعي، **أساسيات الأساليب الإحصائية**، الطبعة الأولى، زمزم ناشرون وموزعون، الأردن، 2010، ص283.

[2]:محمد العربي ساكر، **محاضرات في الاقتصاد الكلي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2006 ،ص73.

1-1الرقم القياسي البسيط للأسعار:

وهو النسبة المئوية لسعر السلعة المعنية في سنة المقارنة إلى سعرها في سنة الأساس ويشار إليه بالصيغة التالية:[1]

$$N_p = \frac{Pn}{Po} \times 100$$

حيث:

P_n: سعر السلعة في السنة المقارنة.

P_0: سعر السلعة في سنة الأساس.

N_P: الرقم القياسي البسيط للأسعار.

الرقم القياسي البسيط للكميات:

هو النسبة المئوية للكميات أو حجم سلعة معينة في فترة معينة (سنة المقارنة)، أو حجمها في فترة أخرى (سنة الأساس) ويشار إليه بالصيغة التالية:[2]

$$Nq = \frac{Qn}{Q0} \times 100$$

حيث:

Q_n: كمية سلعة في سنة مقارنة.

Q_0: كمية سلعة في سنة الأساس.

N_q: الرقم القياسي البسيط للكميات.

[1]: عزام صبري، **الإحصاء الوصفي ونظام SPSS**، عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص424.

[2]: عزام صبري، **الاحصاء الوصفي ونظام SPSS**، مرجع سابق ، ص424.

الرقم القياسي البسيط للقيمة:

هو النسبة المئوية لقيمة سلعة معينة في فترة المقارنة إلى قيمتها في سنة الأساس ويمكن صياغتها على النحو التالي:[1]

$$V = \frac{V1}{V0} \times 100$$

حيث:

V: يشير إلى الرقم القياسي البسيط أي أن. $V = P \times Q$

V_0 : تشير لقيمة المنتوج في سنة الأساس وهو عبارة عن. $V_0 = P_0 \times Q_0$

V_1: تشير لقيمة المنتوج في سنة المقارنة وهو عبارة عن. $V_1 = P_1 \times Q_1$

وعليه الرقم القياسي للقيم:

$$V = \frac{V1}{V0} \times 100 = \frac{P1 \quad Q1}{Po \quad Q0} \times 100$$

ثالثا: الأرقام القياسية التجميعية المرجحة:

إن من سلبيات الأرقام القياسية البسيطة انها تعطي جميع السلع الأهمية نفسها أي انها لا تعطي أهمية أو وزنا لتغيير في السلعة الأكثر استعمالا أكبر مما تعطيه للسلعة قليلة الاستعمال.

1-الرقم التجميعي المرجح بكميات فترة الأساس:

ويعرف هذا الرقم برقم لاسبير وهو يهدف إلى إيجاد الثمن الذي يدفع مقابل كميات سنة الأساس بأسعار المقارنة منسوب إلى الثمن الذي يدفع مقابل نفس هذه الكميات ولكن بأسعار الأساس، ويمكن التعبير عن الصيغة المبسطة لهذا القانون بما يلي:[2]

$$Lp_{01} = \frac{\Sigma p1q1}{\Sigma p0q0} \times 100$$

[1]:عزام صبري، **الاحصاء الوصفي ونظام SPSS، مرجع سبق ذكره**، ص 425.

[2]:محمد صبحي أبو صالح، **الموجز في الطرق الإحصائية**، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2007، ص212.

حيث:

Lp_{q1}: تعبر عن الرقم القياسي للأسعار في فترة المقارنة (1) باعتبار (0) هي سنة أو فترة الأساس.

P_1: أسعار سنة المقارنة.

P_0: أسعار سنة الأساس.

Q_1: الكمية في سنة المقارنة.

Q_0: الكمية سنة الأساس.

2-الرقم التجميعي المرجح بكميات فترة المقارنة:

ويعرف هذا الرقم برقم باش وهو يهدف إلى إيجاد الثمن الذي يدفع مقابل كميات سنة المقارنة منسوبا إلى الثمن الذي يدفع مقابل نفس هذه الكميات ولكن بسعر الأساس.[1]

الصيغة المبسطة لهذا القانون هي:

$$Lp_{01}=\frac{\Sigma p1qn}{\Sigma p0qn}\times 100$$

حيث:

P_{p01}: تعبر عن الرقم القياسي للفترة (1) باعتبار (0) هي فترة الأساس حسب قانون باش.

P_1: أسعار سنة المقارنة.

P_0: أسعار سنة الأساس.

Q_n: الكميات المستهلكة أو المنتجة في سنة المقارنة.

[1]: محمد محمد جير المغربي، **الإحصاء التحليلي**، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية،مصر ،2011،ص441.

3-الرقم القياسي الأمثل فيشر:

اقترح فيشر صيغة بسيطة تجمع بين صيغتين لاسبير وباش وأطلق عليها الرقم القياسي الأمثل ويتم باستخراج الوسط الهندسي لرقم لاسبير وباش[1] وهذا الرقم يتغلب على كافة عيوب الأرقام القياسية السابقة مما يجعل استخدامه مفصلا في كافة الأحوال والقانون المستخدم في هذه الحالة هو:

$$x = \frac{\sqrt{\Sigma p1q1}}{P0\ Q0} \times \frac{\sqrt{\Sigma p1q1}}{P0\ Q1} \times 100$$

L: الرقم التجميعي المرجح بكميات فترة الأساس (لاسبير)

P: الرقم التجميعي المرجح بكميات فترة المقارنة (باش)

$$P01 = \sqrt{L \times P}$$

4-الرقم القياسي المرجح بالوسط الحسابي لكمية الأساس والمقارنة:

ويعرف هذا الرقم برقم مارشال أدجورث، وقد يكتفي بإستخدام مجموع الكميتين بدلا من وسطهما الحسابي.

وهو عبارة عن الوسط الحسابي لكميات فترة الأساس وكميات فترة المقارنة لتحصل على رقم قياسي أفضل والتخلص من عيوب رقم لاسبير وباش.[2]

$$\frac{\Sigma Pn(Q0+Qn)}{\Sigma P0(Q0+Qn)} \times 100$$

[1]:حيدر حسين عبد الستار رمضان، **التباين المكاني لمتوسط الانفاق الاسري في العراق**، مجلة أدب الكوفة العدد 45، جزء 2، ربيع الأول 1442، أكتوبر 2020، ص439.

[2]:هبة فقهي، محمد حسين ،ايناس ممدوح ،محمد جبر، **الكفاءة النسبة للارقام القياسية ودورها في تقدير قيم التضخم** ،المعمل المركزي لبحوث التصميم والتحليل الاحصائي، مركز البحوث الزراعية، مصر ،23 نوفمبر 2017 ، ص 736.

المطلب الثالث: أنواع الأرقام القياسية للأسعار.

هناك ثلاث أنواع من الأرقام القياسية للأسعار الشائعة الاستعمال يتم استخدامها عادة لقياس التغير في المستوى العام للأسعار مجموعة معينة من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة ويتم استخدامه لأغراض محددة، وتتمثل هذه الأرقام في: الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، الرقم القياسي لأسعار المنتجين، الرقم القياسي لأسعار الجملة.

1-مؤشر أسعار المستهلك:

إن دراسة أسعار المستهلك تعتبر من أهم البحوث التي تقوم بها دوائر الاقتصاد في مختلف دول العالم نظرا لما توفره هذه البحوث من مؤشرات هامة ذات علاقة وطيدة بنفقات الأسر والتكاليف المعيشية ويعد مؤشر أسعار الاستهلاك من أكثر المؤشرات قدرة على قياس التغير في القوة الشرائية أو قيمة النقود حيث أصبح يعتمد عليه لدراسة مستويات التضخم وال... الاقتصادي.[1]

تعكس الأرقام القياسية لأسعار المستهلك التغيرات التي تطرأ على هياكل القطاعات الإنتاجية والاستهلاكية في المجتمع وهي عبارة عن وسيلة إحصائية لقياس التغيرات في أسعار السلع والخدمات المشتراة من قبل المستهلك بين فترة زمنية وأخرى ويمكن تعريفه كما يلي:

يقوم الرقم القياسي لأسعار المستهلك بقياس التغير عبر الزمن في أسعار سلعة محددة من السلع والخدمات في سلة الرقم القياسي لأسعار المستهلك بالإضافة إلى كمياتها خلال سنة الأساس وهذا يضمن أن تعكس التغيرات في الرقم القياسي فقط التغيرات على مدار الزمن.

هو مقياس يقيس التغيير الذي يحدث في مستوى الأسعار لمدة من السلع والخدمات التي تستهلكها فئة المجتمع المختلفة في حياتها اليومية في فترة زمنية، الفترة الجارية منسوب إلى فترة يطلق عليها فترة الأساس.

2-الرقم القياسي لسعر المنتج:

يعرف سعر المنتج على أنه سعر الذي يتلقاه المنتج من المشتري لقاء وحدة من سلعة أو خدمة مخصوما منها ضريبة القيمة المضافة (أو أية ضرائب أخرى) وغير شاملة لتكاليف النقل ويمكن تعريف الرقم القياسي لسعر المنتجين على أنه مؤشر احصائي يقيس متوسط التغير في أسعار المنتجين المحليين لمنتجاتهم في فترة

[1]:بن عيسى أمينة ،**العلاقة بين النقود والاسعار دراسة قياسية في الجزائر تونس والمغرب**، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير،أطروحة دكتوره، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014 -2015 ،ص82.

زمنية أخرى،[1] ويدخل حساب الرقم القياسي PPI الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية المحلية في دولة معينة أهمها:

نشاط التعدين: يضم استخراج البترول والغاز.

الصناعات التحويلية مثل الصناعات الغذائية والكمياوية وتكرير البترول وصناعة الحديد والصلب ...الخ.

إنتاج الكهرباء والمياه: وهي معطيات توليد الكهرباء وتنقية المياه.

يمكن تسجيل بعض الملاحظات عن مؤشر أسعار المنتج وهي:

- يحدث مؤشر PPI مستويات التغير في الأسعار لسلة السلع المنتجة في الصناعات ويتكون هذا المؤشر من جزئين أسعار الدخول (المواد وشبه المنتجات) وأسعار الخروج (المنتج النهائي).
- يتضمن سعر الخروج قيمة العمل ويقدم فكرة عن التضخم المرتبط بتغير في قيمة العمل.
- لا يأخذ هذا المؤشر في الاعتبار أسعار السلع المستوردة والخدمات.
- يصنف هذا المؤشر أسعار السلع على مستوى البيع بالجملة إلى ثلاث فئات فرعية، أسعار السلع الأولية والمتوسطة والنهائية.
- يعكس مؤشر أسعار السلع الجاهزة للبيع المستهلك النهائي أما أسعار السلع في المراحل الأولية والمتوسطة فهي تبين الضغط التضخمي في المستقبل.
- يقيس مؤشر PPIتغير الأسعار من وجهة نظر البائع (المنتج).

3-الرقم القياسي لأسعار الجملة WPI:

يعرف سعر الجملة بأنه سعر إعادة البيع لسلعة جديدة أو مستعملة إلى تجار التجزئة أو إلى المستعملين في المجالات الصناعية أو التجارية أو المؤسسية، أو القيام بدور الوكلاء أو السماسرة في شراء البضائع لحساب هؤلاء الأشخاص أو بيعها لهم ويشمل سعر الجملة ضريبة القيمة المضافة وأجور النقل، ويمكن تعريف الرقم القياسي لأسعار الجملة على أنه أداة إحصائية لقياس متوسط التغير في أسعار مجموعة معينة من مواد الجملة التي يتم تبادلها خلال فترة زمنية معينة.

ويمكن للرقم القياسي لأسعار الجملة أن يمثل جميع الموارد التي تدخل في مبادلات الجملة ومنه الحصول على مقياس عام لتغيرات الأسعار. أو أن يقتصر على فئة معينة والاتجاه نحو تركيب مقياس لتغيرات أسعار

[1]:بن عيسى أمينة، **العلاقة بين النقود والاسعار دراسة قياسية في الجزائر تونس والمغرب**،مرجع سابق، ص92.

مجموعات محددة من السلع كل مجموعة منها على حدة كالرقم القياسي لأسعار المواد الغذائية أو المواد الأولية أو المواد المستوردة أو المصدرة.[1]

[1]:بن عيسى أمينة ،**العلاقة بين النقود والاسعار دراسة قياسية في الجزائر تونس والمغرب**،مرجع سبق ذكره، ص83.

المبحث الثاني: تحديد المستوى العام للأسعار في النظريات الاقتصادية.

تختلف وجهات نظر طرق تحديد المستوى العام للأسعار باختلاف المدارس والأفكار التي ينطلقون منها وبحكم الحقبة الزمنية التي يعيشونها ومنهم من يقصد على كمية النقود في تحديد المستوى العام للأسعار ومنهم من يعتمد على العرض والطلب.

المطلب الأول: تحديد المستوى العام للأسعار في النظرية الكلاسيكية.

1-النظرية الكمية للنقود الكلاسيكية:

تقوم النظرية الكمية للنقود على افتراض أساسي مفادها أن أي تغيير في كمية النقود المعروضة سيحدث تغيير بنفس النسبة والاتجاه في المستوى العام للأسعار، فزيادة النقود المعروضة سيؤدي إلى زيادة مماثلة على المستوى العام للأسعار والعكس صحيح أي أن هناك علاقة طردية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار.

ومنه تقوم النظرية الكمية للنقود على افتراض أساسي مفادها أن التغيرات في المستوى العام للأسعار، توضح بالإشارة إلى التغيرات في كمية النقود الموجودة في التداول حتى أن زيادة كمية النقود تقود إلى زيادة في مستوى الأسعار، بينما النقصان في كمية النقود سيقود إلى انخفاض في المستوى العام للأسعار، أي هناك علاقة طردية بين كمية النقود ومستوى الأسعار مع بقاء الأشياء الأخرى ثابتة حتى نعني بهذه العبارة أنه ينبغي ألا يكون تغيير في العوامل التالية:[1]

أ- **سرعة دوران النقود:** سرعة تداول النقود تعني عدد المرات التي تتنقل فيها وحدة النقد من يد إلى يد.

ب- **استخدام أدوات الائتمان كنقود:** فإذا كانت هناك زيادة او نقصان في استخدام أدوات الائتمان مثل الشيكات بطاقات الائتمان...الخ، فإنها يجب أن نعتبر كزيادة أو نقصان في كمية النقود في التداول وهذا الحل فيما يتعلق بسرعة تداول أدوات الائتمان.

[1]:كمال بكري، رمضان محمد مقلد، محمد سيد عابد، إيمان عطية ناصف، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، مصر ،2002-2003 ص260.

ت- **معاملات المقايضة**: إذا كانت بعض المبادلات تتم بدون استعمال النقود فإنما ينبغي إما أن تستبعد كليا أو تتغير كزيادة في كمية (عرض) النقود أو نقصان في كمية معاملات الطلب على النقود.

ث- **حجم المعاملات يجب ان يبقى ثابتا**: هذا العمل سيتم إنجازه بواسطة النقود، أو المعاملات التي ستنجز، يجب أن يضل هو ليس فقط لكمية السلع التي تبادلها ولكن أيضا عدد المرات التي تنتقل فيها السلع من يد إلى يد (سرعة تداول السلع) يجب أيضا أن تضل ثابتة تستند النظرية إلى معادلة التبادل أو معادلة فيشر ومعادلة كمبردج.

معادلة التبادل:

تعتبر معادلة التبادل نقطة البداية في النظرية الكمية النقود حيث قام الاقتصادي الأمريكي "فيشر" في ضوء افتراضات النظرية الكلاسيكية بدراسة العلاقة بين قيمة المعاملات التي تتم داخل الاقتصاد القومي خلال فترة زمنية معينة، مقومة بالأسعار الجارية وكمية النقود في الصورة متطابقة أطلق عليها معادلة التبادل.

ونأخذ معادلة التبادل لفيشر الصيغة الأتية:[1]

$$M.V=P.T^2$$

حيث:

M: كمية النقود المتداولة خلال فترة زمنية معينة.

V: سرعة دوران النقود.

T: حجم المبادلات التي تمت خلال نفس الفترة.

P: المستوى العام للأسعار لنفس الفترة.

[1]:إيمان عطية ناصف، **النظرية الاقتصادية الكلية**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2008، ص09.

وهذا يعني أن كمية النقود مضروبة في سرعة دورانها تساوي حجم المبادلات مضروبة في المستوى العام للأسعار، حيث نلاحظ مجموعة من الفروض التي تقوم عليها النظرية الكمية النقود في صورتها القائمة على بديهية المبادلات والتي يعتقد أصحاب النظرية في صحتها وسلامتها في فترة قصيرة:[1]

ثبات T: أي ثبات كمية المبادلات أو الحجم الحقيقي للإنتاج حيث أنها تتوقف على العوامل الموضوعية التي تتحكم في المقدرة الإنتاجية للاقتصاد القومي وهي عوامل تتغير ببطئ في الفترة القصيرة نتيجة للتقدم الفني والموارد الطبيعية والبشرية وتوسع نطاق المبادلة ومستوى التشغيل وعوامل الإنتاج وحجم المخزون من السلع والموجود من الأوراق المالية.

ثباتV: أي ثبات سرعة دوران النقود واستقلالها عن كمية النقود المتداولة وعدم التأثر بها حيث أن أهم ما تتوقف سرعة دوران النقود هي عادات المجتمع بالنسبة للادخار والاستهلاك وهذه العادات النقدية تتغير ببطء شديد خاصة في فترة قصيرة.

سلبية P: أي أن المستوى العام للأسعار متغير تابع بمعنى أنه ليس تأثير على غيره من المتغيرات سواء كان ذلك كمية النقود أو سرعة دورانها أو كمية التغير في النقود يؤدي إلى احتمال إلى تغير في مستوى العام للأسعار بينما لا يتصور أن التغير في مستوى الأسعار يمكن أن يؤثر في كمية النقود أي أن العلاقة ذات اتجاه واحد منM الىP

ونتيجة للافتراضات التي تقوم عليها النظرية أصبح هناك متغيران فقط في معادلة التبادل هما:

كمية النقود والمستوى العام للأسعار، حيث أن النظرية افترضت أن المستوى العام للأسعار متغير تابع فإن كمية النقود تصبح هي المتغير المستقل الذي تؤدي التغيرات فيه إلى تغيرات بنفس الدرجة وفي نفس الاتجاه في المستوى العام للأسعار وذلك يفرض بقاء العوامل الأخرى على حالها وهو ما يعبر عنه على النحو التالي:

$$\uparrow \overline{MV} = \uparrow \overline{PT}$$

وعلى ذلك فإن ازدادت كمية النقود، فإن المستوى العام للأسعار يرتفع بنفس النسبة التي تزيد بها كمية النقود وإذا نقصت كمية النقود فإن المستوى العام للأسعار ينخفض بنفس النسبة التي تنخفض بها

[1]:محب خلف توفيق، **الاقتصاد النقدي المصرفي**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي ،2011، ص ص 89 -90.

كمية النقود وهذا يعني وجود علاقة نسبية محددة بين التغير في كمية النقود كعامل مستقل والتغير في المستوى العام للأسعار كعامل تابع.[1]

اي: $MV=PT$

$$P = \frac{MV}{T}$$

معادلة الأرصدة النقدية (معادلة كمبردج):

قام ألفرد مارشال بتطوير فكرة ارفنج فيشر بإدخال الدخل كمتغير من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع المستويات العامة للأسعار أو ثباتها، حيث يعتقد مارشال أن هناك نسبة معينة من الدخل يفضل الأفراد الاحتفاظ بها كأرصدة جاهزة، ومع ارتفاع ميل الأفراد للاحتفاظ بالأرصدة النقدية كنسبة من دخلهم النقدي مع ثبات كمية النقد فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض الدخل النقدي والعكس صحيح.

وتختلف صيغة هذه المدرسة عن صيغة فيشر في إدخالها لفكرة الطلب على النقود من خلال حجم الأرصدة النقدية التي يرغب بالاحتفاظ بها لغرض المعاملات واستبدال المبادلات النهائية ليحل محلها الناتج الإجمالي وفق الصيغة التالية:[2]

$$M.V=P.Y$$

حيث:

M: تعبر عن كمية النقود.

P: المستوى العام للأسعار.

V: سرعة دوران النقود.

Y: الدخل الحقيقي.

فالعلاقة بين التفضيل النقدي K وسرعة دوران النقود هي علاقة عكسية حيث $K=1/V$.

[1]:محب خلف توفيق، **الاقتصاد النقدي المصرفي**، مرجع سبق ذكره ، ص90.

[2]:لزهر ساحلي، **تحليل تجريبي للعوامل المؤثرة على نسبة تفضيل السيولة في دول شمال إفريقيا**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، مجلد 8، العدد 3، ديسمبر 2021، ص194.

K النسبة التي يرغب الافراد الاحتفاظ بها في شكل أرصدة نقدية، ومقارنة المعادلتين السابقتين نحصل على الصيغة النهائية لمعادلة كمبردج

$$P = \frac{M}{K} \rightarrow M$$

وبالتالي وصل أنصار مدرسة كمبردج في تحليلهم إلى نفس النتيجة التي وصل إليها فيشر وفي هذا الصدد يقول مارشال عند ثبات كل العوامل التي تشمل عليها المعادلة فإن هناك علاقة طردية ومباشرة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار.

المطلب الثاني: تحديد المستوى العام للأسعار من وجهة النظرية الكينيزية

لا ينكر الاقتصاديون الحديثون، خصوصا الكينيزيون ان التغيرات في عرض النقود يمكن أن تؤدي إلى تغيرات في مستوى الأسعار ومع ذلك، لم ينكرون أن هناك علاقة بسيطة ومباشرة ويمكن التنبؤ بها بسهولة بين كمية النقود ومستوى الأسعار، إن النظرية الحديثة تؤكد على أن قيمة النقود أو مستوى الأسعار هو في الحقيقة نتيجة للدخول الكلية بدلا من كمية النقود إن السبب الحقيقية للتقلبات غي الأسعار إنما توجد في التقلبات في مستوى الدخل أو الانفاق الكلي لذلك فإن التغيرات في كمية النقود يمكن أن تؤدي إلى تغيرات في مستوى الأسعار فقط إذا هي أدت تغيير الانفاق الكلي بالنسبة إلى عرض الناتج فما لم يزداد الانفاق فلا يمكن أن تكون هناك زيادة في الطلب على السلع، وإذا لم يزد الطلب على السلع فإن مسألة ارتفاع الأسعار لن تنشأ ومع ذلك حتى إذا زاد الانفاق الكلي فإن الأسعار قد لا ترتفع إذا كان منحنى عرض النتائج مرنا نوعا ما، لذلك فإن أثار التغير في كمية النقود على مستوى الأسعار تتوقف على العوامل الأتية:[1]

- أثر التغيرات في عرض النقود على مستوى الطلب أو الانفاق الكلي.
- العلاقة بين الانفاق الكلي وحجم الإنتاج.

وفيما يتعلق بحجم الإنفاق فإنه يتوقف على الآتي:

- دالة الاستهلاك.
- جدول الطلب على الاستثمار.
- جدول تفضيل السيولة.

[1]:كمال بكري، محمد سيد عابد وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، مصر، 2002-2003 ، ص 265.

- عرض النقود.

فزيادة في عرض النقود في النظام الكينيزي ستخفض سعر الفائدة ولكن إذا كان سعر الفائدة هو هو بالفعل منخفض جدا فإن زيادة أخرى في كمية النقود لن تكون قادرة على خفضه أكثر ومن المعروف إن انخفاض سعر الفائدة يشجع الانتشار الجديد.

وهكذا انخفض سعر الفائدة كنتيجة لزيادة في عرض النقود، فإن معدل الاستثمار سيرتفع والزيادة في الاستثمار ستؤدي إلى زيادة في الانفاق الكلي ولكن إذا كان سعر الفائدة لا يمكن أن يخفض أكثر بزيادة في كمية النقود، أي أننا نعمل على مدى الجزء التام المرونة من منحنى تفضيل السيولة، فإن معدل الاستثمار لن يزداد، وإن لم يزد الاستثمار فإن الدخل والإنفاق لا يمكن أن يزداد، وهكذا فهناك ظروفا قد تفشل في زيادة عرض النقود في أن تزيد مستوى الانفاق الكلي، وإذا كان هذا هو الحال فإن الأسعار لن ترتفع على الاطلاق بالرغم من أن كمية النقود قد زادت.

1–العلاقة بين المستوى العام للأسعار والعرض والطلب الكليين: يتحدد المستوى العام للأسعار بتقاطع منحنى العرض والطلب الكليين وذلك كما يلي:[1]

ا–العلاقة بين المستوى العام للأسعار والطلب الكلي والطلب الكلي: ن الطلب الكلي في النظرية الكينيزية يعتمد على تفاعل الأجزاء الأربعة وهي:

- الانفاق الاستهلاكي الشخصي.
- الانفاق الاستثماري الخاص.
- الانفاق الحكومي.
- صافي الصادرات.

لا يشترط أن يمثل بالضرورة علاقة عكسية بين مستوى الأسعار والكميات المطلوبة كما هو الحال في النظرية الكلاسيكية وإنما قد يمثل علاقة طردية بين الأسعار والكميات المطلوبة وخاصة في فترات الكساد لأن انخفاض الأسعار يؤدي إلى التشاؤم في القرارات الاستثمارية فيرتفع الطلب الكلي.

أما في فترات أخرى إعتيادية، أو الطبيعة من غير فترات الكساد فغن الطلب يمثل علاقة عكسية بين الكميات المطلوبة والمستوى العام للأسعار.

[1]:عبد المنعم السيد علي، **النقود والمصارف والأسواق المالية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص268.

ولذلك يكون منحنى الطلب الكلي هو المنحنى الذي ينحدر في ناحية اليمين كما في الشكل:

الشكل رقم (01): منحنى الطلب الكلي في النظرية الكنزية

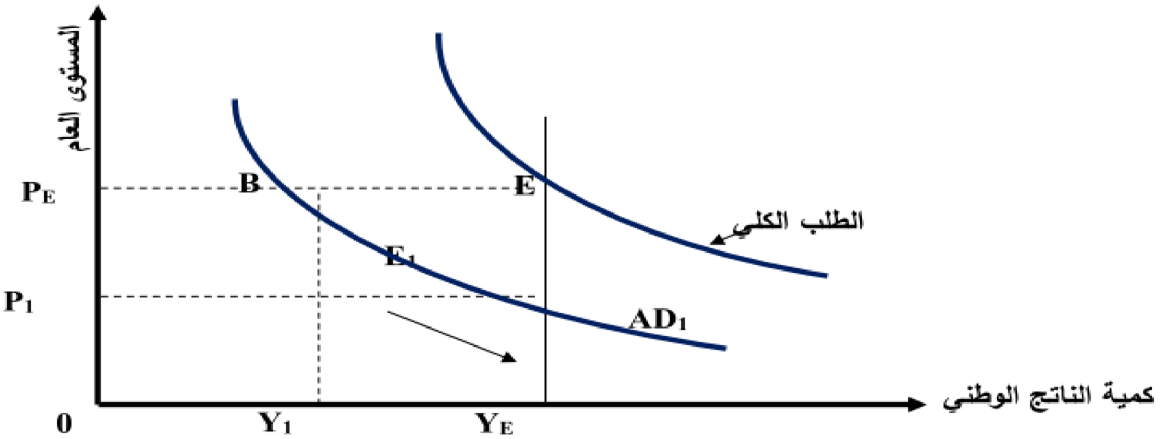

المصدر: عبد المنعم السيد علي، النقود والمصاريف والأسواق المالية، مرجع سبق ذكره، ص 292.

ب-العلاقة بين المستوى العام للأسعار والعرض الكلي: إن منحنى العرض الكلي بموجب النظرية الكينيزية يكون خطا أفقيا مستقيما عند الحد الأدنى للأسعار والأجور ثم يرتفع عندما يصل الاقتصاد إلى مستوى الاستخدام الكامل، وذلك لأن كينز أكد أن الأسعار والأجور لا يمكن أن تنخفض أقل من حد معين مهما بلغت معدلات البطالة، لأن العمال يفضلون البطالة على العمل بأجور أقل من هذا الحد وبالتالي فإن الأسعار أيضا لا تنخفض أقل من حد معين نظرا لعدم انخفاض الأجور والتكاليف.

والشكل التالي يوضح منحنى الطلب الكلي في النظرية الكينيزية:

الشكل رقم (02): منحنى العرض الكلي في النظرية الكنزية

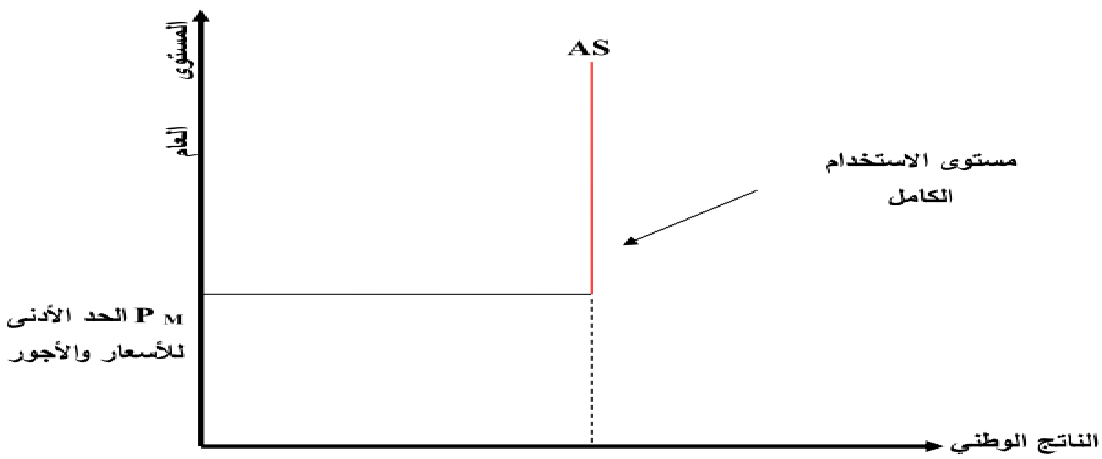

المصدر: عبد المنعم السيد علي، النقود والمصارف والأسواق المالية، مرجع سبق ذكره، ص 287

من خلال هذا الشكل فإن عند وصول الأسعار إلى الحد الأدنى يصبح من الممكن ارتفاع الإنتاج الكلي أو انخفاضه بدون حدوث أي تغيير في الأسعار والأجور.

أيضا أن الأسعار لا تنخفض عندما ينخفض الإنتاج عند مستوى الاستخدام الكامل وترتفع معه معدلات البطالة، وإنما ترتفع الأسعار عندما تصل معدلات البطالة إلى أدنى حد لها ويقارب الإنتاج الحد الأقصى له أي أن هناك علاقة عكسية بين المستوى العام للأسعار ومعدلات البطالة.

المطلب الثالث: تحديد المستوى العام للأسعار في النظرية المعاصرة.

تعتقد النظرية المعاصرة أن المستوى العام للأسعار يتحدد بواسطة نفس القوى التي تحدد مستوى الناتج الكلي والتوظيف أي الطلب الكلي والعرض الكلي فاعتبار الطلب في فترة معينة هو مجموع إنفاق العائلات، منشأة الاعمال، الحكومة والأجانب على السلع والخدمات فإنه يمثل الناتج الحقيقي الذي سوف يشترى عند كل مستوى عام للأسعار وبالمثل العر الكلي يظهر مقدار الناتج الحقيقي الذي سوف تنتجه وتبيعه منشأة الأعمال على فرض معرفة الأسعار، التكاليف وظروف السوق فإنه من المحتمل أن الطلب الكلي (بأسعار ثابتة في فترة معينة قد لا يكون مساوي للعرض الكلي الناتج فإذا كان الطلب الكلي يميل لأن يكون أكبر من العرض الكلي بأسعار ثابتة) في فترة معينة فإن المستوى العام للأسعار سيتحرك إلى الأعلى والعكس بالعكس.[1]

ويمكن توضيح ذلك بالاستعانة بالشكل التالي:

الشكل (03): التوازن في النظرية المعاصرة

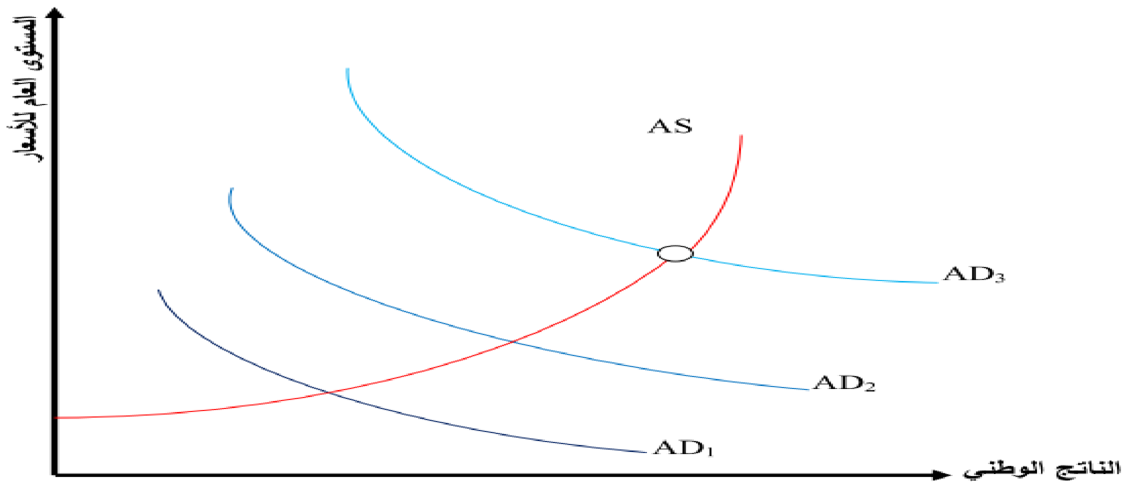

المصدر: كمال بكري، مبادئ الاقتصاد الكلي، مركز الاسكندرية للكتاب، مصر، 1995، ص 272.

[1]: كمال بكري، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1995، ص ص 271-273.

من خلال هذا المنحنى نلاحظ أنه كلما ارتفع الناتج الكلي فإن منشأة الأعمال ككل تقاضى أسعار أعلى على طول منحنى AS والمستوى العام للأسعار ويرتفع كلما ارتفع إجمالي الناتج الوطني الحقيقي وبالجمع بين AS و AD نجد ان القيمة التوازنية للسعر والكمية أي نجد أن الناتج الحقيقي والمستوى العام للأسعار المرتبط به ذلك الذي يرضي كل من المشترين والبائعين فالاقتصاد يكون عند النقطة E حيث يكون مستوى الناتج 3000 المستوى العام للأسعار 150.

المبحث الثالث: المستوى العام للأسعار في الجزائر.

سوف يتم استعراض في المبحث تطور المستوى العام للأسعار والذي يعود الى عدة عوامل وسياسات اقتصادية منتهجة من طرف الدولة الجزائرية.

المطلب الأول: منهجية مؤشر اسعار الاستهلاك

1- نطاق المؤشر وتصنيفه:

يتوقف نطاق المؤشر على الاستخدام الرئيسي المتوخي منه وينبغي أن يحدد من حيث نوع الأسر المعيشية والمناطق الجغرافية وأنواع السلع الاستهلاكية والخدمات التي حصلت عليها أو استخدمتها أو دفعت مقابلها مجموعة سكانية مرجعية.

وإذا كان الغرض الرئيسي من مؤشر أسعار الإستهلاك هو تكيف الدخل النقدي فقد تمثل مجموعة من الأسر المعيشية ذات الصلة كالعاملين بأجر أو براتب، المجموعة السكانية المستهدفة المناسبة، ولأغراض هذا الإستخدام يمكن تغطية جميع النفقات الإستهلاكية لهذه الأسر المعيشية في الداخل وفي الخارج أما إذا كان الغرض الرئيسي من مؤشر أسعار الاستهلاك هو قياس التضخم في الإقتصاد المحلي فقد يكون من الملائم تغطية نفقات الاستهلاك داخل البلد بدلا من تغطية نفقات الأسر المعيشية المقيمة في البلد.

وبصورة عامة ينبغي تحديد المجموعة السكانية المرجعية لمؤشر وطني تحديدا واسعا جدا.

ويعني النطاق الجغرافي التغطية الجغرافية العلمية جمع الاسعار والنفقات الاستهلاك لدى المجموعة السكانية المرجعية وينبغي تحديد هذين العنصرين أوسع تحديد ممكن وعلى نحو ثابت على وجه التفضيل.

وإذا كان جمع الاسعار مقصور على مناطق معينة بسبب ضيق الموارد ينبغي انداك ذكر ذلك ويمكن تحديد التغطية الجغرافية لنفقات الاستهلاك إما بتغطية الاستهلاك لسكن المقيمين (الاستهلاك المقيم) أو انفاق الاستهلاكي ضمن البلد (الاستهلاك المحلي)[1]

---

[1]: **منظمة العمل الدولي، احصاءات الدخل والانفاق والأسر المعيشية ومؤشر أسعار الاستهلاك**، مؤتمر الدولي السابع، جنيف، ديسمبر 2003، ص 18.

تصنيف:

يمثل تصنيف نفقات الاسر المعيشية المستخدمة في مؤشر أسعار المستهلكين الاطار اللازم لمختلف مراحل اعداد مؤشر أسعار المستهلكين ويقدم هذا التصنيف هيكلا لأغراض الترجيح والتجميع.

ويمكن تصنيف السلع والخدمات التي يغطيها، مؤشر أسعار الاستهلاك بعدة طرق[1].

ليس فقط على اساس خصائصها الطبيعة بل ايضا حسب الاغراض التي تخدمها ودرجة التشابه في سلوكها السعري.

ورغم اختلاف التصنيف حسب المنتج عن التصنيف حسب الغرض، فإنه يمكن التوفيق بينهما عادة، ومن الناحية العلمية، تستخدم معظم البلدان نظام تصنيف هجين يكون في التقسيم على المستوى الأعلى حسب العرض بينهما التقسيمات على المستويات الادنى حسب نوع المنتج وينطبق ذلك على التصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض المعدل مؤخرا والمتفق عليه دوليا.

Classification of individual comsunption according to purpose (coicop)

والذي يقدم تصنيف ملائم لأغراض مؤشر أسعار الإستهلاك.

ويتم تصنيف سلة السلع والخدمات الرقم القياسي بناء على هذا التصنيف الى 12 مجموعة رئيسة الى 34 مجموعة فرعية على حد واحد و63 مجموعة فرعية على مستوى 3 حدود.

2- استخدام مؤشر اسعار الاستهلاك:

يستخدم مؤشر أسعار الاستهلاك لمجموعة واسعة من الاغراض وأهمها الغرضان التاليان:

أ- تكييف الأجور والضمان الاجتماعي وغير ذلك من الاعانات للتعويض، جزئيا أو كليا عن التغيرات في تكلفة المعيشة أو في أسعار الاستهلاك.

ب- منح القطاع الأسري برمته قياسا متوسطا لتضخم الأسعار، لاستخدامه كمؤشر الاقتصاد الكلي وتستخدم المؤشرات الفرعية كمؤشر اسعار الاستهلاك بدورها لإزالة أثار التضخم

[1]. دليل مؤشر اسعار المستهلكين، مطبوعات مكتب العمل الدولي وصندوق النقد الدولي، طبعة الأولى، 2004، ص 52.

عناصر الانفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية في الحسابات الوطنية وقيمة مبيعات التجزئة للحصول على تقديرات التغيرات في حجمها.

- وتستخدم مؤشرات أسعار الاستهلاك كذلك لأغراض اخرى من قبل رصد المعدل العام لتضخم الأسعار في جميع قطاعات الاقتصاد وتكييف الرسوم والتكاليف الحكومية وتكييف المدفوعات في العقود التجارية وأيضا من اجل صياغة وتقييم سياسة النقدية ومالية وأخرى تتعلق بالتجارة وأسعار الصرف.

وفي مثل هذه الحالات، يستخدم مؤشر أسعار الاستهلاك إما لإنعدام تدابير اخرى اكثر ملائمة في الوقت الحاضر وإما لإعتبار أن السيمات الأخرى لمؤشر أسعار الاستهلاك.

- ونظر الى مؤشر أسعار الاستهلاك قد يستخدم لأغراض عديدة فمن المستبعد أن يكون أداؤه مرضيا على نحو متساو في جميع التطبيقات وبالتالي، قد يكون من المناسب وضع عدد من المؤشرات الأسعار البديلة لأغراض محددة إذا كانت متطلبات المستخدمين تبرر الإنفاق الإضافي وينبغي تعريف كل مؤشر وتسميته كما يجب لتجنب اللبس كما ينغي.

وفي الحالات التي يجمع فيها مؤشر واحد فقط، ينبغي أن يكون الاستخدام الرئيسي له هو الذي يحدد شكله ومجموعة السلع والخدمات التي يشملها وتغطيته الجغرافية والأسر المعيشية التي يختص بها[1]

[1] منظمة العمل الدولية جنيف، مرجع سابق،ص 19.

المطلب الثاني: تطور المؤشر العام للاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2020.

الجدول رقم (02): تطور المؤشر العام للاستهلاك

السنة	مؤشر CPI	نسبة التغير
1990	21,16	1
1991	26,64	25,9
1992	35,08	31,7
1993	42,28	20,5
1994	54,54	29
1995	70,79	29,8
1996	84,03	18,7
1997	88,82	5,7
1998	93,26	5
1999	95,68	2,6
2000	95,97	0,3
2001	100	4,2
2002	101,43	1,4
2003	105,75	4,3
2004	109,95	4
2005	111,47	1,4
2006	114,05	2,3
2007	118,24	3,7
2008	123,98	4,9
2009	131,1	4,5
2010	136,23	3,9
2011	142,39	4,5
2012	155,1	8,9
2013	160,11	3,3
2014	164,77	2,92
2015	172,65	4,8
2016	183,7	6,4
2017	193,97	5,59

20,13	202,25	2018
20,52	206,2	2019
21,02	211,18	2020

Source : ONS Evolution annuelle de l'indice général des prix à la consommation de la ville d'Alger de 1969 à 2015.

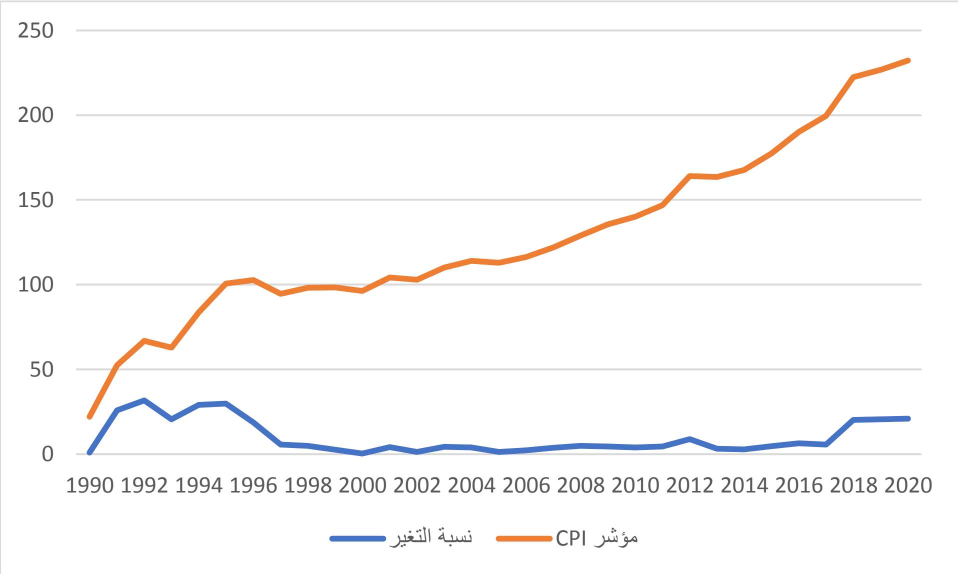

من خلال الجدول رقم (1) والمنحنى (1) يلاحظ الارتفاع المستمر في الرسم القياسي للأسعار الاستهلاك خلال الفترة 1990-2020 حيث انتقل، من 21.16 الى 211.18 سنة 2020 اي بزيادة تقدر اكثر من 7 اضعاف ويمكن تقسيم فترة الدراسة الى:

أولا: فترة 1990-1999:

1- الفترة الأولى 1990-1995 : عرف معدل النمو في الرقم القياسي للأسعار المستهلك ارتفاع كبير خلال هذه الفترة اذ انتقل من 17.9% سنة 1990 الى 31.70% سنة 1992 ليتراجع بسرعة سنة 1993 من خلال مسجلا 20.5%حتى يعود للارتفاع سنة 1994 و 1995 مسجلا 29% و29.80% على التدني وهذا يعود الى تخفيض قيمة العملة من طرف الحكومة حيث دخلنا الى مرحلة جديدة اقتصاد السوق مما اجبرنا من طرف الصندوق النقد الدولي على تخفيض العملة كنتيجة لتخلي الجزائر عن نظام الصرف الثابت وتحول نحو نظام الصرف المرن.

- الفترة (1996-1999): عرف معدل النمو في الرقم القياسي للأسعار الاستهلاك خلال هذه الفترة تراجع كبير فبعد ان سجل 18.7% سنة 1996 تراجع الى 5.7% سنة 1997 ليسجل 5% و

2.6% سنتي 1998 و 1999 على التوالي ويعود السبب الى السياسة النقدية وسياسة الدخول المتشددة التي انتهجتها الجزائر في اطار برنامج تعديل الهيكلي الموقع مع الصندوق النقد الدولي في افريل 1999.

ثانيا: من 2000 الى 2010

الفترة (2000–2014)

في سنة 2000 سجل مؤشر اسعار الاستهلاك نمو قارب الصفر وفي سنة 2001 سجل معدل النمو في مؤشر اسعار الاستهلاك نمو كبير وصل الى 4.1%وهذا الاستقرار.

وفي السنوات 2002 و 2003 و 2004 سجل مؤشر العام للاستهلاك نمو يقدر ب 1.4% و4.3% و 4% وهذا التذبذب في النمو يعود الى السياسة النقدية الصارمة المتبعة من قبل الحكومة وقدرة التحكم في نمو العرض النقدي اضافة الى استقرار سعر الصرف الدينار.

الفترة من 2005 الى 2010

عرف معدل النمو الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك ارتفاع من 1.4% سنة 2005 الى 3.9% سنة 2010.

وفي سنة 2009 سجلت ارتفاعا قويا في مؤشر اسعار الاستهلاك حيث بلغ 5.7% وذلك عكس سنتي 2007 و 2008 ويعود هذا الارتفاع الى ارتقاء اسعار المواد الغذائية المحدد الرئيسي وعاد مؤشر اسعار الاستهلاك للانخفاض سنة 2010 مسجلا 3.9% والذي يعود بالأساس الى تراجع معدل النمو في اسعار المواد الفلاحية الأساسية المستوردة كما عرف اسعار خضر وفواكه المحلية ارتفاع خلال هذه السنة أما السبب الآخر ارتفاع الكتلة النقدية.

ثالثا: فترة 2011 الى 2020

الفترة من (2011 الى 2015)

بلغ معدل نمو المؤشر العام للاستهلاك سنة 2011 نمو كبير وصل الى 4.5% وذلك يعود الى ارتفاع معتبر في كتلة الأجور ومرتبات ومعدل نمو مؤشر الاستهلاك سنة 2011 بلغ 8.9% بحيث بلغ مستويات قياسية ويفسر هذا الارتفاع اساسا بالتزايد اسعار بعض المواد الغذائية بالإضافة الى السياسة المالية التوسعية التي انتهجتها الحكومة بداية 2009.

وفي سنتي 2013 و 2014 سجل مؤشر اسعار الاستهلاك تراجع معتبر مسجلا 3.3% و2.92% هذا التراجع يعود الى استقرار الأسعار العالمية للمنتجات الفلاحية المستوردة وكذلك استقرار اسعار الخضر والفواكه.

الفترة من 2016 الى 2020

عرف مؤشر اسعار استهلاك ارتفاعا مسجلا 6.4% و 5.59% سنوات 2016 و 2017 على الترتيب وهذا راجع الى ازمة اقتصادية في الجزائر مع تراجع صادرتها النفطية دفعا

وسجل معدل مؤشر الأسعار سنة 2018 و 2019 و 2020 على التوالي 4.27% و 1.95% و 2.42% ارتفاع ويعود ذلك الى سياسة التنمية التي انتهجتها الجزائر والتي تطلب اموالا باهظة لتحقيق المشاريع والاستثمارات المسطرة مما دفع الدولة الى اللجوء للاقتراض واستخدام الوسائل الجبائية والاصدار النقدي وكذلك وانتشار جائحة كورونا وانعكاسها على القدرة الشرائية للمواطن الجزائري.

الجدول رقم (03) التطور العالمي لمؤشر أسعار الاستهلاك 2011-2020

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
المؤشر العام	142,39	155,05	160,1	164,77	172,65	183,65	193,97	202,25	202,25	211,18
التغير	4,52	8,89	3,25	2,92	4,78	6,4	5,59	4,27	1,,95	2,42

Office national des statistiques, **indice des prix a la consommation**, **alger juillet 2021**, **p 08**.

التحليل لجدول الثاني التطور العالمي لمؤشر اسعار الاستهلاك 2011 و 2020 يميز مؤشر اسعار الاستهلاك زيادة في معدل حيث يتراوح تباينه من 20% في عام 2019 الى 2.4%في عام 2020.

يؤثر هذا التعديل على سلع وخدمات معينة ولاسيما الأطعمة والمشروبات لا شركات النقل والاتصالات والمجموعة المتنوعة.

سجلت السلع الغذائية ارتفاعا معدلا بلغ 0.2% مقارنة بعام 2019 والذي تميز بانخفاض قدره 0.6% بعد تباطئ في معدل الزيادة الملحوظة في عام 2019 .

شهدت اسعار النقل والاتصالات زيادة نسبة 2.8%في عام 2020 نفس الملاحظة بالنسبة لمجموعة متنوعة والتي ارتفع معدلها من 5.6% في عام 2019 الى 7.1%في عام 2020.

من حيث المستوى بلغ الرقم القياسي العام للأسعار المستهلك في الجزائر العاصمة الكبرى 211.2 نقطة في 2020 .

من عام 2001 (سنة الاساس للمؤشر) الى 2020 ثم ضرب المستوى العام للأسعار في 2.1.

الجدول رقم (04) التطور الشهري لمؤشر اسعار استهلاك من جانفي 2020 الى ديسمبر 2020

الشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
المؤشر	207,6	206,45	209,45	209,6	211,63	211,97	209,65	209,89	212,27	215,83	214,99	2015,21
التطور	0,12	-0,58	1,24	0,28	0,97	0,16	-1,09	0,11	1,13	1,68	-0,39	0,1

Office national des statistiques, indice des prix a la consommation, alger juillet 2021, p 08.

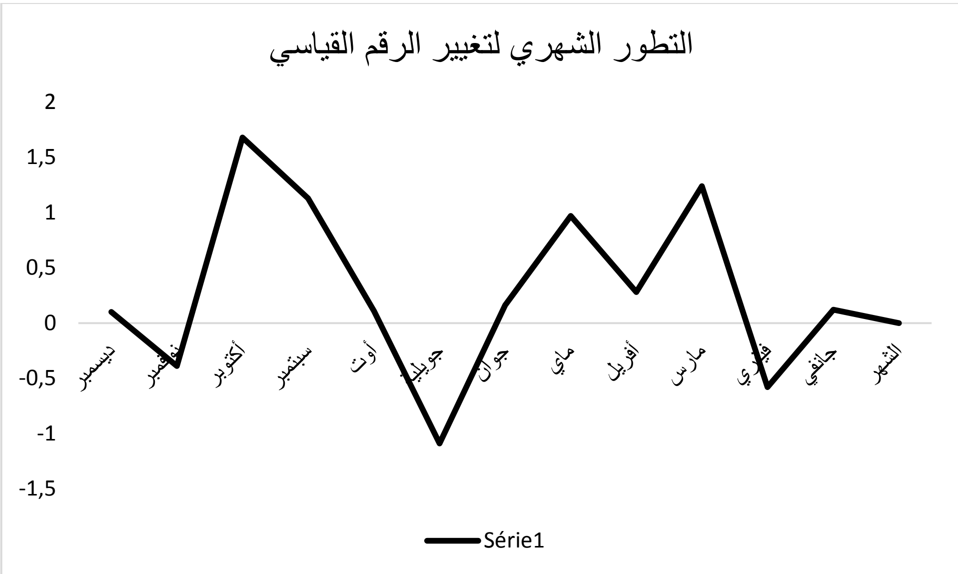

منحنى رقم (05): التطور الشهري للتغير مؤشر اسعار استهلاك

خلاصة الفصل:

لقد تناولنا في هذا الفصل مفهوم المستوى العام للأسعار اذ يعتبر واحد من أهم المؤشرات الاقتصادية ومثله كمثل أي حالة او ظاهرة اقتصادية وتطرقنا الى انواع الارقام القياسية المستخدمة في قياس مستوى العام للأسعار والمتمثلة في الرقم القياسي البسيط والرقم القياسي التجميعي وتقاس التغيرات في المستوى العام للأسعار وذلك من خلال تتبع التطورات التي تطرأ على اسعار السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة باستخدام سنة الاساس للمقارنة اضافة الى دراسة القوى التي تحدد المستوى العام للأسعار والتغيرات التي تطرأ عليه ومناقشة العوامل المؤدية الى تغير المستوى العام للاسعار وعلاقته بالقدرة الشرائية .

الفصل الثالث دراسة قياسية لأثر الجباية العادية على المستوى العام للأسعار خلال الفترة1990–2020

تمهيد:

تعتمد الدراسات الاقتصادية على الاقتصاد السياسي للتأكد من صحة تطبيق النظريات الاقتصادية على اقتصاد معين ومعتمد في ذلك على جملة من الخطوات والاجراءات التي تمكن من ربط الجانب النظري بالجانب القياسي.

ومن أجل دراسة علاقات التأثير والتأثر بين مختلف المتغيرات الاقتصادية في الجباية العادية على المستوى العام للأسعار، لذلك ظهرت عدة نماذج احصائية قياسية تعتمد عليها بهذا الخصوص.

وفي هذه الدراسة سوف نعتمد على الاساليب القياسية لدراسة العلاقة بين أدوات الجباية العادية والمستوى العام للأسعار الذي ارتأينا لتقسيم هذا الفصل الى المباحث التالية:

المبحث الأول: الاطار النظري حول الاقتصاد القياسي

المبحث الثاني: بناء نموذج قياسي لأثر الجباية العادية على المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة (1990- 2020)

المبحث الثالث: تقدير النموذج واختبار المعنوية

المبحث الاول: الاطار النظري حول الاقتصاد القياسي

بعد دراستنا النظرية للجباية العادية ومكوناتها وخصائصها ودراستنا للمستوى العام للأسعار وطرق حسابه، سنحاول في هذا الفصل معرفة مدى تأثير الجباية العادية على المستوى العام للأسعار في شكل نماذج رياضية، احصائية قياسية التي تسهل علينا القيام بعمليات القياس وذلك بالإعتماد على الاقتصاد القياسي الذي يهتم بالاختبارات التجريبية القياسية للفرضيات الاقتصادية، ومنه سنحاول بناء نموذج قياسي لأثر الجباية العادية على المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة (1990م- 2020م) وتقدير النموذج وصحة اختبار المعنوية.

المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد القياسي، والارتباط وأنواعه:

1-مفهوم الاقتصاد القياسي: يعرفه البعض بأنه القياس في الاقتصاد، أو القياس الاقتصادي أكثر تفصيلا، يعرف الاقتصاد القياسي بأنه فرع المعرفة الذي يهتم بقياس العلاقات الاقتصادية من خلال بيانات واقعية، بغرض اختبار مدى صحة هذه العلاقات التي تقدمها النظرية، أو تفسير بعض الظواهر أو رسم بعض السياسات أو التنبؤ بسلوك بعض المتغيرات الاقتصادية[1].

يعد الاقتصاد القياسي أسلوب من أساليب التحليل الاقتصادي يهتم بالتقدير العددي (الكمي) للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية معتمدا على في ذلك على النظرية الاقتصادية، والرياضيات والاحصاء للوصول إلى هدفه الخاص باختبار الفروض والتقدير ومن ثم التنبؤ بالظواهر الاقتصادية.[2]

2- مفهوم الارتباط:

يقصد بالارتباط بين ظاهرتين أو متغيرين وجود علاقة بينهما، بمعنى أنه إذا تغير أحد المتغيرين (المستقل) في اتجاه معين (زيادة أو نقصان) فإن المتغير الآخر (تابع) بدوره يتغير في اتجاه معين تبعا للأول فإذا كان التغير لكلا المتغيرين في نفس الاتجاه كان الارتباط طرديا، وإذا اختلفا في الاتجاه كان الارتباط عكسيا.[3]

وهو أيضا من أدوات التحليل الوصفي ويهدف الى معرفة ان كانتا هناك علاقة بين المتغيرين مستقلين او بين متغير مستقل (x) ومتغير تابع (y) او بين مجموعة متغيرات مستقلة (xi) ومتغير تابع (y) يشترط ان

---

[1]:عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، مصر، 1998، ص3.

[2]:مراد كمال عوض، **أساسيات الإحصاء**، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون،الأردن، 2013، ص155.

[3]:حسين علي بخيت،سحرفتح الله،**الاقتصادالقياسي**،دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ،الأردن ، 2009 ،ص18.

يكون كلا المتغيران عشوائيين وتوزيعهما طبيعيا زوجيا، وفي حالة العلاقة بين مجموعة متغيرات عندها يدعى بالتوزيع الطبيعي متعدد المتغيرات.

أنواع الارتباط:

للارتباط عدة أنواع تتمثل فيما يلي:

الارتباط البسيط: يعرف بأنه درجة العلاقة الارتباطية بين متغيرين فقط هما (X) و (Y)[1]، ويعرف بالارتباط الذي يحدث بين متغيرين إثنين فقط وهناك العديد من الطرق التي يمكن حساب معامل الارتباط من خلالها.[2]

الارتباط الجزئي:

نلاحظ أحيانا عن وجود ارتباط بين المتغيرين يعرف جزئيا إلى الارتباط المتغير الثالث مرتبط مع كليهما مثل العلاقة ما بين دخل الأسرة (X_3) من كل من المتغيرين (X_1) و(X_2) ولقياس درجة الارتباط الجزئي، وعليه فإن معامل الارتباط الجزئي، وعليه فإن معامل الارتباط الجزئي بين متغيرين (X_1) و(X_2) باستبعاد أثر المتغير الثالث (X_3) يتعين على الوجه التالي:

$$r123 = \frac{(r12 - r13\,r23)}{\lfloor(1-(r13)^2)\rfloor\lfloor 1-(r23)^2\rfloor}$$

حيث يمثل كل r_{123}معامل الارتباط الجزئي بين المتغيرين وr_{12}معامل الارتباط البسيط بين المتغيرين (X_1) و(X_2) و r_{12}معامل الارتباط الثنائي بين (X_1) و(X_2) و r_{23}معامل الارتباط الثنائي بين (X_2) و(X_3).

الارتباط المتعدد وأنواعه:

تعريف الارتباط المتعدد: يختص الارتباط المتعدد في البحث عن العلاقة الارتباطية بين ظاهرتين إحداهما الظاهرة الناتجة Y والأخرى مجموعة الظواهر المسببة ($X_1, X_2, \ldots X_n$).[3]

[1]:حسين ياسين طعمة، إيمان حسين حنوش، **أساليب الإحصاء التطبيقي**، الطبعة الاولى ، دار الصفاء للنشر، الأردن 2009، ص122.

[2]:إبراهيم أبو عقيل، **مبادئ في الإحصاء**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص141.

[3]:معتوق احمد، **الاحصاء الرياضي والنماذج الاحصائية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 141.

يستخدم لقياس العلاقة بين أكثر من متغيرين، إلا أن إشارة معامل الارتباط هنا لا يدل على اتجاه العلاقة، لأن هذا الاتجاه لا يكون موحد لجميع المتغيرات، وإن عملية التحليل تقوم على فرض أن المتغيرات عشوائية متصلة ويدعى توزيعها بالمتعدد للمتغيرات وصيغة حسابه هي امتداد لمعامل الارتباط البسيط ففي حالة 3 متغيرات مثالا لإيجاد العلاقة بين (X_1) و (X_3) فإن صيغة الحساب هي: [1]

$$R213 = \sqrt{\frac{r^2 21 + r^2 23 - (2) r12\ r13\ r23}{1 - r^2 23}}$$

ولإيجاد علاقة بين$x_1\ x_2\ x_3$ فإن الصيغة:

$$R123 = \sqrt{\frac{r^2 12 + r^2 13 - (2) r12\ r13\ r23}{1 - r^2 23}}$$

حيث أن r_{23} و r_{12} و r_{13}هي معاملات يتم إيجادها بموجب صيغة الارتباط البسيط.

أنوا الارتباط المتعدد: وتتمثل هذه الأنواع فيما يلي:[2]

الارتباط التام: إن حالة التعدد التام هي حالة مثالية غير ممكنة التحقق غي الواقع العلمي ذلك أنها تتحقق فقط في حالة وجود علاقة خطية تامة بين إثنين أو أكثر من المتغيرات المستقلة ويمكن حين ذلك التعبير واحد أو أكثر من المتغيرات المستقلة.

الارتباط الغير التام: يسود دراسات القياس الاقتصادية خاصة تلك التي تعتمد على بيانات السلاسل الزمنية نسبيا لتحرك هذه السلاسل السوية في اتجاه واحد، وذلك لمختلف المتغيرات الاقتصادية، وتشير هذه الحالة إلى الوضع الذي يكون فيه بين متغيرين مستقلين أو أكثر في نموذج الارتباط المتعدد والارتباط الخطي ولكنه غير تام.

[1]:معتوق أمحمد، **الإحصاء الرياضي والنماذج الإحصائية**،مرجع سابق، ص 141.

[2]:حسين علي بخيت، سحر فتح الله، **الاقتصاد القياسي**، مرجع سابق، ص ص 233-234.

المطلب الثاني: اختبار المعنوية الكلية للنموذج (اختبار فيشر):

اختبار المعنوية الكلية للنموذج (F فيشر):

لاختبار معنوية معادلة الانحدار ككل يستخدم اختبار F ويعتمد هو الأخر على نوعين من الفرضيات:[1]

فرضية العدم H_0: وتنص على عدم معنوية أو جوهرية العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل أي أن $H_0:B_1=0$.

الفرضية البديلةH_1 : وتنص على وجود علاقة جوهرية من الناحية الإحصائية بين المتغير التابع والمتغير المستقل أي أن: $H_0:B_1\neq0$.

والصيغة الرياضية لهذا الاختبار هي:

$$F = \frac{\Sigma \hat{y}i^2/\mathrm{k}}{\Sigma \mathrm{e}i^2/\mathrm{n}-\mathrm{k}-1}$$

أي أن اختبار F هو عبارة عن نسبة الانحرافات الموضحة من قبل خط الانحدار مقسومة على عدة متغيرات مستقلة (K) إلى الانحرافات غير الموضحة مقسومة على درجات الحرية التي تتمثل بعدد المشاهدات (n) مطروحا منها K ناقص واحد.

وبعد احتساب قيمة (F) تقارن مع قيمة (F) الجدولية المعطاة في الجداول الخاصة بها عند مستوى المعنوية المطلوبة (5%، 1%) ودرجة الحرية (K, n-k-1) للبسط والمقام لتحديد قبول أو رفض فرضية العدم، فإذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة (F) الجدولية نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي معنوية العلاقة المقدرة وبالعكس في حالة كون F المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية حيث تقبل فرضية العدم أي عدم معنوية العلاقة المقدرة أو عدم معنوية معادلة الانحدار ويمكن احتساب قيمة F بالاعتماد على الصيغ التالية:

$$F = \frac{R^2/\mathrm{k}}{1-R^2/\mathrm{n}-\mathrm{k}}$$

[1]:حسين علي بخيت، سحر فتح الله ، **الاقتصاد القياسي**، مرجع سبق ذكره، ص ص 91-92.

القرار الاحصائي:

يتم قبول فرضية العدم H_0 عندما تكون قيمة إحصائية الاختبار F المحسوبة أقل من قيمة إحصائية فيشر الجدولية أي $F_{cal}<F_{tab}$هذا يعني النموذج غير معنوي أي انه غير قابل لعملية التقدير، ونرفض فرضية العدم H_0 عندما تكون قيمة إحصائية الاختبار F المحسوبة أكبر أو تساوي القيمة الجدولية أي أن $F_{cal}>F_{tab}$وهذا يعني أن النموذج صالح لعملية التقدير أي أن المتغيرات المفسرة لها تفسير للتغير الحاصل في المتغير التابع.

اختبار معنوية المعلمات:

يتم اختبار دالة المعلمات باستعمال إحصائية ستودنت t_αحيث يتم حساب قيمة إحصائية ستودنت لقيم مقارنتها بالاحصائيات المجدولة وذلك وفق العلاقة التالية:[1]

حيث أن:

n: حجم العينة.

m: هو عدد الثوابت الداخلية في معادلة التمثيل.

t_{cal}: هي إحصائية ستودنت.

t_{tab}: إحصائية ستودنت المجدولة.

حتى يمكن اجراء اختبار المعنوية للمعلمات المقدرة من عينة لابد من استخدام فرضية العدم والفرضية البديلة يستخدم هذا الاختبار في حالة ان يكون: [2]

فرضية العدمH_0 : $H_0 : b_1=0$

الفرضية البديلةH_1: $H_1 : b_1\neq0$

نقوم بالبحث عن t tabl (الجدولية) في الجداول الاحصائية لتوزيع T عند المستوى المعنوية (5%أو 1%) ودرجات الحرية معينة (n-k) واذا كانت:

[1]:معتوق أحمد ، **الاحصاء الرياضي والنماذج**، مرجع سبق ذكره، ص147.

[2]:عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الاقتصاد القياسي**، الطبعة الثانية ، دار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 1998، ص 169.

t tabl>t cal نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة وتكون المعلمة المقدرة من العينة b_1 غير معنوية احصائية اما اذا كانت t tabl< t cal نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة وتكون المعلمة المقدرة من العينة b_1 لها معنوية احصائية

المطلب الثالث: معامل الارتباط وتقديره.

معامل الارتباط هو تعبير حقيقي عن علاقة متبادلة والتي سميت بالمشترك وهو يعبر عن علاقة التي متبادلة بين Xو Y أي علاقة X بY وعلاقة Yب X، فالتباين المشترك وهو يعبر عن علاقة متبادلة بين المتغيرين Xو Y أي علاقة X بY وعلاقة Yب X، فالتباين المشترك يعطي إشارة واتجاه وعلاقة بين متغيرين وبوحدات قياس المتغيرين ذاتها ولكنه لا يثبت قوة هذه العلاقة من أجل أن نحصل على مقياس محايد لقوة العلاقة بين المتغيرين فإننا يجب أن نقيسه بوحدات محايدة أيضا يمكن الحصول على هذا المقياس المشترك Yو X على حاصل الضرب للانحرافاتها المعيارية كالآتي:[1]

$$R_{xy}= \frac{\sigma yx}{\sigma x \sigma y} \ldots\ldots(1)$$

R: هو معامل ارتباط المجتمع

σyx: التباين المشترك للمتغيرين (x) و (y)

σy: الانحراف المعياري لـ (yi)

σx: الانحراف المعياري (xi)

ونرمز له بالرمز R عندما يحسب من عينة.

وتكون قيمته بين الصفر والواحد (1-0) عدد صحيح، ويأخر اشارة سالبة موجبة وفق اشارة التباين المشتركة، وكلما اقترب من (1) عدد صحيح كلما قويت العلاقة، وكلما اقترب من (0) ضعفت العلاقة أما 6(x) و 6(y) تحسب كالآتي:

$$\sigma x = \sqrt{\frac{\sum(x - yi)^2}{n-1}} \ldots\ldots\ldots(2)$$

[1]:وليد إسماعيل سيفو، فيصل مفتاح شلوف وآخرون، **أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي**، الطبعة الأولى، دار الأهلية للنشر والتوزيع عمان، ص ص 75، 76، 77.

S(y) أو (y) والخطأ المعياري التقدير S(y) أو (x) للعينة يستخدم الخطأ المعياري لهذا فإن معامل الارتباط مقياس لدرجة وشدة وقوة العلاقة بين المتغيرين، ويسمى هذا المعامل بمعامل بيرسون للارتباط وتحسب العينة كالآتي:

$$Rxy = \frac{\sum xiyi}{\text{ns} \times \text{sy}} \ldots\ldots (3)$$

$$Rxy = \frac{\sum xiyi}{\sqrt{\frac{\sum x1^2}{n}} \sqrt{\frac{\sum yi^2}{n}}}$$

وبحذف (n) من الاطراف الخاصة بالمقام بالمعادلة (03) نحصل على:

$$Rxy = \frac{\sum xiyi}{\sqrt{\sum xi^2} \sqrt{\sum yi^2}}$$

وكما يمكن أن نستخدم المعادلة المباشرة الآتية وهي تحويل رياضيللمعادلة (3) وكما يلي دراسة المعنوية

دراسة القوة التفسيرية والقوة الحقيقية للنموذج:

تتم دراسة القوة التفسيرية والقوة الحقيقية للنموذج من خلال

1- معامل التحديد R^2:

معامل تحديد يعطي القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة اي نسبة ما يمكن ان تفسره المتغيرات المستقلة للتغير الحاصل في المتغير التابع، ويمكن حساب هذا المعامل حسب الصيغة التالية:[1]

$$R2 = \frac{\sum(yi - \bar{Y})}{\sum(yi - y)^2}$$

$$R2 = \frac{\sum \bar{Y}\, i^2}{\sum yi^2}$$

[1]:حسين علي بخيت، سحر فتح الله، **الاقتصاد القياسي**، مرجع سابق الذكر، ص ص 87- 88 .

2- معامل التحديد المعدل $\bar{R}^2$ (اختبار جودة الارتباط والتوفيق): هو معامل تحديد المعدل $\bar{R}^2$ وهو القوة المتغيرة التفسيرية اي ما نسبة ما يمكن حقيقة ان تفسره المتغيرات المستقلة

ويحسب معامل التحديد $\bar{R}^2$ كالآتي[1]:

$$\bar{R}2 = \frac{\sum i^n = 1\hat{y}^2}{\sum i^n = 1y^2} = \frac{SSR}{SST}$$

حيث ان SST تمثل الانحرافات الكلية والتي تحسب كما يلي :

$$\sum^{n} i = oy^2 - \sum^{n} i = o(y - \bar{y})^2$$

وتنقسم الى جزئين، الاول يمثل الانحرافات الموضحة SSR والتي تحسب كما يلي:

$$\sum^{n} i = oy^2 - \sum^{n} i = o(y - \bar{y})^2$$

والثاني يمثل الانحرافات الغير موضحة (SSE) وتحسب كما يلي:

$$\sum^{n} i = 1\hat{e}^2 1 - \sum^{n} i = 1(y - \hat{y})^2$$

اي ان:

$$\sum^{n} i = 1y^2 - \sum^{n} i = 1\hat{y} + \sum^{n} i = 1e\, i^2$$

$$SST=SSR+SSE$$

[1]:كامل العلاوي، كاظم الفتلاوي، حسن لطيف الزبيدي، **القياس الاقتصادي- النظرية والتحليل**،الطبعة الاولى، دار الصفاء والنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص ص 112-113.

ويمكن استعمال معامل التحديد $\bar{R}^2$المصحح لأنه يقيس جودة التوفيق افضل من معامل التحديد، فعندما نضيف متغيرات جديدة للنموذج تزداد قيمة R_2لأن المقام SST ثابت لنفضل استعمال معامل التحديد المصحح في النموذج الذي يحتوي على اكثر من متغير مستقل ويحسب معامل التحديد المصحح كما يلي:[1]

$$\bar{R}=R-\frac{(k-1)}{(n-k)(1-r)}=\frac{1-(n-1)}{(n-k)}(1-r)$$

3- إختبار الترابط بين الأخطاء (Durbin- watson):

يعتبر هذا الاختبار الأكثر شيوعا ودقة، حيث يستعمل للتأكد من وجود أو عدم وجود الإرتباط الذاتي من الدرجة الأولى، ويعتمد هذا الاختبار على النسبة بين مجموع مربع فروق الأخطاء ومجموع مربعات هذه الاخطاء [2].

- **فرضية العدم**: وتنص على عدم وجود إرتباط ذاتي: $H_0=p=0$

- **الفرضية البديلة**: وتعني وجود ارتباط ذاتي: $H_1:p\neq0$

ويفترض في هذا الاختبار ان الارتباط الذاتي لقيم U يتخذ نمط الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى

$$Ut=Put-1+et$$

ويتم احتساب الأخطاء العشوائية للنموذج أعلاه كالتالي:

$$e_t=y_t-\hat{y}_t$$

ولإختبار فرضية عدم H=o نحسب إحصائية DW من الصيغة التالية :

$$DW=P=\frac{\sum_{t=2}^{n}(et-et-1)^2}{\sum_{t=1}^{n}e^2\,t}$$

ويمكن تعديل صيغة داربن – واتسون لتصبح :

[1]:حسين ياسين طعمة، ايمان حسين حنوش، **اساليب الاحصاء التطبيقي**، مرجع سابق، ص ص 191-192.

[2]:حسين علي بخيت، سحر فتح الله، **الاقتصاد القياسي**، مرجع سابق، ص ص ص198، 199، 200 .

$$DW = 2 - 2$$

$$DW = 2(1 - \quad)$$

ومن المعادلة الاخيرة نستنتج أن DW محصورة ما بين 0 و 4 حيث

- في حالة وجود ارتباط ذاتي موجب: $\hat{P} = DW = 01$

- في حالة وجود ارتباط ذاتي سالب: $\hat{P} = DW = 4 - 1$

- في حالة عدم وجود ارتباط ذاتي: $\hat{P} = DW = 2 - 1$

وتكون قيمة DW الاختبارية مجدولة بقيميتين، تشير إحداهما إلى الحد الأدنى (Lower Limit) ويرمز لها بالرمز (DL)، والأخرى الى الحد الاعلى (Upper Limit) ويرمز لها بالرمز (du) حسب درجة الحرية n و k ولمستوى معنوية معين، حيث

n: تمثل عدد المشاهدات في العينة المختارة

K: تمثل العدد الكلي للمتغيرات المستقلة .

ويتم الإختبار على أساس مقارنة قيم DW المحتسبة بقيم DL و DU المجدولة لإتخاذ القرار الإحصائي المطلوب على النحو التالي:

1- عندما o<dw<dl نرفض Ho ونقبل H1 أي ان هناك مشكلة إرتباط ذاتي موجب.

2- عندما dl<dw<du أو 4-du<dw<4-dl يكون الاختبار غير محسوم وتترك الحرية للباحث بقبول أو رفض فرضية العدم، إذ قد يكون السبب في وجود المشكلة خطأ في صيغة النموذج وليس بسبب ارتباط الأخطاء.

3- عندما يكون du <dw<4-du نقبل Ho أي انعدام وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

4- عندما يكون 4-dl<dw<4 نرفضHo ونقبل H1 بمعنى أن هناك مشكلة إرتباط ذاتي سالب.

ويمكن توضيح ذلك في الشكل الموالي:

الجدول رقم (05): إختبار الترابط بين الأخطاء (Durbin– Watson)

0 p>0 dl du p=0 2 p=0 4-du 4-dl p<04

إرتباط ذاتي موجب رفض Ho	غير محدد (منطقة الشك)	عدم وجود إرتباط قبول Ho	عدم وجود إرتباط قبول Ho	غير محدد (منطقة الشك)	إرتباط ذاتي سالب رفض Ho

المصدر: حسين علي بخيت، سحر فتح الله، **الاقتصاد القياسي** ، دار اليازوري، طبعة 2009، الاردن، ص 201.

المبحث الثاني : بناء نموذج قياسي لأثر الجباية االعادية على المستوى العام للأسعار في الجزائري خلال الفترة 1990 – 2020

يتم هنا دراسة مدى تأثير الجباية االعادية على المستوى العام للأسعار بدراسة قياسية لحالة الجزائر بتغطية للفترة الممتدة من 1990 إلى 2020بالإستعانةببرنامج EVIEWS 10

المطلب الأول :تحديد متغيرات الدراسة و دراسة الإستقرارية

أولاً : تحديد المتغيرات

تم التعبير عن متغيرات الدراسة على النحو التالي :

- المستوى العام للأسعار وتم التعبير عنه بـ " CPI"
- الجباية العادية وتم التعبير عنها بـ " FN "
- رسم على القيمة المضافة وتم التعبير عنه بـ " TVA "
- الرسوم الجمركية وتم التعبير عنها بـ " TD "

ثانياً : دراسة الإستقرارية: لدراسة الإستقرارية يتم معالجة كل سلسلة على حدا ليتم جعلها مستقرة بالإستعانة ببرنامج " Eviews 10 " بدرجة ثقة 95 % بناءاً على الفرضيات التالية :

النموذج الأول :

H0السلسة تحتوي على مركبة الإتجاه العام

H1السلسلة لا تحتوي على مركبة الإتجاه العام

النموذج الثاني :

H0السلسة تحتوي على الثابت

H1السلسلة لا تحتوي على الثابت

النموذج الثالث :

H0السلسة تحتوي على الجذر الأحادي

H1السلسلة لا تحتوي على الجذر الأحادي

1 – دراسة إستقرارية سلسة المستوى العام للأسعار " CPI"

الشكل رقم :3–1 تغيرات سلسلة " FP"

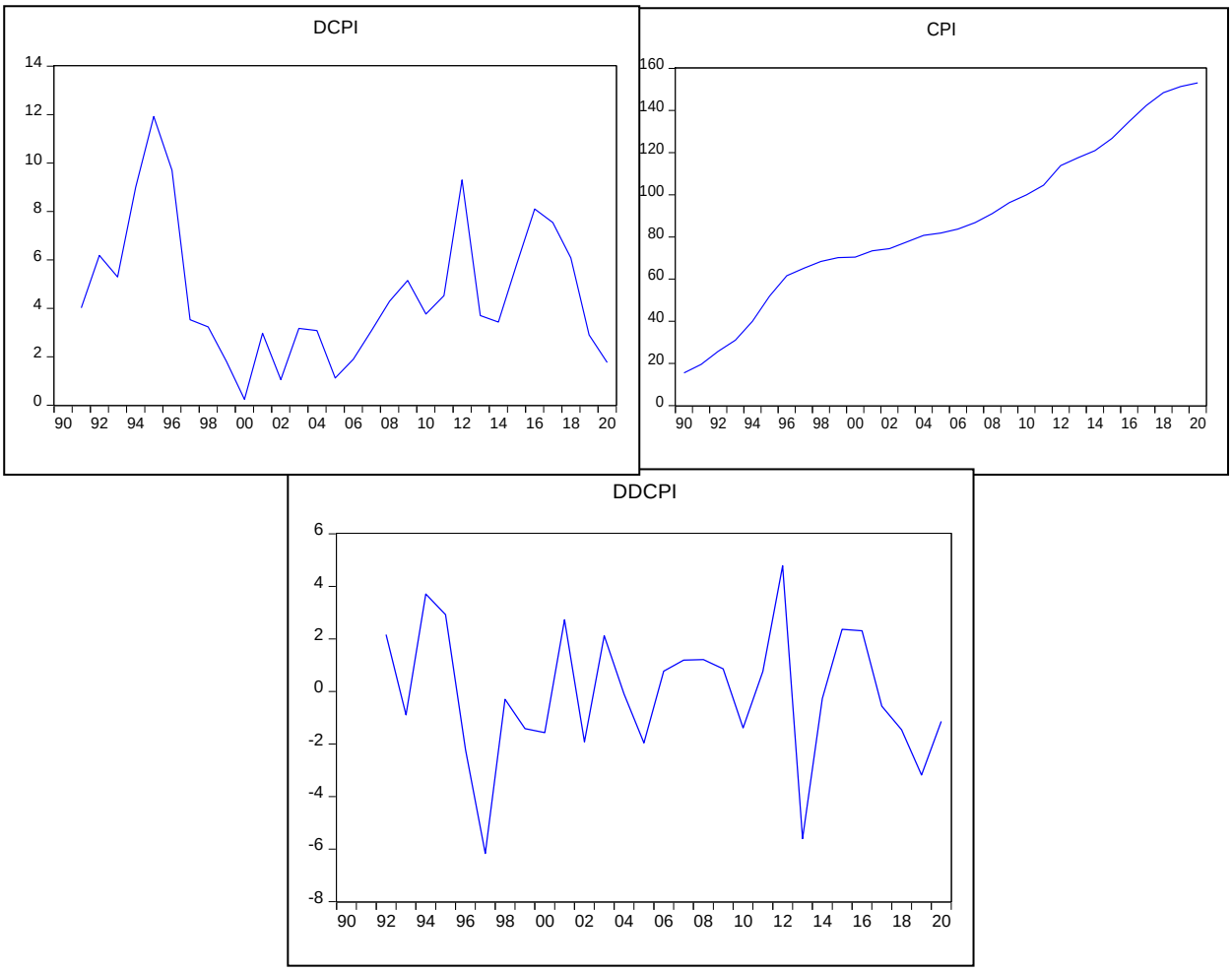

المصدر : من إعداد الطالبتان إعتماداً على مخرجات " Eviews 10 "

من خلال المنحنى البياني يتضح ان السلسله غير مستقر من الدرجه الصفر وللتا كد من ذلك نستعين بإختبار جذر الوحدة وبتطبيق لطريقة الفروقات نجد أن السلسلة مستقرة من الدرجة الثانية كما هو موضح في المنحنى أعلاه وفي الجدول أدناه

الجدول رقم 3–1: إختبار الجذر الأحادي للسلسلة سلسلة المستوى العام للأسعار" CPI "

سلسلة المستوى العام للأسعار " CPI "					
المستوى المبدئي(بدون درجة إبطاء) (I0)					
طبيعة السلسلة	الإحتمال"P "	القيمة الحرجة عند	إحصائية ADF t "statistique	نوع النموذج Type de	نوع الإختبار Type de Test

	modèle	"	(05 %)		
Test ADF	النموذج الأول	-2.988674	-3.574244	0.1522	غير مستقرة
Test ADF	النموذجالثاني	-0.721630	-2.963972	0.8263	غير مستقرة
Test ADF	النموذجالثالث	6.191868	-1.952473	1.0000	غير مستقرة
سلسلة المستوى العام للأسعار " DCPI "					
المستوى الأول (بدرجة إبطاء أولي) (I1)					
نوع الإختبار Type de Test	نوع النموذج Type de modèle	إحصائية ADF t "statistique "	القيمة الحرجة عند (05 %)	الإحتمال"P "	طبيعة السلسلة
Test ADF	النموذج الأول	-2.440018	-3.574244	0.3530	غير مستقرة
Test ADF	النموذجالثاني	-2.453988	-2.967767	0.1367	غير مستقرة
Test ADF	النموذجالثالث	-1.339217	-1.952910	0.1631	غير مستقرة
سلسلة المستوى العام للأسعار " DDCPI "					
المستوى الثاني(بدرجة إبطاء ثاني) (I2)					
نوع الإختبار Type de Test	نوع النموذج Type de modèle	إحصائية ADF t "statistique "	القيمة الحرجة عند (05 %)	الإحتمال"P "	طبيعة السلسلة
Test ADF	النموذج الأول	-5.228512	-3.580623	0.0012	مستقرة
Test ADF	النموذجالثاني	-5.328112	-2.971853	0.0002	مستقرة
Test ADF	النموذجالثالث	-5.414101	-1.953381	0.0000	مستقرة

المصدر : من إعداد الطالبتان إعتماداً على مخرجات " 10Eviews "أنظر الملحق

إنطلاقًا من الجدول أعلاه يتم إختبار مركبة الإتجاه العام بالإعتماد على النموذج الأول بحيث نجد أن قيمة t_c ستيودنت(قيمة ستيودنت المحسوبة) لمركبة الإتجاه العام للسلسلة " CPI" أصغر من القيمة الحرجة عند المعنوية $\alpha = 5\%$ ($2.988674 < 3.574244$) وهذا ما يدل على وجود مركبة الإتجاه العام

ولدينا0.1522>0,05= prob فإن السلسلة تحتوي على مركبة الإتجاه العام وبهذا نقبل فرضية العدم وننتقل إلى النموذج الثاني

فيما يخص إختبار وجود الثابت للسلسلة" CPI" فإن قيمة t_c ستيودنت لهذا

الأخير(2.963972 > 0.721630)أصغر من القيمة الحرجة عند المعنوية $\alpha = 5\%$

وكونprob=0,05<0.8263فإن السلسلةتحتوي علىالثابت وعليه نقبلفرضية العدم والتي تشير إلى وجود الثابت في السلسلة وننتقل إلى النموذج الثالث .

بالنسبة للجذر الأحادي، فكونprob=0,05<1.0000 وبالتالي السلسلة تحتوي علىالجذر الأحادي وعليه نقبل بفرضية العدم

ومنه السلسلة " CPI" غير مستقرة ومن نوع DSولجعلها مستقرة نتبع طريقة الفروقات من الدرجة الأولى وبإتباع نفس الخطوات السابقة وبعد درجة إبطاء ثاني وجدنا :

إنطلاقًا من الجدول أعلاه يتم إختبار مركبة الإتجاه العام بالإعتماد على النموذج الأول بحيث نجد أن قيمة t_c ستيودنت(قيمة ستيودنت المحسوبة) لمركبة الإتجاه العام للسلسلة " DDCPI" أكبر من القيمة الحرجة عند المعنوية $\alpha = 5\%$ (3.580623>5.228512) وهذا ما يدل على عدم وجود مركبة الإتجاه العام ولدينا prob =<0.050.0012 وبالتالي السلسلة لا تحتوي على مركبة الإتجاه العام وبهذا نرفض فرضية العدم وننتقل إلى النموذج الثاني

فيما يخص إختبار وجود الثابت للسلسلة"DDCPI " فإن قيمة t_c ستيودنت لهذا الأخير

(2.971853>5.328112)أكبر من القيمة الحرجة عند المعنوية $\alpha = 5\%$ وكون

prob=0,05>0.0002 وبالتالي السلسلة لا تحتوي علىالثابت وعليه نقبل بالفرضية البديلة والتي تشير إلى عدم وجود الثابت في السلسلة وننتقل إلى النموذج الثالث

بالنسبة للجذر الأحادي، فبمقارنة قيمة tc ستيودنت لهذا الأخير نجد أنها(1.953381>5.414101)أكبر من القيمة الحرجة (قيم *Mackinnon*) عند مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$ ، والذي يمكن التأكد منه من خلال الإحتمال P0.0000 =>0,05

ومنه السلسلة "DDCPI" مستقرة

ومنه يمكن القول بأن سلسلة المستوى العام للأسعار مستقرة من الدرجة الثانية(I = 02)

المطلب الثاني :دراسة إستقرارية سلسة الجباية العادية " FN "

الشكل رقم : 3-2 تغيرات سلسلة " FN "

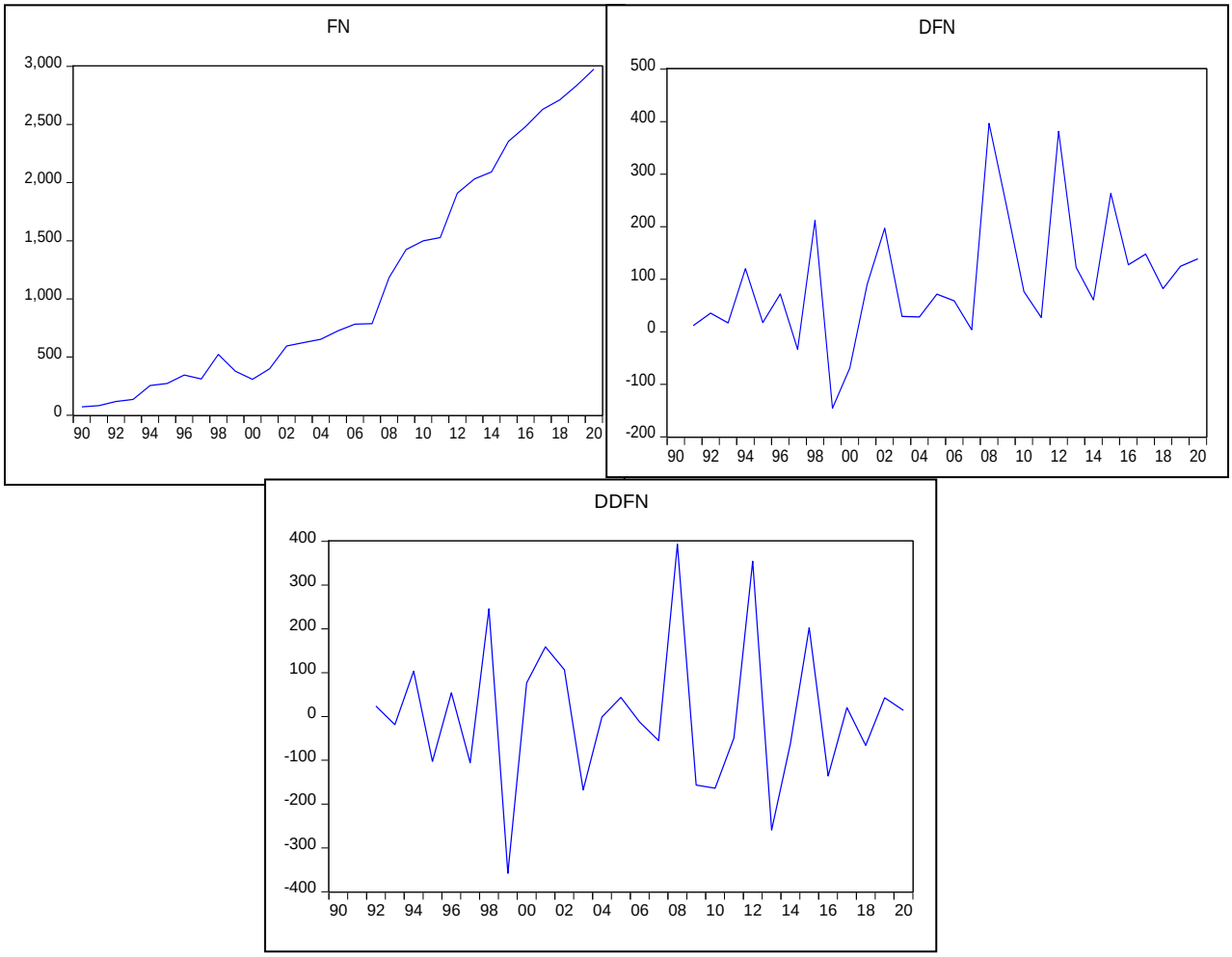

المصدر : من إعداد الطالبتان إعتماداً على مخرجات " Eviews10 "

من خلال المنحنى البياني يتضح أن السلسلة غير مستقر من الدرجة الصفر وللتأكد من ذلك نستعين بإختبار جذر الوحدة وبتطبيق لطريقة الفروقات نجد أن السلسلة المستقرة من الدرجة الثانية كما هو موضح في المنحنى أعلاه وفي الجدول أدناه

الجدول رقم 3– 2: إختبار الجذر الأحادي للسلسلة سلسلة الجباية العادية" FN"

سلسلة الجباية العادية " FN"					
المستوى المبدئي(بدون درجة إبطاء) (I0)					
طبيعة السلسلة	الإحتمال"P "	القيمة الحرجة عند (05 %)	إحصائية ADF t "statistique "	نوع النموذج Type de modèle	نوع الإختبار Type de Test
غير مستقرة	0.8527	-3.568379	-1.357833	النموذج الأول	Test ADF
غير مستقرة	0.9995	-2.963972	1.753191	النموذجالثاني	Test ADF
غير مستقرة	1.0000	-1.952473	4.559424	النموذجالثالث	Test ADF
سلسلة " DFN"					
المستوى الأول (بدرجة إبطاء أولي) (I1)					
طبيعة السلسلة	الإحتمال"P "	القيمة الحرجة عند (05 %)	إحصائية ADF t "statistique "	نوع النموذج Type de modèle	نوع الإختبار Type de Test
مستقرة	0.0020	-3.580623	-5.012319	النموذج الأول	Test ADF
مستقرة	0.0003	-2.967767	-5.051075	النموذجالثاني	Test ADF
غير مستقرة	0.5199	-1.954414	-0.424892	النموذجالثالث	Test ADF
سلسلة سلسلة الجباية العادية " DDFN"					
المستوى الثاني(بدرجة إبطاء ثاني) (I2)					
طبيعة السلسلة	الإحتمال"P "	القيمة الحرجة عند (05 %)	إحصائية ADF t "statistique "	نوع النموذج Type de modèle	نوع الإختبار Type de Test
مستقرة	0.0000	-3.595026	-6.900721	النموذج الأول	Test ADF
مستقرة	0.0000	-2.981038	-7.054173	النموذجالثاني	Test ADF
مستقرة	0.0000	-1.954414	-7.182483	النموذجالثالث	Test ADF

المصدر : من إعداد الطالبتان إعتماداً على مخرجات " Eviews10 "أنظر الملحق

وبإتباع نفس الخطوات والإجراءات السابقة نجد أن سلسلة الجباية العادية مستقرة من الدرجة الثانية

(I = 02)

دراسة إستقرارية سلسة الرسوم الجمركية " TD "

الشكل رقم :3– 3 تغيرات سلسلة " TD "

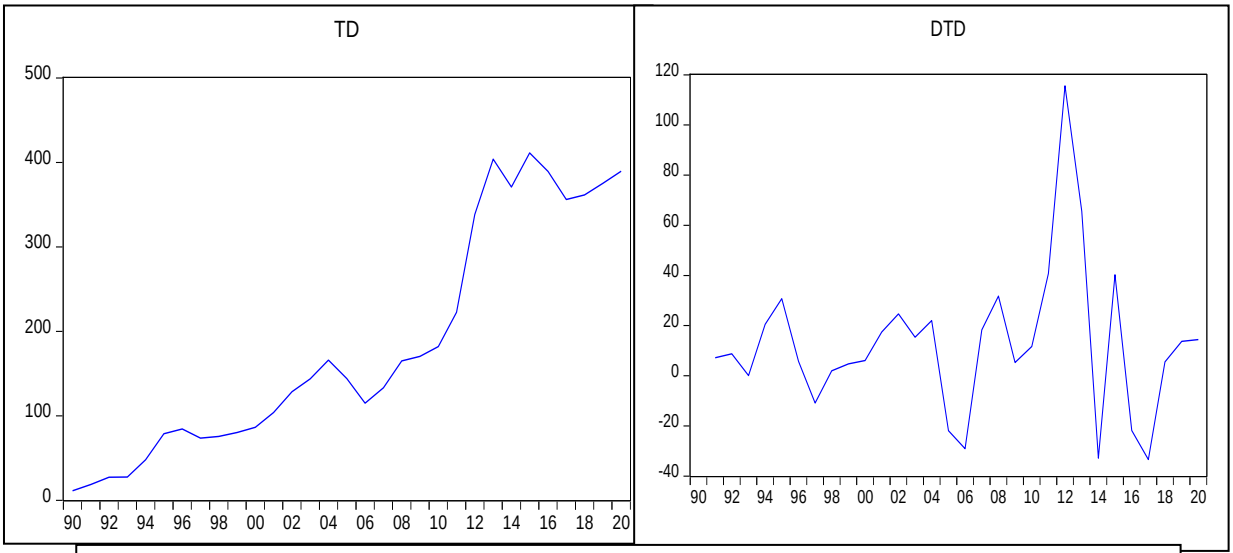

المصدر : من إعداد الطالبتان إعتماداً على مخرجات " Eviews10 "أنظر الملحق

من خلال المنحنى البياني يتضح أن السلسلة غير مستقر من الدرجة الصفر وللتأكد من ذلك نستعين بإختبار جذر الوحدة وبتطبيق لطريقة الفروقات نجد أن السلسلة مستقرة من الدرجة الأولى كما هو موضح في المنحنى أعلاه وفي الجدول أدناه

الجدول رقم 3– 3: إختبار الجذر الأحادي للسلسلة سلسلة الرسوم الجمركية " TD"

سلسلة الرسوم الجمركية" TD"					
المستوى المبدئي(بدون درجة إبطاء) (I0)					
طبيعة السلسلة	الإحتمال"P "	القيمة الحرجة عند (05 %)	إحصائية ADF t "statistique "	نوع النموذج Type de modèle	نوع الإختبار Type de Test
غير مستقرة	0.3306	-3.574244	-2.489037	النموذج الأول	Test ADF

Test ADF	النموذجالثاني	-0.278662	-2.963972	0.9169	غير مستقرة
Test ADF	النموذجالثالث	1.636992	-1.952473	0.9724	غير مستقرة
سلسلة " DTD"					
المستوى الأول (بدرجة إبطاء أولي) (I1)					
نوع الإختبار Type de Test	نوع النموذج Type de modèle	إحصائية ADF t "statistique "	القيمة الحرجة عند (05 %)	الإحتمال"P "	طبيعة السلسلة
Test ADF	النموذج الأول	-3.843521	-3.574244	0.0284	مستقرة
Test ADF	النموذجالثاني	-3.905839	-2.967767	0.0058	مستقرة
Test ADF	النموذجالثالث	-3.489553	-1.952910	0.0011	مستقرة

المصدر : من إعداد الطالبتان إعتماداً على مخرجات " Eviews10 "أنظر الملحق

وبإتباع نفس الخطوات والإجراءات السابقة نجد أن سلسلة الرسوم الجمركية مستقرة من الدرجة الثانية I (01 =

دراسة إستقرارية سلسلة رسم على القيمة المضافة" TVA "

الشكل رقم :3– 4 تغيرات سلسلة " TVA "

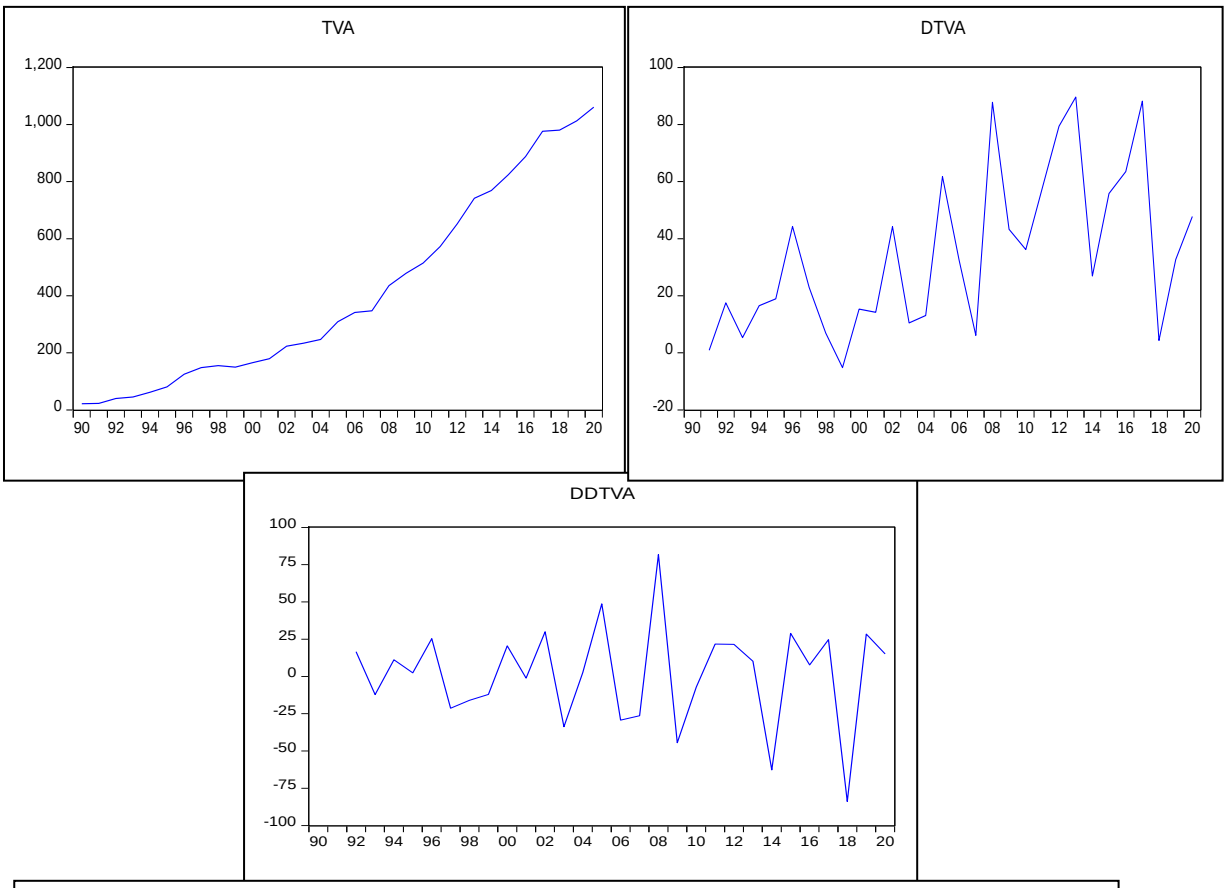

المصدر : من إعداد الطالبتان إعتماداً على مخرجات " Eviews10 "أنظر الملحق

من خلال المنحنى البياني يتضح أن السلسلة غير مستقر من الدرجة الصفر وللتأكد من ذلك نستعين بإختبار جذر الوحدة وبتطبيق لطريقة الفروقات نجد أن السلسلة مستقرة من الدرجة الثانية كما هو موضح في المنحنى أعلاه وفي الجدول أدناه

الجدول رقم 3–4: إختبار الجذر الأحادي للسلسلة سلسلة رسم على القيمة المضافة " TVA "

سلسلةرسم على القيمة المضافة " **TVA** "					
المستوى المبدئي(بدون درجة إبطاء) (I0)					
طبيعة السلسلة	الإحتمال"P "	القيمة الحرجة عند	إحصائية ADF t "statistique "	نوع النموذج Type de modèle	نوع الإختبار Type de Test

			(05 %)		
Test ADF	النموذج الأول	-1.371341	-3.568379	0.8488	غير مستقرة
Test ADF	النموذجالثاني	2.898585	-2.963972	1.0000	غير مستقرة
Test ADF	النموذجالثالث	7.078451	-1.952473	1.0000	غير مستقرة
سلسلة" **DTVA** "					
المستوى الأول (بدرجة إبطاء أولي) (I1)					
نوع الإختبار Type de Test	نوع النموذج Type de modèle	إحصائية ADF t "statistique "	القيمة الحرجة عند (05 %)	الإحتمال"P "	طبيعة السلسلة
Test ADF	النموذج الأول	-5.159250	-3.574244	0.0013	مستقرة
Test ADF	النموذجالثاني	-4.010324	-2.967767	0.0045	مستقرة
Test ADF	النموذجالثالث	-0.049399	-1.954414	0.6570	غير مستقرة
سلسلة " **DDTVA** "					
المستوى الثاني(بدرجة إبطاء ثاني) (I2)					
نوع الإختبار Type de Test	نوع النموذج Type de modèle	إحصائية ADF t "statistique "	القيمة الحرجة عند (05 %)	الإحتمال"P "	طبيعة السلسلة
Test ADF	النموذج الأول	-6.220342	-3.595026	0.0001	مستقرة
Test ADF	النموذجالثاني	-6.156331	-2.981038	0.0000	مستقرة
Test ADF	النموذجالثالث	-6.199580	-1.954414	0.0000	مستقرة

المصدر : من إعداد الطالبتان إعتماداً على مخرجات " Eviews10 "أنظر الملحق

وبإتباع نفس الخطوات والإجراءات السابقة نجد أن سلسلة رسم على القيمة المضافة مستقرة من الدرجة الثانية)

I = 02)

المبحث الثالث : تقدير النموذج وإختار المعنوية

كون وجود السلاسل مستقرة من مستويات مختلفة فهذا لا يطرح إمكانية وجود التكامل المتزامن بين المتغيرات والنموذج المختار في هذه الحالة هو شعاء الإنحدار الذاتي VAR "Vector Autoregression Estimates "

المطلب الأول :تحديد درجة التباطؤ (درجة التأخر للنموذج) وتقدير الشكل العام للنموذج

إختبار عدد درجات التأخر

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: DDCPI DDFN DDTVA DTD
Exogenous variables: C
Date: 05/16/22 Time: 18:15
Sample: 1990 2020
Included observations: 27

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-495.2148	NA	1.35e+11	36.97887	37.17085*	37.03596
1	-476.9530	29.76002	1.16e+11	36.81133	37.77121	37.09675
2	-456.2995	27.53795*	8.98e+10*	36.46663*	38.19441	36.98039*

ومنه عدد درجات التأخر هو 02

تقدير النموذج

بعد إختبار عدد درجات التباطؤ يمكن تقير النمودج بالإعتماد على نموذج شعاء الإنحدار الذاتي " VAR " على النحو التالي

Vector Autoregression Estimates
Date: 05/05/22 Time: 12:11
Sample (adjusted): 1994 2020
Included observations: 27 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	DDCPI	DDTVA	DTD	DDFN
DDCPI(-1)	0.117059	6.668201	2.043802	0.084580
	(0.25362)	(2.30962)	(2.26692)	(14.3453)
	[0.46155]	[2.88715]	[0.90158]	[0.00590]
DDCPI(-2)	-0.372981	0.896395	-5.859368	-6.847486
	(0.30759)	(2.80108)	(2.74930)	(17.3978)
	[-1.21258]	[0.32002]	[-2.13122]	[-0.39358]

DDTVA(-1)	0.033526	-0.646908	0.234953	0.769604
	(0.02767)	(0.25195)	(0.24729)	(1.56486)
	[1.21179]	[-2.56765]	[0.95012]	[0.49180]
DDTVA(-2)	-0.000924	-0.571005	0.456811	0.875938
	(0.02510)	(0.22857)	(0.22435)	(1.41970)
	[-0.03680]	[-2.49812]	[2.03617]	[0.61699]
DTD(-1)	-0.007922	0.144616	0.715481	0.850114
	(0.02455)	(0.22355)	(0.21941)	(1.38848)
	[-0.32273]	[0.64691]	[3.26086]	[0.61226]
DTD(-2)	-0.005151	0.038136	-0.298538	-1.063989
	(0.02350)	(0.21396)	(0.21000)	(1.32892)
	[-0.21925]	[0.17824]	[-1.42158]	[-0.80064]
DDFN(-1)	-0.006691	-0.049711	-0.107836	-0.830553
	(0.00559)	(0.05092)	(0.04998)	(0.31628)
	[-1.19663]	[-0.97623]	[-2.15756]	[-2.62600]
DDFN(-2)	-0.001834	-0.021851	-0.108419	-0.540433
	(0.00455)	(0.04143)	(0.04067)	(0.25736)
	[-0.40301]	[-0.52736]	[-2.66589]	[-2.09995]
C	0.087591	0.624294	9.132964	11.21968
	(0.62020)	(5.64782)	(5.54341)	(35.0792)
	[0.14123]	[0.11054]	[1.64754]	[0.31984]
R-squared	0.194362	0.626148	0.554506	0.415465
Adj. R-squared	-0.163699	0.459991	0.356508	0.155672
Sum sq. resids	140.7027	11668.20	11240.77	450134.5
S.E. equation	2.795857	25.46043	24.98974	158.1375
F-statistic	0.542818	3.768422	2.800568	1.599215
Log likelihood	-60.59731	-120.2399	-119.7361	-169.5511

بعد تقدير النموذج وجدنا أن النموذج الثاني معنوي فهو بذلك صالح لعملية التقدير أما باقي النماذج فهي غير معنوية أي أنها غير صالحة للقياس كون :

- بالنسبة للنموذج الثاني لدينا قيمة فيشر المحسوبة تقدر بـ 3.768422= F-statisticوهي أكبر من قيمة فيشر المجدولة التي تقدر بـ F-tableau = 2.95
- أما بالنسبة لباقي النماذج فلدينا فيشر المحسوبة أصغر من قيمة فيشر المجدولة

وهو ما يدفعنا لرفض النموذج الأول والثالث والرابع في عملية التقدير

أما النموذج الثاني فهو قابل لعملية القياس والتقدير

المطلب الثاني :تقدير النموذج

System: UNTITLED
Estimation Method: Least Squares
Date: 05/05/22 Time: 12:15
Sample: 1994 2020
Included observations: 27
Total system (balanced) observations 108

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.117059	0.253623	0.461546	0.6458
C(2)	-0.372981	0.307592	-1.212582	0.2293
C(3)	0.033526	0.027667	1.211787	0.2296
C(4)	-0.000924	0.025100	-0.036803	0.9707
C(5)	-0.007922	0.024548	-0.322726	0.7478
C(6)	-0.005151	0.023495	-0.219249	0.8271
C(7)	-0.006691	0.005592	-1.196635	0.2354
C(8)	-0.001834	0.004550	-0.403008	0.6881
C(9)	0.087591	0.620198	0.141230	0.8881
C(10)	6.668201	2.309617	2.887145	0.0051
C(11)	0.896395	2.801083	0.320017	0.7499
C(12)	-0.646908	0.251946	-2.567652	0.0123
C(13)	-0.571005	0.228574	-2.498118	0.0148
C(14)	0.144616	0.223547	0.646915	0.5197
C(15)	0.038136	0.213959	0.178239	0.8590
C(16)	-0.049711	0.050922	-0.976225	0.3322
C(17)	-0.021851	0.041435	-0.527362	0.5996
C(18)	0.624294	5.647820	0.110537	0.9123
C(19)	2.043802	2.266920	0.901577	0.3703
C(20)	-5.859368	2.749300	-2.131222	0.0365
C(21)	0.234953	0.247288	0.950119	0.3452
C(22)	0.456811	0.224348	2.036169	0.0454
C(23)	0.715481	0.219414	3.260864	0.0017
C(24)	-0.298538	0.210004	-1.421585	0.1595
C(25)	-0.107836	0.049980	-2.157564	0.0343
C(26)	-0.108419	0.040669	-2.665892	0.0095
C(27)	9.132964	5.543410	1.647535	0.1038
C(28)	0.084580	14.34529	0.005896	0.9953
C(29)	-6.847486	17.39784	-0.393583	0.6951
C(30)	0.769604	1.564862	0.491803	0.6244
C(31)	0.875938	1.419699	0.616988	0.5392
C(32)	0.850114	1.388476	0.612265	0.5423
C(33)	-1.063989	1.328923	-0.800640	0.4260
C(34)	-0.830553	0.316280	-2.626002	0.0105
C(35)	-0.540433	0.257356	-2.099945	0.0392
C(36)	11.21968	35.07924	0.319838	0.7500

Determinant residual covariance	5.61E+09

Equation: DDCPI = C(1)*DDCPI(-1) + C(2)*DDCPI(-2) + C(3)*DDTVA(-1) + C(4)*DDTVA(-2) + C(5)*DTD(-1) + C(6)*DTD(-2) + C(7)*DDFN(-1) + C(8)*DDFN(-2) + C(9)
Observations: 27

R-squared	0.194362	Mean dependent var	-0.130741
Adjusted R-squared	-0.163699	S.D. dependent var	2.591759
S.E. of regression	2.795857	Sum squared resid	140.7027
Durbin-Watson stat	1.650386		

Equation: DDTVA = C(10)*DDCPI(-1) + C(11)*DDCPI(-2) + C(12)*DDTVA(
-1) + C(13)*DDTVA(-2) + C(14)*DTD(-1) + C(15)*DTD(-2) + C(16)
*DDFN(-1) + C(17)*DDFN(-2) + C(18)
Observations: 27

R-squared	0.626148	Mean dependent var	1.572963
Adjusted R-squared	0.459991	S.D. dependent var	34.64697
S.E. of regression	25.46043	Sum squared resid	11668.20
Durbin-Watson stat	2.533671		

VAR Model - Substituted Coefficients:

==========

DDTVA = C(10)*DDCPI(-1) + C(11)*DDCPI(-2) + C(12)*DDTVA(-1) + C(13)*DDTVA(-2) + C(14)*DTD(-1) + C(15)*DTD(-2) + C(16)*DDFN(-1) + C(17)*DDFN(-2) + C(18)⇒
DDTVA = 6.668*DDCPI(-1) + 0.896*DDCPI(-2) - 0.646*DDTVA(-1) - 0.571*DDTVA(-2) + 0.144*DTD(-1) + 0.038*DTD(-2) - 0.049*DDFN(-1) - 0.021*DDFN(-2) + 0.624

التحليل الإحصائي :

هناك علاقة إرتباطية ضعيفة بين المتغير التابع والمتمثل في رسم على القيمة المضافة والمتغيرات المستقلة وهو ما يثبته معامل الإرتباط R^2 =0.626148 وهو ما يبين أن المتغيرات المفسرة (المستقلة) تستطيع أن تفسر ما قيمته 62.61 % من التغير الحاصل في رسم على القيمة المضافة وتقدر القوة التفسيرية الحقيقية بـ = Adjusted R-squared 0.459991أي أن المتغيرات المستقلةتستطيع أن تفسر حقيقة ما قيمته 45.99%من التغير الحاصل في رسم على القيمة المضافة خلال فترة الدراسة

إختبار المعنوية :

إختبار معنوية النموذج ككل:

النموذج ككل معنوي كون قيمة إحصائية فيشر المحسوبة أكبر من قيمة إحصائية فيشر المجدولة

(F-statistic = 3.76842> F-tableau = 2.95)

إختبار معنوية المعلمات

- معامل المستوى العام للأسعار بفترة إبطاء أولي معنوي كون إحصائية ستودنت المحسوبة أكبر من إحصائية ستودنت المجدولة وهو ما يؤكده الإحتمال الموافق لها (Prob = 0.0051< 0.05)وهذا ما يدل على أن المستوى العام للأسعار بفترة إبطاء أولي له دلالة في تفسير التغير الحاصل في رسم على القيمة المضافة للفترة الحالية أو بعبارة أخرى يمكن القول أن رسم على القيمة المضافة للفترة الحالة يتأثر بالمستوى العام للأسعار للسنة السابقة
- رسم على القيمة المضافة بفترة إبطاء أولي معنوي كون إحصائية ستودنت المحسوبة أكبر من إحصائية ستودنت المجدولة وهو ما يؤكده الإحتمال الموافق لها (Prob = 0.0123< 0.05) وهذا ما يدل على أن رسم على القيمة المضافة بفترة إبطاء أولي له دلالة في تفسير التغير الحاصل في رسم على القيمة المضافة للفترة الحالية
- رسم على القيمة المضافة بفترة إبطاء ثاني معنوي كون إحصائية ستودنت المحسوبة أكبر من إحصائية ستودنت المجدولة وهو ما يؤكده الإحتمال الموافق لها (Prob = 0.0148< 0.05)

وهذا ما يدل على أن رسم على القيمة المضافة بفترة إبطاء ثاني له دلالة في تفسير التغير الحاصل في رسم على القيمة المضافة للفترة الحالية

- باقي المعاملات غير معنوية كون (Prob>0.05) فهي ليس لها دلالة في تفسير التغير الحاصل

إختبار الترابط بين الأخطاء (داربين واتسن DW)

- فيما يخص الترابط ما بين الأخطاء فبالإعتماد على إختبار داربين واتسن نجد أن قيمة إحصائية داربين واتسن تنتمي إلى المجال المقبول وهو ما يثبت عدم وجود الترابط بين الأخطاء = DW 2.533671

التحليل الاقتصادي:

نلاحظ أن هناك علاقة طردية بين الرسم على القيمة المضافة والمستوى العام للأسعار وهو ما يدل على أن زيادة المستوى العام للأسعار ب 6.66% يؤدي الى زيادة TVA بـ 1% وهو منطقي لأن زيادة المستوى العام للأسعار تساهم في زيادة المخصصات مما يزيد في الرسوم.

- هناك علاقة عكسية بين الرسم على القيمة المضافة للفترة الحالية والرسم على القيمة المضافة للسنة السابقة اي ان إنخفاض الرسم في السنة الماضية ساهم في زيادة الرسم على القيمة المضافة للفترة الحالية وهي نتيجة منطقية كون تخفيض الضريبة في السنوات الماضية تمكن من تكوين فوائض مالية للمستهلك والتي يساهم في زيادة طلبية على السلع والخدمات وبالتالي زيادة الرسوم الحالية وهو يتوافق بالجانب النظري، لأن انخفاض الضريبة للسنة السابقة بـ 0.64% يساهم في زيادة TVA للسنة الحالية بـ 1% بالنسبة لرسم على القيمة المضافة للسنة الحالية فهناك علاقة عكسية كذلك مع TVA للفترتين السابقة اي انخفاض TVA للسنتين السابقتين تساهم في زيادة TVA للسنة الحالية وأن انخفاض TVA للسنتين السابقتين بـ 0.57% تساهم في زيادة TVA للسنة الحالية 1%.

المطلب الثالث :دراسة صلاحية نموذج الـ " VAR "

دراسة صلاحية النموذج (نموذج **VAR**) :

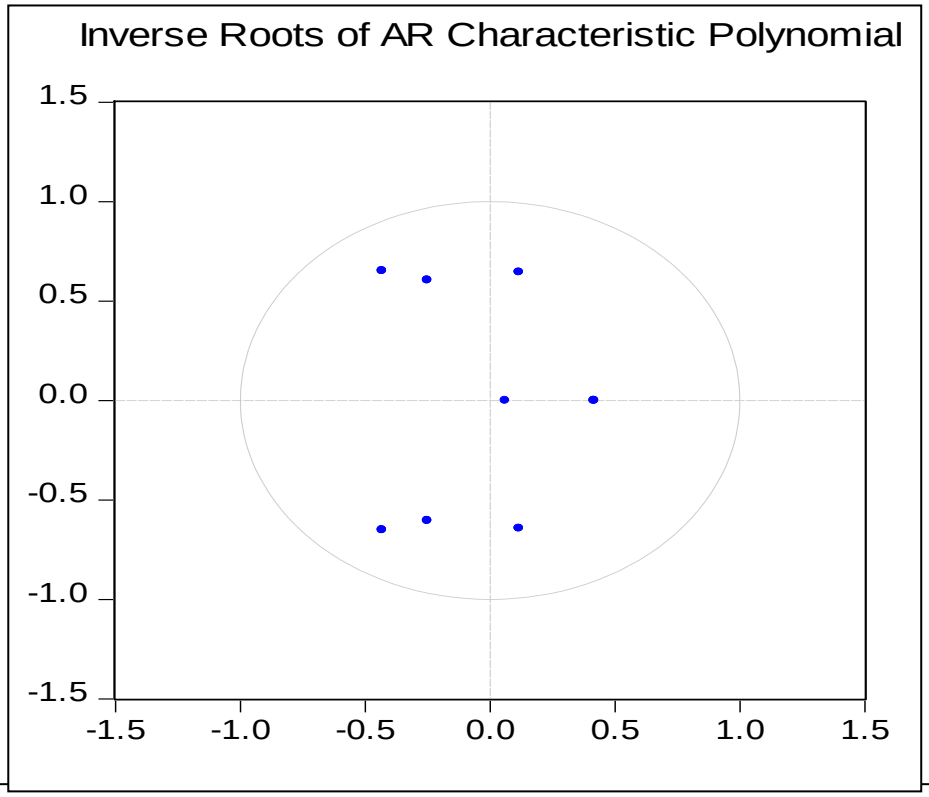

المصدر : من إعداد الطالبتان إعتماداً على مخرجات " 10Eviews "

بما أن كامل النقاط تقع داخل الدائرة الإحتمالية فهذا يعني أن النموذج معنوي وصالح لعملية القياس

دراسة الإرتباط الذاتي بين الأخطاء لسلسلة البواقي :

VAR Residual Serial Correlation LM Tests
Date: 05/16/22 Time: 18:54
Sample: 1990 2020
Included observations: 27

Null hypothesis: No serial correlation at lag h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	18.49257	16	0.2959	1.210864	(16, 34.2)	0.3089
2	10.90780	16	0.8151	0.647939	(16, 34.2)	0.8217

Null hypothesis: No serial correlation at lags 1 to h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	18.49257	16	0.2959	1.210864	(16, 34.2)	0.3089
2	27.37893	32	0.6997	0.776977	(32, 27.4)	0.7551

*Edgeworth expansion corrected likelihood ratio statistic.

بما أن كل الإحتمالات غير معنوية أي أنها أكبر من 0.05 وعلى هذا الأساس نقبل بالفرضية الصفرية أي عدم وجود إرتباط بين الأخطاء

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل قمنا بدراسة قياسية لأثر الجباية العادية على المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال فترة 1990م- 2020م اعتمادا على مواقع الرسمية التي تتمثل في البنك العالمي وبنك الجزائر استنادا على احصائيات سنوية تغطي فترة الدراسة للوصول للنموذج الأمثل للجباية العادية وكذلك التعرف على المتغيرات التي ممكن أن تؤثر عليها .

حيث تم الاعتماد على نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR لقد تم التوصل الى جملة من النتائج تدل على ان المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال فترة الدراسة لا يتأثر بمتغيرات الجباية العادية المدرجة في النموذج كما أن هذه النتيجة المتوصل إليها كانت نتيجة عدم إدراج كامل المتغيرات الجباية العادية في فترة الدراسة .

كما لاحظنا أن الرسم على القيمة المضافة هو المتغير الوحيد الذي يتأثر وفقط بالمستوى العام للأسعار بفترة إبطاء أولي وثاني وتربط بينهما علاقة عكسية أي انخفاض TVA للفترة سابقة.

الخاتمة

خاتمة عامة:

من خلال دراستنا لموضوع الجباية العادية وأثرها على المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة (1990م-2020م)، حيث تظهر أهمية الجباية والجباية العادية التي تعد من أحد المحددات لتحقيق التنمية والأهداف الإقتصادية وبعد التغيرات الاقتصادية العالمية وخاصة تدهور والإنخفاض المتتالي في أسعار البترول، لاسيما تلك التي أصابت الجزائر في الثمانينات وتكررت سنة 2014، إضافة الى بداية نفاذ الموارد المالية في الإيرادات للميزانية العامة، جعلت الدولة الجزائرية تقوم باتخاذ عدة اجراءات وإصلاحات إقتصادية، ومن بين أهم القطاعات التي مسها الإصلاح هو القطاع الجبائي، الذي كان يتميز بعدم الإستقرار وسوء التأطير من طرف الإدارة ومن أهداف هذا الاصلاح التخفيف من الاعتماد على الجباية البترولية كمصدر أول لإيراداتها من خلال التنويع في مصادر إيراداتها العامة بالتوجه نحو الضرائب والرسوم ومختلف الاقتطاعات الأخرى والتي تعرف بالجباية العادية، والعمل على رد الإعتبار لها والسعي لرفع مردوديتها.

والهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو معرفة ما مدى تأثير الجباية العادية على المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال فترة (1990م- 2020م) اي بمعنى ما مدى فعالية الجباية العادية في التأثير على المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال فترة الدراسة.

لذا من اجل معالجة الاشكالية المطروحة وباستخدام منهج وأدوات مشار إليها في المقدمة وباستعمال الاقتصاد القياسي وبناء نموذج قياسي عن طريق Eviews10 واختبار هذا النموذج الذي يبرر تأثير الجباية العادية على المستوى العام للأسعار خلال فترة (1990م- 2020م) ومن هنا بتقسيم بحثنا الى ثلاث فصول للإجابة عن الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية بالإضافة الى اختبار صحة الفرضيات.

إختبار صحة الفرضيات:

لقد استند البحث على مجموعة من الفرضيات التي حاولنا إختبار صحتها من عدمها اعتمادا على دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال فترة الدراسة ويمكن الحكم على صحة الفرضيات على النحو التالي:

الفرضية 1: لقد أثبت البحث صحة الفرضية الأولى، فالجباية العادية هي مختلف الضرائب والرسوم التي تفرضها الدولة على افرادها، ورغم تعدد تقسيماتها إلا أنه تبقى الضرائب المباشرة وغير المباشرة أهم تقسيم لها في النظام الضريبي الجزائري.

الفرضية 2: الفرضية الصحيحة، لأن مؤشر قياس المستوى العام للأسعار في الجزائر يعتمد على الرقم القياسي للأسعار، كما أنه مر بعدة مراحل تبعا للمرحلة الاقتصادية السائدة في كل فترة.

الفرضية 3: الفرضية الثالثة، غير صحيحة لأن المستوى العام للأسعار لا يتأثر بمتغيرات الجباية العادية والتي تم إدراجها في النموذج كما أن هذه الفرضية قد تكون صحيحة نتيجة لعدم إدراج كامل متغيرات الجباية العادية خلال فترة الدراسة.

نتائج الدراسة:

* توصلت الدراسة الى جملة من النتائج يمكن إدراجها على النحو التالي:

1- المستوى العام للأسعار لا يتأثر بمتغيرات الجباية العادية والجباية العادية المدرجة في النموذج خلال فترة الدراسة كما ان هذه النتيجة كانت نتيجة لعدم إدراج كامل متغيرات الجباية العادية او لقصر فترة الدراسة كما ان إجمالي الجباية العادية والرسوم الجمركية هي الأخرى لا تتأثر بمتغيرات الدراسة والتي قد يكون سببها هو نفسه سبب عدم استجابة المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال فترة الدراسة لمتغيرات الدراسة.

2- الرسم على القيمة المضافة هو المتغير الوحيد الذي لتغيرات المتغيرات المفسرة غير انه يتأثر فقط بالمستوى العام للأسعار وبفترة إبطاء أولي وبالرسم على القيمة المضافة بفترة إبطاء أولي وثاني ولا يتأثر بإجمالي الجباية العادية ولا بالرسوم الجمركية كما ان عدم الاستجابة لهذين الاخيرين قد يكون راجع لعدم إدراج كامل المتغيرات أي وجود متغيرات أخرى خارج الجباية العادية لم يتم إدراجهم في النموذج.

أفاق البحث:

- دراسة اثر الجباية العامة على المستوى العام للأسعار.
- دراسة تهتم بأثر السياسة النقدية على المستوى العام للأسعار.
- دراسة تهتم بأثر السياسة المالية على المستوى العام للأسعار من خلال إستخدام طرق التحليل القياسي.
- دراسة أثر النمو الاقتصادي في مداخيل النفط على المستوى العام للأسعار من المنظور القياسي.
- واقع تحصيل الجباية العادية لدى المؤسسات الجزائرية.
- آليات تدعيم الجباية العادية ودورها في رفع الحيلة الجبائية.

قائمة المصادر

والمراجع

أولا: الكتب

الكتب العامة

1. إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، **مبادئ علم الإحصاء**، الدار الجامعية، مصر 2002.
2. إبراهيم ابو عقيل، **مبادئ في الاحصاء دار أسامة للنشر والتوزيع**، الاردن، 2012.
3. حمد عبد السميع علام، **المالية العامة**، الطبعة الأولى، مكتب الوفاء القانونية للنشر، مصر،2012.
4. إسماعيل محمد بن قانة، **الإحصاء الوصفي والحيوي**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
5. إيمان عطية ناصف، **النظرية الاقتصادية الكلية**، دار الجامعة الجديدة، مصر 2008.
6. ايمن حداد، عمريني أرشيد، **المحاسبة الضريبية**، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2010.
7. جهاد سعيد خصاونة، **علم المالية العامة والتشريع الضريبي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
8. حسين مصطفى حسين، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
9. حسين علي بخيت، سحر فتح الله، **الاقتصاد القياسي**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
10. حسين ياسين طعمة، ايمان حسين حنوش، **اساليب الاحصاء التطبيقي**، الطبعة الاولى، دار الصفاء للنشر، الاردن، 2009.
11. حميد بوزيدة، **جباية المؤسسات**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005 .
12. خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، الطبعة 09، دار وائل للنشر، الأردن 2008.
13. خلاصي رضا، **النظام الجبائي الجزائري الحديث**، الجزء الأول، الطبعة الثالثة، دار هومة، الجزائر، 2012.
14. زينب حسين عوض الله، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، لبنان، 1994.
15. سلامة سلمان سلامة، **الإدارة المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار المعتز، الأردن، 2015.
16. سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2009.
17. سوزي عدلي ناشد، **المالية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، مصر، 2003.

18. عبد المجيد قدي، **دراسات في علم الضرائب**، الطبعة الأولى، دار رضوان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

19. عبد المنعم السيد علي، **النقود والمصارف والأسواق المالية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.

20. عزام صبري، **الإحصاء الوصفي ونظام SPSS**، عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع، الأردن 2006.

21. عزمي أحمد يوسف خطاب، **الضرائب ومحاسبتها**، الطبعة الأولى، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

22. علي خليل، سليمان اللوزي، **المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع الأردن، 2013.

23. عادل العلي، **المالية العامة والقانون المالي والضريبي**، الطبعة الثانية، اثراء النشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2011.

24. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، مصر، 1998.

25. العلي فليح عادل، **المالية العامة والتشريع المالي الضريبي**، الطبعة الأولى، دار الحامد، الأردن، 2007.

26. كمال بكري، رمضان محمد مقلد، محمد سيد عابد، إيمان عطية ناصف، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، مصر 2002-2003.

27. كمال بكري، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1995.

28. كامل العلاوي، كاظم الفتلاوي، حسين لطيف الزبيدي، **القياس الاقتصادي النظرية والتحليل**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الاردن، 2011.

29. مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد المالي**، دار الجامعة الجديدة للنشر، اسكندرية، مصر، 1999.

30. محب خلف توفيق، **الاقتصاد النقدي المصرفي**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، 2011.

31. محمد الصغير يعلي ويسري أبو علاء، **المالية العامة**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

32. محمد العربي ساكر، **محاضرات في الاقتصاد الكلي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2006.

33. محمد سعيد فرهود، **مبادئ المالية العامة**، الجزء الأول، منشورات جامعة حلب، سوريا، 1979.

34. محمد صبحي أبو صالح، **الموجز في الطرق الإحصائية**، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2007.

35. محمد طاقة، هدى العزاوي، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2007.

36. محمد عباس محرزي، **مدخل إلى الجباية والضرائب**، دار الخدمات التجارية والجمركية والاستثمارات، الجزائر، 2010.

37. محمد محمد جير المغربي، **الإحصاء التحليلي**، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، مصر 2011.

38. مراد كمال عوض، **اساسيات الاحصاء**، الطبعة الاولى، دار البداية ناشرون وموزعون، الاردن، 2013.

39. معتوق امحمد، **الاحصاء الرياضي والنماذج الاحصائية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

40. ناصر مراد، **فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

41. وليد إسماعيل سيفو، عبد أحمد أبو بكر، غالب عوض الرفاعي، **أساسيات الأساليب الإحصائية**، الطبعة الأولى، زمزم ناشرون وموزعون، الأردن 2010.

42. وليد إسماعيل سيفو، فيصل مفتاح شلوف وآخرون، **اساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي**، الطبعة الاولى ، دار الاهلية للنشر والتوزيع، الاردن،2006.

ثانيا : أطروحات الدكتوراه ومذكرات الماجيستر ومذكرات الماستر

أ: أطروحة الدكتوراه

43.بن عيسى أمينة، **العلاقة بين النقود والاسعار دراسة قياسية في الجزائر تونس والمغرب**، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، الجزائر 2014 -2015.

44. بوزيد سفيان، **عوائد التحصيل الجبائي ومساهمته في الميزانية العامة للدولة**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان 2015-2016.

45. بوزيدة حميد، **النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة الجزائر،2005-2006.

46. عبد الكريم بريشي، **دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني**، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1988-2011، أطروحة دكتوراه، تخصص، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة تلمسان، الجزائر،2014.

47. عدون أحمد، **تحليل الجباية العادية في الاقتصاد الجزائري**، دراسة قياسية للفترة 1976-2005، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 2006-2007.

ب: مذكرات الماجيستر

48. بختاش راضية، **الجباية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي**، دراسة اقتصادية وقياسية، حالة الجزائر، مذكرةماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2006.

49. سمير بن عمور، **إشكالية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية لتمويل ميزانية الدولة**، مذكرة ماجستير، جامعة البليدة، الجزائر، 2006.

50. شريف محمد، **السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي**، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2009-2010.

51. عفيف عبد الحميد، **فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة ماجيستير في علوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف1، الجزائر 2013-2014.

52. قطاف نبيل، **دور الضرائب والرسوم في تمويل البلديات**، دراسة ميدانية (2000-2006)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2008.

53. هدى كريم، **الجباية البترولية وأهميتها في الاقتصاد الجزائري في ظل الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات**، مذكرة ماجيستير، جامعة الجزائر 2008-2009.

54. ولد عبد الله صدفن، **الضرائب والتنمية، دراسة لدور الضرائب في تمويل الميزانية العامة لموريتانيا**، مذكرة ماجستير، تخصص المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2001-2002.

ثالثا: المداخلات والمقالات العلمية

55. بن خزناجي أمينة، **دراسة لتطور الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)**، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 2، العدد 02، 2018.

56. فائزة لعراف، **قياس أثر التغير في معدل الاحتياطي الإجباري على تطور المستوى العام للأسعار**، مجلة أفاق للعلوم، جامعة المسيلة، المجلد 06، العدد 02، 2012.

57. حيدر حسين عبد الستار رمضان، **التباين المكاني لمتوسط الانفاق الاسري في العراق**، مجلة أدب الكوفة العدد 45، جزء 2، ربيع الأول 1442، أكتوبر 2020.

58. لزهر ساحلي، **تحليل تجريبي للعوامل المؤثرة على نسبة تفضيل السيولة في دول شمال إفريقيا**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، مجلد 8، العدد 3، ديسمبر 2021.

59. هتهات السعيد، بختي إبراهيم، **دراسة قياسية تنبؤية لظاهرة التضخم في الجزائر**، مجلة الدراسات والمحاسبية والإدارية، جامعة ورقلة، المجلد 07، العدد 02، ديسمبر 2020.

60. هيبة فقهي، محمد حسين، ايناس ممدوح، محمد جبر، **الكفاءة النسبية للارقام القياسية ودورها في تقدير قيام التضخم**،المعمل المركزي لبحوث التصميم والتحليل الاحصائي، مركز البحوث الزراعية،مصر،23 نوفمبر 2017 .

رابعا: الجرائد الرسمية

61. المادة 26 من قانون المحروقات رقم 05-07 المؤرخ في 28-04-2005 الجريدة الرسمية، العدد 62، الصادرة في 19-07-2005.

خامسا : المداخلات والمطبوعات

63. ميران محمد، **محاضرات في الجباية المعمقة للمؤسسة**، كلية العلوم الاقتصادية التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، الجزائر، 2017.

سادسا: مؤتمرات وملتقيات

64. دليل مؤشر اسعار المستهلكين مطبوعات مكتب العمل الدولي وصندوق النقد الدولي، طبعة الأولى، 2004.

65. منظمة العمل الدولي، احصاءات الدخل والانفاق والأسر المعيشية ومؤشر أسعار الاستهلاك، مؤتمر الدولي السابع، جنيف، ديسمبر 2003.

سابعا:المراجع باللغة الفرنسية

- **Hbert G Scarlrtt, Tax Policy and Economic Growth in Jamaica, Bank of Jamaica, November 2011.**
- **Source : ONS Evolution annuelle de l'indice général des prix à la consommation de la ville d'Alger de 1969 à 2015.**

- **Office national des statistique , indice des prix à la consommation, alger, juillet 2021.**

الملاحق

الملاحق

الجباية العادية 2022

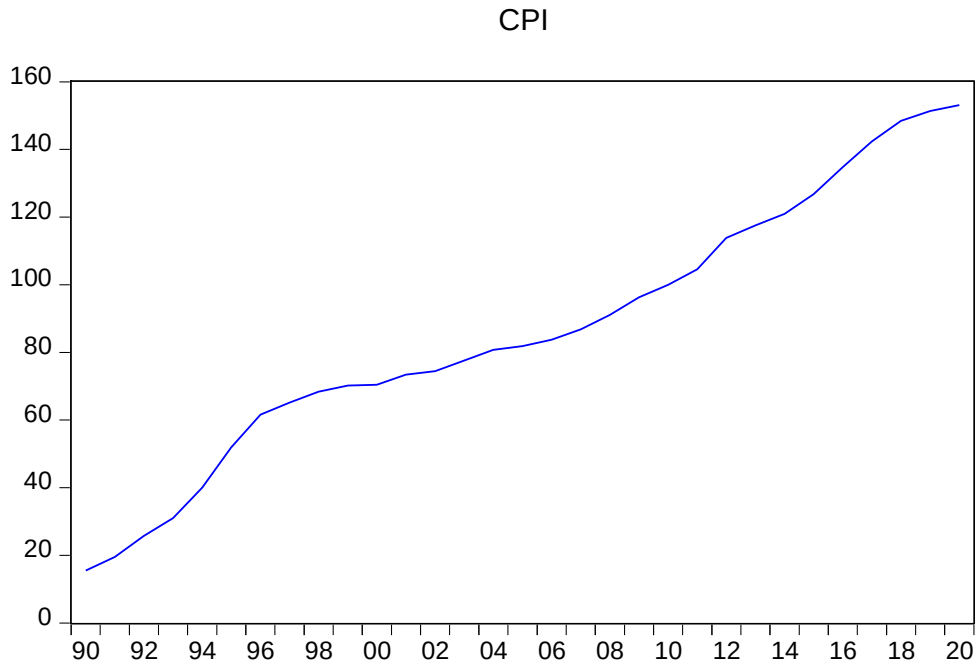

Null Hypothesis: CPI has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CPI)
Method: Least Squares
Date: 05/05/22 Time: 12:25
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CPI(-1)	-0.178699	0.059792	-2.988674	0.0062
D(CPI(-1))	0.694711	0.140452	4.946259	0.0000
C	5.509180	1.539725	3.578029	0.0015
@TREND("1990")	0.707049	0.250674	2.820594	0.0093

R-squared	0.541034	Mean dependent var	4.606207
Adjusted R-squared	0.485958	S.D. dependent var	2.890589
S.E. of regression	2.072457	Akaike info criterion	4.422789

Sum squared resid	107.3770	Schwarz criterion	4.611382
Log likelihood	-60.13044	Hannan-Quinn criter.	4.481854
F-statistic	9.823419	Durbin-Watson stat	2.087488
Prob(F-statistic)	0.000184		

Null Hypothesis: CPI has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.721630	0.8263
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CPI)
Method: Least Squares
Date: 05/05/22 Time: 12:26
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CPI(-1)	-0.010275	0.014238	-0.721630	0.4765
C	5.451820	1.308110	4.167707	0.0003

R-squared	0.018259	Mean dependent var	4.586667
Adjusted R-squared	-0.016804	S.D. dependent var	2.842329
S.E. of regression	2.866111	Akaike info criterion	5.008129
Sum squared resid	230.0085	Schwarz criterion	5.101543
Log likelihood	-73.12194	Hannan-Quinn criter.	5.038013
F-statistic	0.520750	Durbin-Watson stat	0.776790
Prob(F-statistic)	0.476505		

Null Hypothesis: CPI has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		6.191868	1.0000
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CPI)
Method: Least Squares
Date: 05/05/22 Time: 12:26
Sample (adjusted): 1991 2020

Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CPI(-1)	0.044112	0.007124	6.191868	0.0000

R-squared	-0.590764	Mean dependent var	4.586667
Adjusted R-squared	-0.590764	S.D. dependent var	2.842329
S.E. of regression	3.584902	Akaike info criterion	5.424105
Sum squared resid	372.6942	Schwarz criterion	5.470811
Log likelihood	-80.36157	Hannan-Quinn criter.	5.439046
Durbin-Watson stat	0.511911		

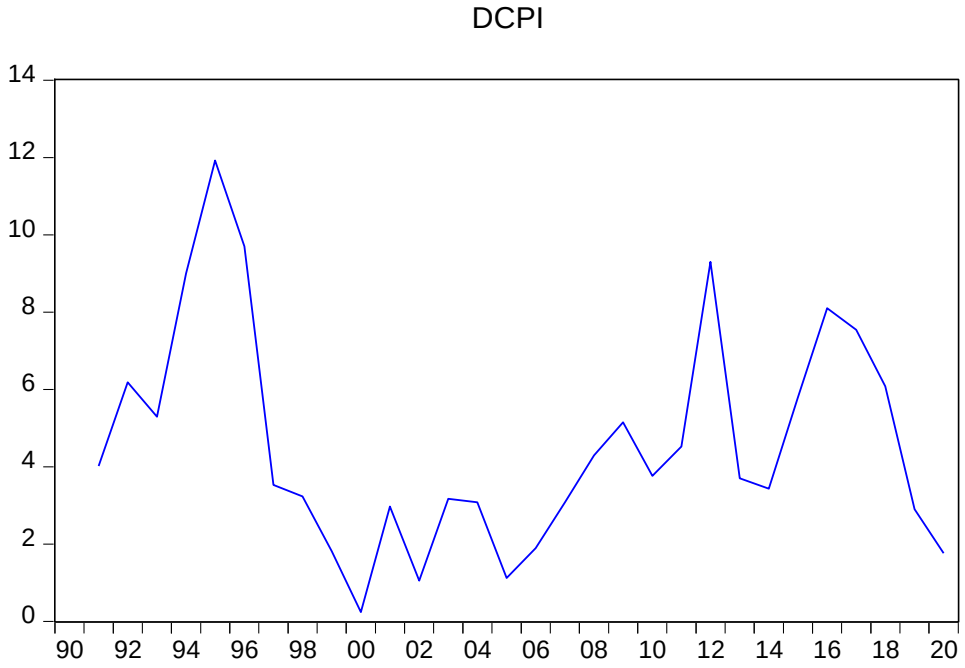

Null Hypothesis: DCPI has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.440018	0.3530
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DCPI)
Method: Least Squares
Date: 05/05/22 Time: 12:27
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DCPI(-1)	-0.384477	0.157571	-2.440018	0.0218

C	2.193379	1.219678	1.798326	0.0837
@TREND("1990")	-0.029398	0.052578	-0.559129	0.5809

R-squared	0.192079	Mean dependent var	-0.077931
Adjusted R-squared	0.129931	S.D. dependent var	2.538213
S.E. of regression	2.367581	Akaike info criterion	4.659311
Sum squared resid	145.7414	Schwarz criterion	4.800756
Log likelihood	-64.56002	Hannan-Quinn criter.	4.703610
F-statistic	3.090686	Durbin-Watson stat	1.719459
Prob(F-statistic)	0.062488		

Null Hypothesis: DCPI has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.453988	0.1367
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DCPI)
Method: Least Squares
Date: 05/05/22 Time: 12:27
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DCPI(-1)	-0.381508	0.155464	-2.453988	0.0209
C	1.709104	0.847744	2.016062	0.0538

R-squared	0.182365	Mean dependent var	-0.077931
Adjusted R-squared	0.152082	S.D. dependent var	2.538213
S.E. of regression	2.337249	Akaike info criterion	4.602298
Sum squared resid	147.4938	Schwarz criterion	4.696595
Log likelihood	-64.73332	Hannan-Quinn criter.	4.631831
F-statistic	6.022059	Durbin-Watson stat	1.705035
Prob(F-statistic)	0.020864		

Null Hypothesis: DCPI has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.339217	0.1631
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DCPI)
Method: Least Squares
Date: 05/05/22 Time: 12:28
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DCPI(-1)	-0.112273	0.083835	-1.339217	0.1913

R-squared	0.059280	Mean dependent var	-0.077931
Adjusted R-squared	0.059280	S.D. dependent var	2.538213
S.E. of regression	2.461831	Akaike info criterion	4.673562
Sum squared resid	169.6971	Schwarz criterion	4.720710
Log likelihood	-66.76665	Hannan-Quinn criter.	4.688328
Durbin-Watson stat	1.928313		

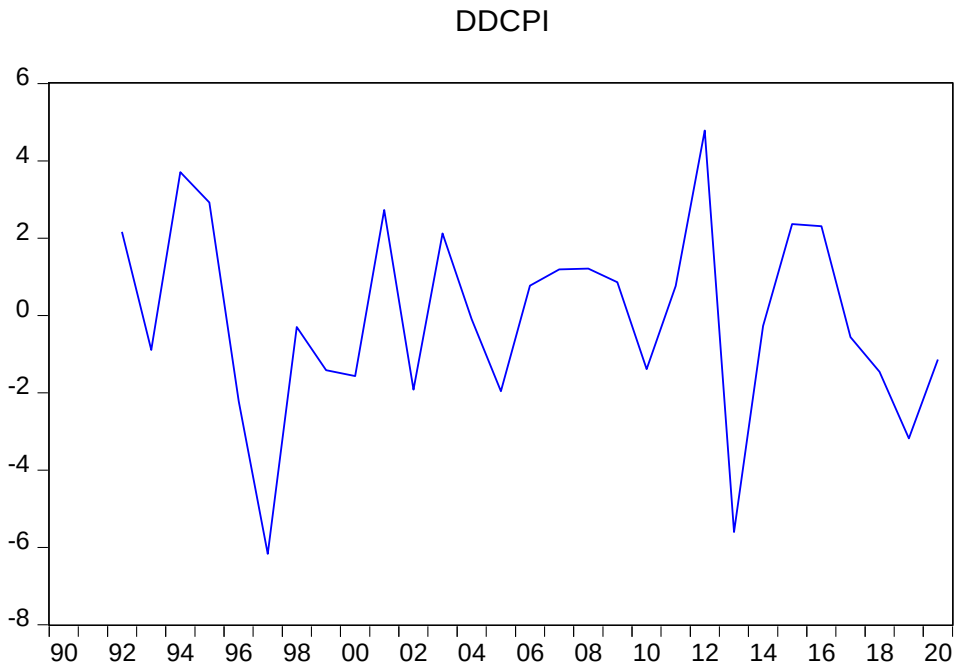

Null Hypothesis: DDCPI has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.228512	0.0012
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DDCPI)
Method: Least Squares
Date: 05/05/22 Time: 12:28

Sample (adjusted): 1993 2020
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DDCPI(-1)	-1.034719	0.197899	-5.228512	0.0000
C	0.018511	1.137859	0.016268	0.9871
@TREND("1990")	-0.010773	0.061983	-0.173809	0.8634

R-squared	0.522537	Mean dependent var	-0.117857
Adjusted R-squared	0.484340	S.D. dependent var	3.682319
S.E. of regression	2.644254	Akaike info criterion	4.883612
Sum squared resid	174.8019	Schwarz criterion	5.026348
Log likelihood	-65.37057	Hannan-Quinn criter.	4.927248
F-statistic	13.68005	Durbin-Watson stat	1.986733
Prob(F-statistic)	0.000097		

Null Hypothesis: DDCPI has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.328112	0.0002
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DDCPI)
Method: Least Squares
Date: 05/05/22 Time: 12:29
Sample (adjusted): 1993 2020
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DDCPI(-1)	-1.032585	0.193799	-5.328112	0.0000
C	-0.159161	0.490370	-0.324572	0.7481

R-squared	0.521960	Mean dependent var	-0.117857
Adjusted R-squared	0.503574	S.D. dependent var	3.682319
S.E. of regression	2.594470	Akaike info criterion	4.813391
Sum squared resid	175.0132	Schwarz criterion	4.908548
Log likelihood	-65.38747	Hannan-Quinn criter.	4.842482
F-statistic	28.38878	Durbin-Watson stat	1.987704
Prob(F-statistic)	0.000014		

Null Hypothesis: DDCPI has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.414101	0.0000

Test critical values:	1% level	-2.650145
	5% level	-1.953381
	10% level	-1.609798

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DDCPI)
Method: Least Squares
Date: 05/05/22 Time: 12:29
Sample (adjusted): 1993 2020
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DDCPI(-1)	-1.031591	0.190538	-5.414101	0.0000

R-squared	0.520023	Mean dependent var	-0.117857
Adjusted R-squared	0.520023	S.D. dependent var	3.682319
S.E. of regression	2.551124	Akaike info criterion	4.746006
Sum squared resid	175.7223	Schwarz criterion	4.793585
Log likelihood	-65.44408	Hannan-Quinn criter.	4.760551
Durbin-Watson stat	1.981236		

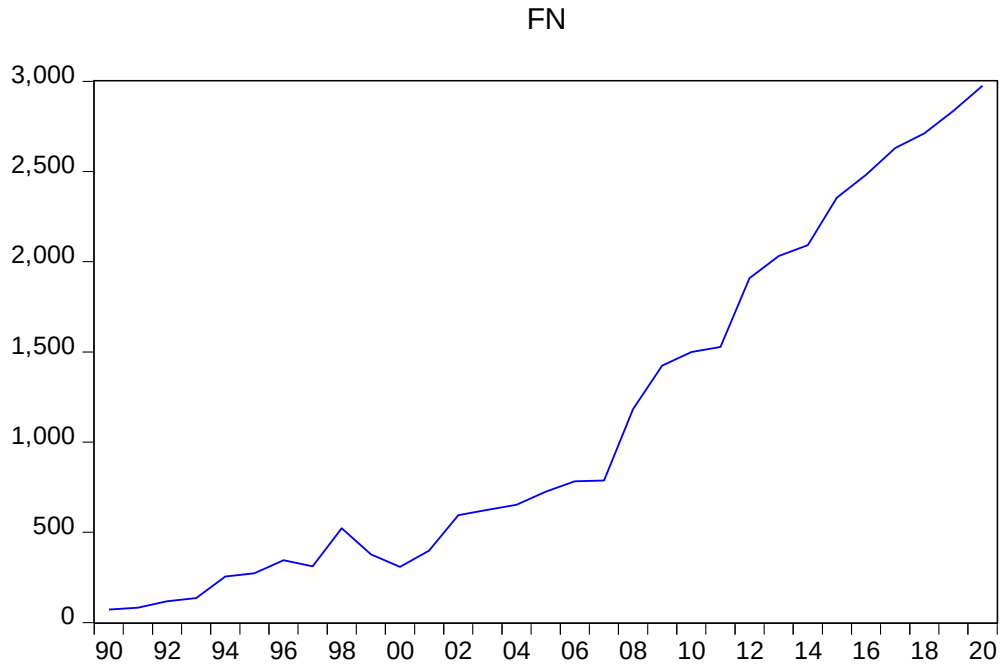

Null Hypothesis: FN has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.357833	0.8527
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(FN)
Method: Least Squares
Date: 05/05/22 Time: 14:44
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FN(-1)	-0.098208	0.072327	-1.357833	0.1858
C	-32.03043	52.22780	-0.613283	0.5448
@TREND("1990")	15.07882	7.465476	2.019807	0.0534

R-squared	0.217195	Mean dependent var	96.80000
Adjusted R-squared	0.159210	S.D. dependent var	118.0907
S.E. of regression	108.2828	Akaike info criterion	12.30201
Sum squared resid	316579.5	Schwarz criterion	12.44213
Log likelihood	-181.5301	Hannan-Quinn criter.	12.34683
F-statistic	3.745681	Durbin-Watson stat	2.206829
Prob(F-statistic)	0.036671		

Null Hypothesis: FN has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.753191	0.9995
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(FN)
Method: Least Squares
Date: 05/05/22 Time: 14:45
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FN(-1)	0.040874	0.023314	1.753191	0.0905
C	53.14505	32.46306	1.637093	0.1128

R-squared	0.098916	Mean dependent var	96.80000
Adjusted R-squared	0.066734	S.D. dependent var	118.0907
S.E. of regression	114.0823	Akaike info criterion	12.37606
Sum squared resid	364413.7	Schwarz criterion	12.46947
Log likelihood	-183.6409	Hannan-Quinn criter.	12.40594
F-statistic	3.073678	Durbin-Watson stat	2.204645
Prob(F-statistic)	0.090513		

Null Hypothesis: FN has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		4.559424	1.0000
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(FN)
Method: Least Squares
Date: 05/05/22 Time: 14:45
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FN(-1)	0.070149	0.015385	4.559424	0.0001

R-squared	0.012667	Mean dependent var	96.80000
Adjusted R-squared	0.012667	S.D. dependent var	118.0907
S.E. of regression	117.3404	Akaike info criterion	12.40080
Sum squared resid	399294.3	Schwarz criterion	12.44751
Log likelihood	-185.0120	Hannan-Quinn criter.	12.41574
Durbin-Watson stat	2.072647		

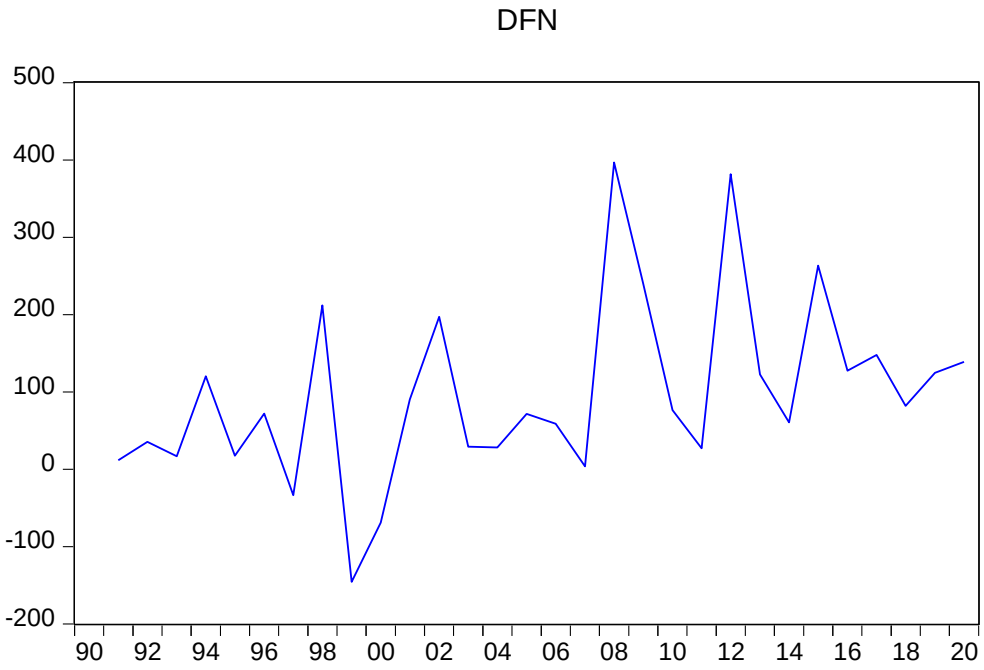

Null Hypothesis: DFN has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*

Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.012319	0.0020
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DFN)
Method: Least Squares
Date: 05/05/22 Time: 14:46
Sample (adjusted): 1993 2020
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DFN(-1)	-1.488331	0.296935	-5.012319	0.0000
D(DFN(-1))	0.301106	0.196262	1.534202	0.1381
C	10.82444	48.20331	0.224558	0.8242
@TREND("1990")	8.365076	3.152108	2.653804	0.0139

R-squared	0.608605	Mean dependent var	3.691143
Adjusted R-squared	0.559680	S.D. dependent var	168.9390
S.E. of regression	112.1021	Akaike info criterion	12.40826
Sum squared resid	301605.3	Schwarz criterion	12.59858
Log likelihood	-169.7157	Hannan-Quinn criter.	12.46644
F-statistic	12.43970	Durbin-Watson stat	2.028018
Prob(F-statistic)	0.000042		

Null Hypothesis: DFN has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.051075	0.0003
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DFN)
Method: Least Squares
Date: 05/05/22 Time: 14:47
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DFN(-1)	-0.964566	0.190963	-5.051075	0.0000
C	96.35910	28.94549	3.328985	0.0025

R-squared	0.485845	Mean dependent var	4.382276
Adjusted R-squared	0.466802	S.D. dependent var	165.9365
S.E. of regression	121.1675	Akaike info criterion	12.49870

Sum squared resid	396402.1	Schwarz criterion	12.59299
Log likelihood	-179.2311	Hannan-Quinn criter.	12.52823
F-statistic	25.51336	Durbin-Watson stat	2.008685
Prob(F-statistic)	0.000027		

Null Hypothesis: DFN has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.424892	0.5199
Test critical values:	1% level	-2.656915	
	5% level	-1.954414	
	10% level	-1.609329	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DFN)
Method: Least Squares
Date: 05/05/22 Time: 14:47
Sample (adjusted): 1995 2020
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DFN(-1)	-0.087491	0.205914	-0.424892	0.6750
D(DFN(-1))	-0.843425	0.241904	-3.486610	0.0021
D(DFN(-2))	-0.787947	0.223610	-3.523753	0.0019
D(DFN(-3))	-0.504161	0.186513	-2.703082	0.0130

R-squared	0.566733	Mean dependent var	0.707962
Adjusted R-squared	0.507651	S.D. dependent var	174.3424
S.E. of regression	122.3319	Akaike info criterion	12.59199
Sum squared resid	329232.1	Schwarz criterion	12.78554
Log likelihood	-159.6959	Hannan-Quinn criter.	12.64773
Durbin-Watson stat	1.973653		

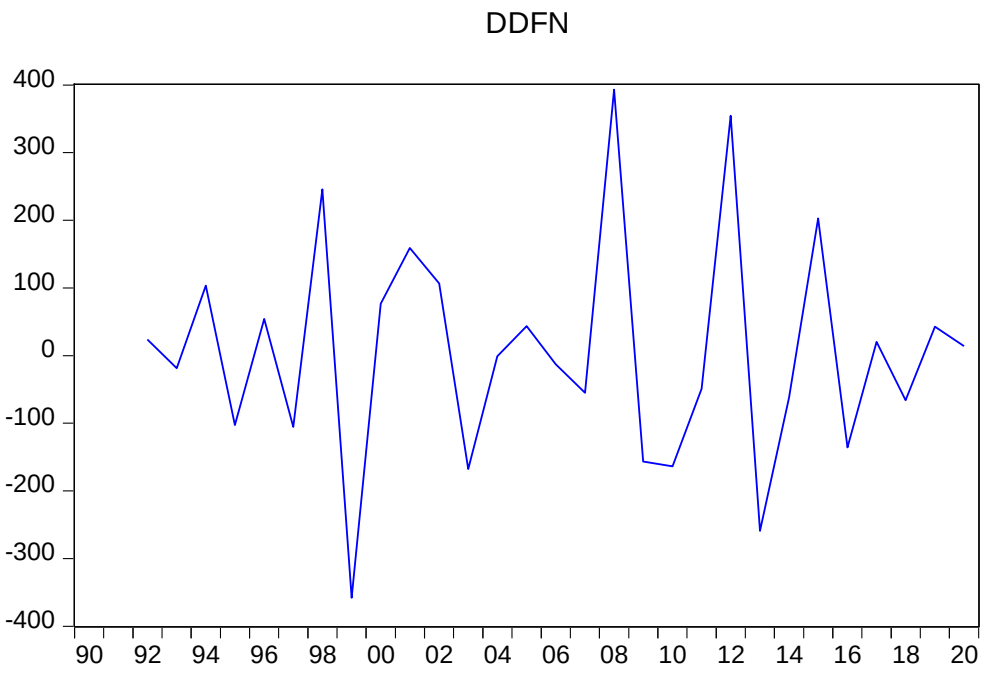

Null Hypothesis: DDFN has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.900721	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DDFN)
Method: Least Squares
Date: 05/05/22 Time: 14:48
Sample (adjusted): 1995 2020
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DDFN(-1)	-3.296033	0.477636	-6.900721	0.0000
D(DDFN(-1))	1.376173	0.343484	4.006513	0.0006
D(DDFN(-2))	0.534166	0.183019	2.918641	0.0082
C	23.06472	62.61517	0.368357	0.7163
@TREND("1990")	-0.813475	3.282709	-0.247806	0.8067

R-squared	0.851229	Mean dependent var	-3.444154
Adjusted R-squared	0.822891	S.D. dependent var	297.4052
S.E. of regression	125.1608	Akaike info criterion	12.66812
Sum squared resid	328969.9	Schwarz criterion	12.91006
Log likelihood	-159.6855	Hannan-Quinn criter.	12.73779
F-statistic	30.03908	Durbin-Watson stat	1.997194
Prob(F-statistic)	0.000000		

Null Hypothesis: DDFN has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.054173	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DDFN)
Method: Least Squares
Date: 05/05/22 Time: 14:49
Sample (adjusted): 1995 2020
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DDFN(-1)	-3.286951	0.465958	-7.054173	0.0000
D(DDFN(-1))	1.370025	0.335199	4.087197	0.0005
D(DDFN(-2))	0.531583	0.178782	2.973368	0.0070
C	8.796823	24.07756	0.365354	0.7183

R-squared	0.850794	Mean dependent var	-3.444154
Adjusted R-squared	0.830447	S.D. dependent var	297.4052
S.E. of regression	122.4619	Akaike info criterion	12.59411
Sum squared resid	329931.9	Schwarz criterion	12.78767
Log likelihood	-159.7235	Hannan-Quinn criter.	12.64985
F-statistic	41.81562	Durbin-Watson stat	1.996981
Prob(F-statistic)	0.000000		

Null Hypothesis: DDFN has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.182483	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.656915	
	5% level	-1.954414	
	10% level	-1.609329	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DDFN)
Method: Least Squares
Date: 05/05/22 Time: 14:50
Sample (adjusted): 1995 2020
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.

DDFN(-1)	-3.275029	0.455974	-7.182483	0.0000
D(DDFN(-1))	1.361903	0.328100	4.150873	0.0004
D(DDFN(-2))	0.527499	0.175038	3.013621	0.0062

R-squared	0.849888	Mean dependent var	-3.444154
Adjusted R-squared	0.836835	S.D. dependent var	297.4052
S.E. of regression	120.1329	Akaike info criterion	12.52324
Sum squared resid	331933.8	Schwarz criterion	12.66841
Log likelihood	-159.8021	Hannan-Quinn criter.	12.56504
Durbin-Watson stat	1.992442		

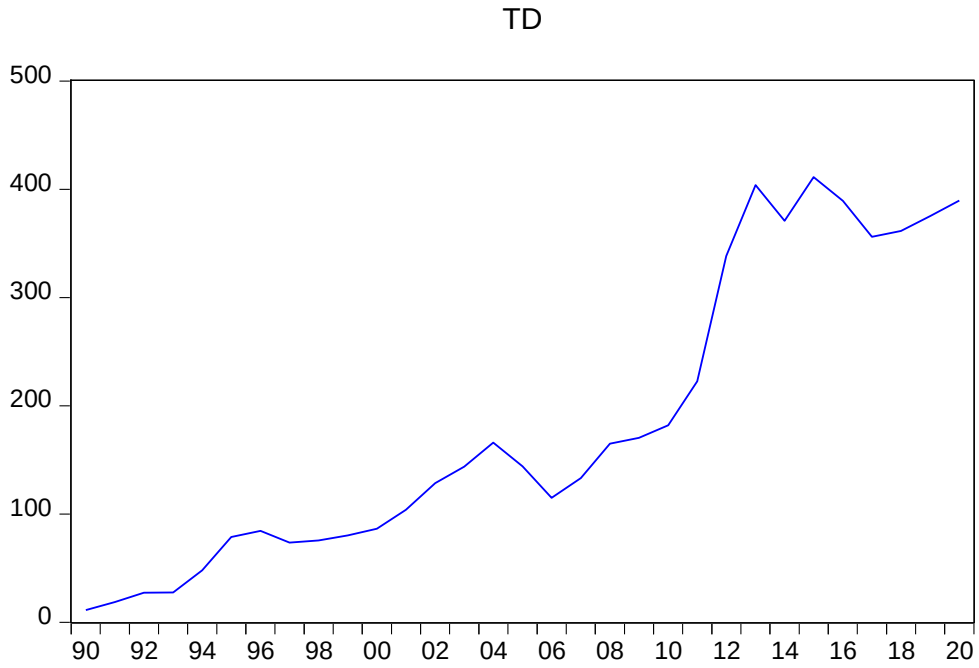

Null Hypothesis: TD has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.489037	0.3306
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TD)
Method: Least Squares
Date: 05/05/22 Time: 14:52
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TD(-1)	-0.279005	0.112093	-2.489037	0.0198

D(TD(-1))	0.405709	0.179902	2.255168	0.0331
C	-7.363034	12.46288	-0.590797	0.5600
@TREND("1990")	4.115930	1.704271	2.415069	0.0234

R-squared	0.262325	Mean dependent var	12.79655
Adjusted R-squared	0.173804	S.D. dependent var	30.13088
S.E. of regression	27.38755	Akaike info criterion	9.585496
Sum squared resid	18751.95	Schwarz criterion	9.774089
Log likelihood	-134.9897	Hannan-Quinn criter.	9.644561
F-statistic	2.963425	Durbin-Watson stat	1.956236
Prob(F-statistic)	0.051423		

Null Hypothesis: TD has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.278662	0.9169
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TD)
Method: Least Squares
Date: 05/05/22 Time: 14:53
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TD(-1)	-0.011755	0.042182	-0.278662	0.7826
C	14.68276	9.248909	1.587513	0.1236

R-squared	0.002766	Mean dependent var	12.61000
Adjusted R-squared	-0.032850	S.D. dependent var	29.62445
S.E. of regression	30.10709	Akaike info criterion	9.711739
Sum squared resid	25380.24	Schwarz criterion	9.805152
Log likelihood	-143.6761	Hannan-Quinn criter.	9.741623
F-statistic	0.077653	Durbin-Watson stat	1.429125
Prob(F-statistic)	0.782552		

Null Hypothesis: TD has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.636992	0.9724
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TD)
Method: Least Squares
Date: 05/05/22 Time: 14:53
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TD(-1)	0.042101	0.025718	1.636992	0.1124

R-squared	-0.086993	Mean dependent var	12.61000
Adjusted R-squared	-0.086993	S.D. dependent var	29.62445
S.E. of regression	30.88613	Akaike info criterion	9.731257
Sum squared resid	27664.64	Schwarz criterion	9.777963
Log likelihood	-144.9689	Hannan-Quinn criter.	9.746199
Durbin-Watson stat	1.384025		

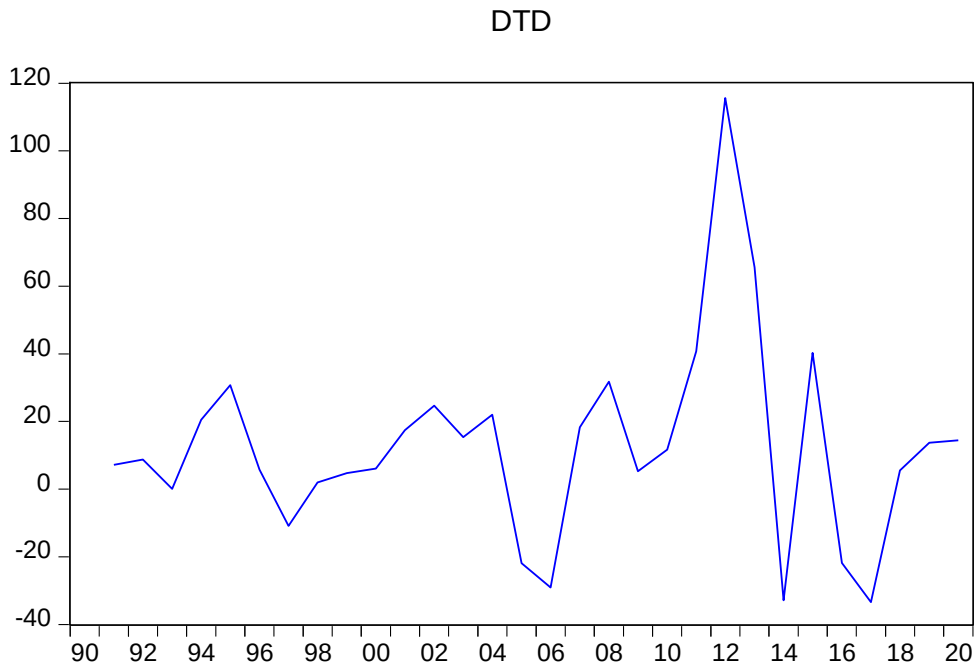

Null Hypothesis: DTD has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.843521	0.0284
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DTD)
Method: Least Squares

Date: 05/05/22 Time: 14:55
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DTD(-1)	-0.724610	0.188528	-3.843521	0.0007
C	6.870826	12.12942	0.566459	0.5759
@TREND("1990")	0.154379	0.667495	0.231281	0.8189

R-squared	0.362343	Mean dependent var	0.248276
Adjusted R-squared	0.313292	S.D. dependent var	36.20139
S.E. of regression	29.99930	Akaike info criterion	9.737923
Sum squared resid	23398.91	Schwarz criterion	9.879367
Log likelihood	-138.1999	Hannan-Quinn criter.	9.782221
F-statistic	7.387135	Durbin-Watson stat	1.871530
Prob(F-statistic)	0.002882		

Null Hypothesis: DTD has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.905839	0.0058
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DTD)
Method: Least Squares
Date: 05/05/22 Time: 14:56
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DTD(-1)	-0.721532	0.184732	-3.905839	0.0006
C	9.302259	5.942943	1.565261	0.1292

R-squared	0.361031	Mean dependent var	0.248276
Adjusted R-squared	0.337366	S.D. dependent var	36.20139
S.E. of regression	29.46879	Akaike info criterion	9.671012
Sum squared resid	23447.05	Schwarz criterion	9.765309
Log likelihood	-138.2297	Hannan-Quinn criter.	9.700545
F-statistic	15.25558	Durbin-Watson stat	1.872435
Prob(F-statistic)	0.000567		

Null Hypothesis: DTD has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*

Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.489553	0.0011
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DTD)
Method: Least Squares
Date: 05/05/22 Time: 14:56
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DTD(-1)	-0.608747	0.174448	-3.489553	0.0016

R-squared	0.303050	Mean dependent var	0.248276
Adjusted R-squared	0.303050	S.D. dependent var	36.20139
S.E. of regression	30.22221	Akaike info criterion	9.688905
Sum squared resid	25574.69	Schwarz criterion	9.736054
Log likelihood	-139.4891	Hannan-Quinn criter.	9.703672
Durbin-Watson stat	1.894139		

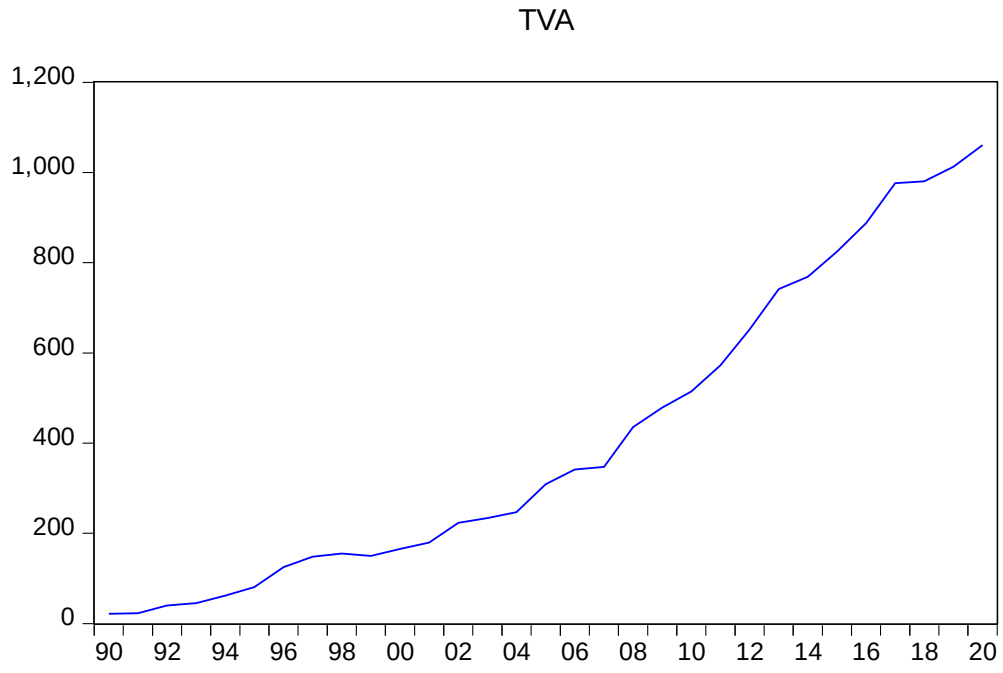

Null Hypothesis: TVA has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.371341	0.8488
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	

10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TVA)
Method: Least Squares
Date: 05/05/22 Time: 14:58
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TVA(-1)	-0.069098	0.050387	-1.371341	0.1816
C	-3.763321	11.84302	-0.317767	0.7531
@TREND("1990")	4.222182	1.855043	2.276057	0.0310

R-squared	0.354632	Mean dependent var	34.64000
Adjusted R-squared	0.306827	S.D. dependent var	27.98803
S.E. of regression	23.30199	Akaike info criterion	9.229594
Sum squared resid	14660.53	Schwarz criterion	9.369714
Log likelihood	-135.4439	Hannan-Quinn criter.	9.274419
F-statistic	7.418313	Durbin-Watson stat	2.010798
Prob(F-statistic)	0.002706		

Null Hypothesis: TVA has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		2.898585	1.0000
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TVA)
Method: Least Squares
Date: 05/05/22 Time: 14:58
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TVA(-1)	0.041487	0.014313	2.898585	0.0072
C	18.40466	7.223179	2.547999	0.0166

R-squared	0.230807	Mean dependent var	34.64000
Adjusted R-squared	0.203336	S.D. dependent var	27.98803
S.E. of regression	24.98101	Akaike info criterion	9.338449
Sum squared resid	17473.42	Schwarz criterion	9.431862
Log likelihood	-138.0767	Hannan-Quinn criter.	9.368333
F-statistic	8.401794	Durbin-Watson stat	1.889588
Prob(F-statistic)	0.007208		

Null Hypothesis: TVA has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		7.078451	1.0000
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TVA)
Method: Least Squares
Date: 05/05/22 Time: 14:59
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TVA(-1)	0.069766	0.009856	7.078451	0.0000

R-squared	0.052456	Mean dependent var	34.64000
Adjusted R-squared	0.052456	S.D. dependent var	27.98803
S.E. of regression	27.24407	Akaike info criterion	9.480314
Sum squared resid	21524.94	Schwarz criterion	9.527021
Log likelihood	-141.2047	Hannan-Quinn criter.	9.495256
Durbin-Watson stat	1.580816		

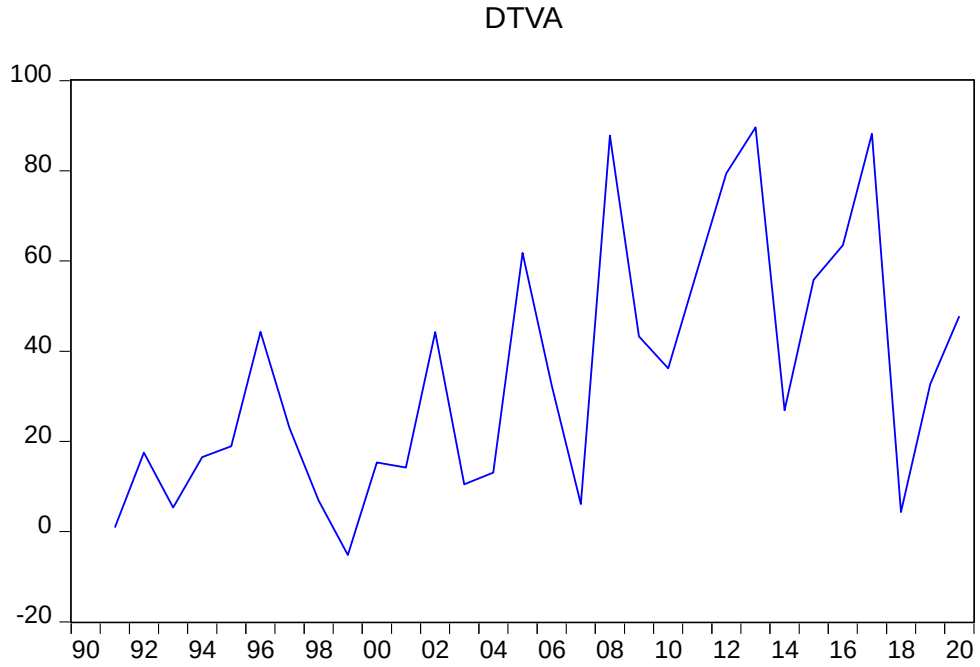

Null Hypothesis: DTVA has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.159250	0.0013
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DTVA)
Method: Least Squares
Date: 05/05/22 Time: 14:59
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DTVA(-1)	-1.015082	0.196750	-5.159250	0.0000
C	8.518505	9.855186	0.864368	0.3953
@TREND("1990")	1.737533	0.655569	2.650420	0.0135

R-squared	0.506605	Mean dependent var	1.617241
Adjusted R-squared	0.468651	S.D. dependent var	33.60708
S.E. of regression	24.49744	Akaike info criterion	9.332711
Sum squared resid	15603.23	Schwarz criterion	9.474156
Log likelihood	-132.3243	Hannan-Quinn criter.	9.377010
F-statistic	13.34804	Durbin-Watson stat	1.987532
Prob(F-statistic)	0.000103		

Null Hypothesis: DTVA has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.010324	0.0045
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DTVA)
Method: Least Squares
Date: 05/05/22 Time: 15:01
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DTVA(-1)	-0.723745	0.180471	-4.010324	0.0004
C	26.35935	7.960877	3.311112	0.0026

R-squared	0.373298	Mean dependent var	1.617241
Adjusted R-squared	0.350087	S.D. dependent var	33.60708

S.E. of regression	27.09308	Akaike info criterion	9.502906
Sum squared resid	19818.94	Schwarz criterion	9.597202
Log likelihood	-135.7921	Hannan-Quinn criter.	9.532438
F-statistic	16.08270	Durbin-Watson stat	2.074543
Prob(F-statistic)	0.000431		

Null Hypothesis: DTVA has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.049399	0.6570
Test critical values:	1% level	-2.656915	
	5% level	-1.954414	
	10% level	-1.609329	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DTVA)
Method: Least Squares
Date: 05/05/22 Time: 15:00
Sample (adjusted): 1995 2020
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DTVA(-1)	-0.006397	0.129503	-0.049399	0.9610
D(DTVA(-1))	-0.846226	0.221348	-3.823050	0.0009
D(DTVA(-2))	-0.794459	0.222156	-3.576136	0.0017
D(DTVA(-3))	-0.492427	0.224983	-2.188736	0.0395

R-squared	0.501725	Mean dependent var	1.204231
Adjusted R-squared	0.433779	S.D. dependent var	35.27905
S.E. of regression	26.54666	Akaike info criterion	9.536323
Sum squared resid	15503.96	Schwarz criterion	9.729877
Log likelihood	-119.9722	Hannan-Quinn criter.	9.592060
Durbin-Watson stat	2.029223		

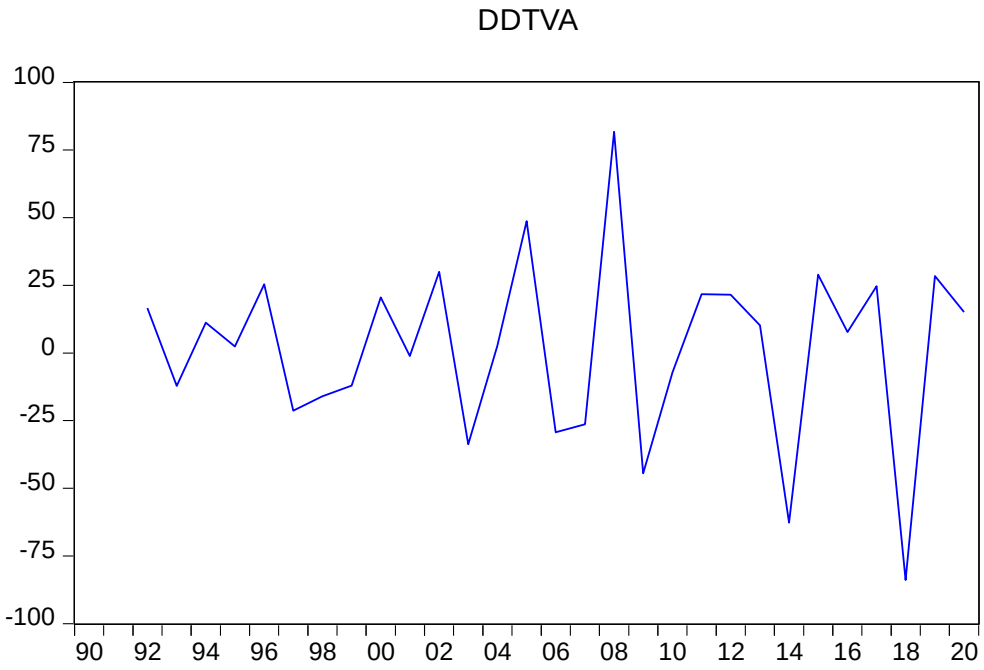

Null Hypothesis: DDTVA has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.220342	0.0001
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DDTVA)
Method: Least Squares
Date: 05/05/22 Time: 15:02
Sample (adjusted): 1995 2020
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DDTVA(-1)	-3.263399	0.524633	-6.220342	0.0000
D(DDTVA(-1))	1.373091	0.382877	3.586248	0.0017
D(DDTVA(-2))	0.531285	0.219048	2.425427	0.0244
C	15.26749	13.36466	1.142377	0.2662
@TREND("1990")	-0.672507	0.699261	-0.961739	0.3471

R-squared	0.834330	Mean dependent var	0.151538
Adjusted R-squared	0.802774	S.D. dependent var	59.29930
S.E. of regression	26.33489	Akaike info criterion	9.550708
Sum squared resid	14564.05	Schwarz criterion	9.792649
Log likelihood	-119.1592	Hannan-Quinn criter.	9.620378
F-statistic	26.43956	Durbin-Watson stat	2.084558
Prob(F-statistic)	0.000000		

Null Hypothesis: DDTVA has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.156331	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DDTVA)
Method: Least Squares
Date: 05/05/22 Time: 15:02
Sample (adjusted): 1995 2020
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DDTVA(-1)	-3.190068	0.518177	-6.156331	0.0000
D(DDTVA(-1))	1.326335	0.379129	3.498371	0.0020
D(DDTVA(-2))	0.516421	0.218129	2.367502	0.0271
C	3.436894	5.215402	0.658989	0.5167

R-squared	0.827033	Mean dependent var	0.151538
Adjusted R-squared	0.803447	S.D. dependent var	59.29930
S.E. of regression	26.28993	Akaike info criterion	9.516887
Sum squared resid	15205.53	Schwarz criterion	9.710440
Log likelihood	-119.7195	Hannan-Quinn criter.	9.572623
F-statistic	35.06406	Durbin-Watson stat	2.051347
Prob(F-statistic)	0.000000		

Null Hypothesis: DDTVA has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.199580	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.656915	
	5% level	-1.954414	
	10% level	-1.609329	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DDTVA)
Method: Least Squares
Date: 05/05/22 Time: 15:03
Sample (adjusted): 1995 2020
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.

DDTVA(-1)	-3.145131	0.507314	-6.199580	0.0000
D(DDTVA(-1))	1.293444	0.371179	3.484695	0.0020
D(DDTVA(-2))	0.495204	0.213070	2.324138	0.0293

R-squared	0.823619	Mean dependent var	0.151538
Adjusted R-squared	0.808282	S.D. dependent var	59.29930
S.E. of regression	25.96459	Akaike info criterion	9.459511
Sum squared resid	15505.67	Schwarz criterion	9.604676
Log likelihood	-119.9736	Hannan-Quinn criter.	9.501313
Durbin-Watson stat	2.031160		

ملخص

تناولنا من خلال هذه الدراسة قياس مدى تأثيربعض مكونات الجباية العادية على المستوى العام للأسعار بدراسة قياسية لحالة الجزائر خلال فترة (1990-2020) بالإستعانة ببرنامج " Eviews10 "ولقد توصلت الدراسة إلى أن المستوى العام للأسعار في الجزائر لا يتأثر بمكونات الجباية العادية وأن الرسم على القيمة المضافة هو الذي يتأثر بالمستوى العام للأسعار للفترة السابقة وتربط بينهما علاقة طردية وأن زيادة المستوى العام للأسعار بنسبة 01 % يساهم في زياد الرسم على القيمة المضافة بـ 6.66 %كما أن الرسم على القيمة المضافة للفترة الحالية يتأثر بالرسم على القيمة المضافة للفترة السابقة والفترة التي تسبقها وتربط بينهما علاقة عكسية

الكلمات المفتاحية : المستوى العام للأسعار ،جباية عادية ،نموذج " VAR "

Résumé

A travers cette étude, nous nous sommes attachés à mesurer l'impact de certaines composantes du prélèvement ordinaire sur le niveau général des prix avec une étude type du cas de l'Algérie sur la période (1990-2020) à l'aide du programme "Eviews10". celui qui est affecté par le niveau général des prix pour la période précédente, et il existe une relation directe entre eux, et que l'augmentation du niveau général des prix de 01% contribue à l'augmentation de la taxe sur la valeur ajoutée de 6,66 %, et la commission sur la valeur ajoutée de la période en cours est affectée par la commission sur la valeur ajoutée de la période précédente et de celle qui la précède Il existe une relation inverse entre elles

Mots clés : niveau général des prix, fiscalité normal, modèle « VAR ».